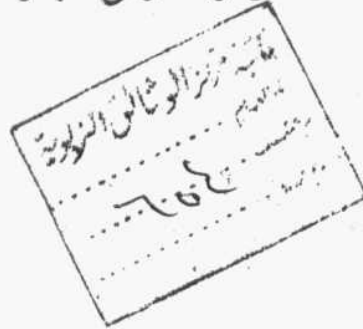




جمهورية مصر العربية
المركز القومي للبحوث التربوية



١٠٤

مشروعات وإنجازات المركز القومي للبحوث التربوية

في عامي ١٩٧٥ - ١٩٧٦ م ٢٦٣٥/١/١/٢

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات
تاريخ الورد ١٩٧٧
الرقم العام ٦٥٤
الرقم الخاص (٦٤) ٢٧٩١

القاهرة

١٩٧٧



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

للسيد / الأستاذ الدكتور وزير التعليم

أنشئ المركز القومى للبحوث التربوية بقرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٨٨١) لسنة ١٩٧٢ • ويهدف المركز - حسبما جاء فى قرار انشاءه - الى حشد كافة امكانيات البحث العلمى فى شئون التربية والتعليم ، لتزويد المسؤولين والمشتغلين بالسياسة التعليمية وخطط التعليم بالمعلومات العلمية والتربوية ، التى تحقق مساعدة الطلاب على النمو والنضج عقليا وجسميا ، وتهيئتهم لاستيعاب ما يستجد فى ميادين العلم ، والاسهام فى تطويره ، ووضعه فى خدمة المجتمع •

وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف ، يقوم المركز باعداد البحوث والدراسات اللازمة بمقومات العملية التعليمية والتربوية من جوانبها النظرية والتطبيقية ، ووضع نتائج هذه البحوث والدراسات موضع التجريب ، للتأكد من صلاحيتها للتطبيق قبل تعميمها •

ويطيب لى أن أقدم للعاملين فى شتى مجالات التربية والتعليم حصاد المركز فى عامى : ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، من مشروعات وبحوث وانجازات تربوية متعددة الجوانب ، توافقت فى فى جوهرها مع الأهداف المرجوة من انشاء المركز • ومن أهم معالم هذا الحصاد ما تم انجازه فى مجال تطوير المناهج الدراسية بمراحل التعليم العام ، وتحديثها بما يتلاءم مع آخر التطورات المعاصرة ، وكذلك مشروع تطوير التعليم الثانوى « المدرسة الشاملة » ، ومشروع المدرسة التجريبية الموحدة •

كما أشرف المركز على عمل « دراسة مبدئية لوضع استراتيجية قومية للتربية والتعليم » ، لتكون بمثابة إطار عام يهتدى به فى تخطيط السياسة التعليمية على المستوى القومى ، وكذا مشروع « الاختبارات التقييمية » ، الذى مازال فى مرحلة التجريب باعتباره نواة التطوير الشامل لنظام الامتحانات . ومشروع « تقييم أثر التغذية على تحصيل تلاميذ الابتدائى فى الريف » . وذلك فضلا عن مشاركة المركز بعدد من الدراسات فى المؤتمرات الدولية والاقليمية المتخصصة فى الخارج ، والمساهمة فى كثير من الأنشطة والبحوث التربوية بالداخل .

وأخيرا : فإن هدفنا - هنا - ليس مجرد التعريف بشتى مشروعات وانجازات المركز القومى للبحوث التربوية ، وإنما الهدف الأساسى هو الدعوة للاستفادة من أسلوب العمل فى مجال البحوث التربوية ، والاستفادة أيضا من نتائج هذا الجهد فى مختلف ميادين التربية والتعليم ، لتحقيق مزيد من الارتقاء والتطور فى العملية التعليمية .

هذا - ويسرنى أن أشكر مجموعة الخبراء بالمركز ، الذين أثروا العمل بقيادة كل من : الأستاذ الدكتور / فؤاد البهى السيد المدير السابق ، والأستاذ الدكتور / يوسف خليل يوسف المدير الحالى للمركز .

والله ولى التوفيق

الدكتور مصطفى كمال حلمى

وزير التعليم

ورئيس مجلس ادارة

المركز القومى للبحوث التربوية

القاهرة ١٩٧٧/٦/١

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم : للسيد الأستاذ/ الدكتور مصطفى كمال حلمي ، وزير التعليم ورئيس مجلس إدارة المركز القومي للبحوث التربوية	
اولا : مشروع تطوير المناهج الدراسية في مراحل التعليم العام	٥
أ - الاطار العام للمشروع	٧
ب - الملامح المميزة للمناهج المطورة	١٧
اولا : اللغة العربية	١٧
ثانيا : اللغة الانجليزية	١٩
ثالثا : اللغة الفرنسية	٢٥
رابعا : المواد الاجتماعية	٢٧
لخامسا : المواد الفلسفية	٣٤
سادسا : العلوم	٣٧
سابعا : الرياضيات	٤١
ثانيا : مشروع تطوير التعليم الثانوى « المدرسة الشاملة »	٤٣
أ - مبررات دراسة المشروع	٤٥
ب - مقترحات الاطار العام للتطوير	٤٧
ج - توصيات اللجنة لتطوير التعليم الثانوى	٥١
ثالثا : مشروع المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر	٦٧
أ - مشروع تقويم المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر	٦٩
ب - الاعداد لامتحان « شهادة اتمام الدراسة بالمدرسة التجريبية للتعليم العام »	٧٧
ج - برنامج تدريب هيئات التدريس والادارة ، بالمدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر	٨٣
رابعا : الدراسة البدئية لوضع استراتيجية قومية للتربية والتعليم	٨٧
تعريف المشروع	٨٩
أ - الاطار العام لمفهوم الاستراتيجية القومية للتعليم وابعادها	٩١
ب - العناصر الأساسية ، والدراسات المطلوبة لوضع الاستراتيجية	١٠١
ج - الخطوات الاجرائية ، والوسائل اللازم توفيرها لوضع هذه الاستراتيجية	١٠٣

خامسا : مشروع تطوير نظم الامتحانات في مصر ، الاختبارات

- التقييمية للصف الأول الثانوى العام ١٠٥
١ - الأبعاد الحقيقية لمشروع تطوير نظام الامتحانات ١٠٧
ب - الأساس النظرى لمشروع تطوير نظام الامتحانات
في مصر ١٠٨
ج - خطة اعداد الاختبارات التقييمية للفترات ١١٣
د - مرحلة التعميم والخطوات التنفيذية لتجربة تطبيق
مشروع الاختبارات التقييمية ١١٧

سادسا : مشروع تقييم علاقة تنفيذ تلاميذ المدارس الابتدائية في

- الريف بالتحصيل التعليمى ١٢١
١ - الاطار العام لمشروع تقييم علاقة تنفيذ تلاميذ
المدارس الابتدائية في الريف بالتحصيل التعليمى ١٢٣
ب - الخطوات التنفيذية للعمل في المشروع ١٢٥

سابعا : الزيارات العلمية للوفود الأجنبية ولأعضاء المركز

- ١ - زيارات الوفود الأجنبية للمركز ١٣١
ب - زيارات أعضاء المركز للخارج ١٣٤

ثامنا : الاسهامات في مجال التوثيق التربوى

تاسعا : الاسهامات الأخرى للمركز في مجال الأنشطة التربوية

- المختلفة ١٦١
١ - المشاركة في أعمال جهاز تنظيم الأسرة ١٦٣
٢ - الاسهام في مجالات الاحصاء التربوى ١٦٤
٣ - التعاون مع الجمهورية الموريتانية الاسلامية في
مجالات المناهج والتدريب ١٦٥
٤ - الاسهام في تطوير المناهج ونظم الامتحانات بدولة
البحرين ١٦٦
٥ - التعاون مع مركز تطوير العلوم ، التابع لجامعة
عين شمس ١٦٧
٦ - دعم العمل في مجال ثقافة الطفل ١٦٨
٧ - تطوير تدريس اللغة العربية بالتعاون مع المجمع
اللغوى ١٧٠
٨ - المشاركة في وضع نظام لا مركزية امتحان شهادة
الثانوية العامة ١٧١

أولا

مشروع تطوير المناهج الدراسية
في مراحل التعليم العام

تتناول هذه الدراسة :

أ - الاطار العام للمشروع •

ب - الملامح المميزة للمناهج المطورة :

أولا : اللغة العربية

ثانيا : اللغة الانجليزية

ثالثا : اللغة الفرنسية

رابعا : المواد الاجتماعية

خامسا : المواد الفلسفية

سادسا : العلوم

سابعا : الرياضيات

مشروع تطوير المناهج الدراسية فى مراحل التعليم العام أ - الاطار العام للمشروع

قديم :-

كانت أجهزة التعليم - وما زالت - على مستوى التخطيط والتنفيذ ، تواصل الجهود المستمرة ، من أجل توفير الفرص المتكافئة فى التعليم لجميع المواطنين ، ومن بين ما عنيت به من مقومات العملية التعليمية موضوع المناهج الدراسية •

ويقصد بالمناهج جميع المواقف التعليمية التى يكتسب التلميذ من خلالها مجموعة الخبرات التى تؤدى به الى سلوك جديد أو الى تعديل سلوك قائم ، أو المحافظة على سلوك مرغوب فيه • وبذلك يتسع مفهوم المناهج ، فيشمل مقررات الدراسة ، وكتبها ، ووسائلها التعليمية ، وأوجه النشاط ، وأساليب التقويم ، فضلا عن التأثير المباشر للمعلمين وإدارة المدرسة عند تعاملهم مع هذا التلميذ • • وهى جميعها أركان غير جامدة ، لأنها تتصل بخصائص نمو التلميذ خلال مراحل نضجه وتعلمه • • ولأن عليها أن تلاحق وتتابع التقدم العلمى الذى يطرأ على حياتنا بصورة سريعة ومتطورة •

ومن هنا كانت الحاجة ماسة الى ضرورة التفكير واعادة النظر فى مناهجنا الدراسية وتطويرها • • وكان على المعنيين بهذا التطوير أن يستفيدوا من الاتجاهات المعاصرة ، لاستخلاص الأسس الرئيسية التى تبني عليها عملية التطوير المرجوة ، كما تبدو فيما يلى :

١ - أن يستند التطوير الى فلسفة تربوية ذات أهداف يقبلها

المجتمع ، وأن تراعى ثقافته وعاداته وتقاليده وقيمه
ومقدساته •

٢ - أن يراعى التطوير روح العصر الذى نعيش فيه ، وما يتسم
به من نظرة شاملة ، وتكامل ، واتساع فى المعلومات العلمية
المتقدمة •

٣ - أن يتم التطوير بصورة علمية تعتمد على التخطيط العلمى
والدراسة والبحث والتجريب والتقويم والمتابعة •

٤ - أن يكون التطوير عملاً تعاونياً ، يشترك فيه خبراء المادة
وأساتذة التربية ، ورجال الفكر فى المجتمع ، وأن يكون
فى الاعتبار وجهات نظر المشتغلين بالميدان والطلبة
والآباء ... •

٥ - أن يراعى التطوير خصائص النمو فى كل مرحلة تعليمية •
٦ - أن يسمح التطوير بفترة زمنية مناسبة ، يتاح فيها تجريب
المناهج الجديدة وتقييم نتائجها قبل تعميمها •

٧ - أن يشمل التطوير اتزان المناهج بين الشعب التخصصية
داخل التعليم العام ، وكذلك بينه وبين التعليم الفنى ،
بما يحقق تكوين الشخصية المتكاملة للتلميذ فى أى موقع
تعليمى •

٨ - أن يراعى التطوير كلا من التكامل الأفقى لمناهج الصف
الدراسى الواحد ، بما يؤدى الى انتقال أثر التدريب من
موضوع الى موضوع آخر • • وكذلك الترابط الطولى بين
مستويات التدرج فى المادة الواحدة ، وتناسبها مع
مستويات نضج التلاميذ خلال مراحل تعليمهم •

٩ - أن تتخذ المناهج كوسيلة من وسائل تربية الفكر ،
وممارسة الابتكار • • ليواجه بهما الانسان المصرى
تحديات العصر ، ويرقى بنفسه وبمجتمعه الى مستوى
هذه التحديات ، بما لديه من أصالة وخصوبة ومرونة •

واستنادا الى هذه الأسس ، قام المركز القومى للبحوث التربوية ، ولجانه المتخصصة بدارسة عملية تطوير المناهج الدراسية فى التعليم العام وفق الخطوات التالية :

(أ) تحديد الأهداف العامة للتربية والتعليم فى المجتمع المصرى الجديد ، وأهداف كل مرحلة تعليمية ، وأهداف كل مادة فى هذه المرحلة .

(ب) اضافة موضوعات جديدة تتناول أحداث العصر ومفاهيمه الجديدة ومشكلاته الراهنة ، ومتطلباته البيئية ، واقتراح مقررات جديدة اذا تطلب الأمر ذلك .

(ج) طرح المناهج المقترحة للمناقشة وابداء رأى من جانب المعنيين على مستوى الجمهورية ، عن طريق استبيان لاستطلاع رأى مديريات التربية والتعليم ، وديوان الوزارة ، ونقابة المعلمين ، وكليات التربية والجامعات ، ولجنة التربية والتعليم بمجلس الشعب .

ورغبة فى مزيد من الدراسة المتأنية ومشاركة كافة المؤسسات المعنية بأمور التعليم فى هذا الموضوع الهام ، فقد أصدر السيد الأستاذ الدكتور الوزير القرار رقم (٣) بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢ بتشكيل لجان موسعة (١٤ لجنة) لمراجعة المناهج الدراسية المقترحة ، للمواد الأدبية والمواد العلمية فى مراحل التعليم العام ، وللنظر فى تحديث بعض الموضوعات ذات الصلة المشتركة ، للتأكيد على القيم العليا والاتجاهات المرغوبة ، وكذلك التنسيق بين مواد المناهج الدراسية المقترحة مما يتحقق معه تنشئة المواطن المصرى المنشود لمجتمعنا الحديث .

وقد بلغ مجموع أعضاء هذه اللجان ما يقرب من ٤٠٠ (أربع مئة) عضو يمثلون مجموعات من المتخصصين ، ورجال

الفكر ، وأعضاء المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، والجامعات ، وكلليات التربية ، ومجلس الشعب ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ونقابة المعلمين ، ووزارة التربية والتعليم ، والمركز القومى للبحوث التربوية .

وتولت اللجنة الموسعة للمادة ، المهام الآتية :

١ - مراجعة المناهج المقترحة للمادة مراجعة نهائية فى ضوء ما يأتى :

- ★ الاستبيانات والدراسات التى تمت بشأنها .
- ★ ما تعقده من ندوات أو جلسات استماع لاستطلاع الرأى .
- ★ ما يقتضيه الترابط الطولى بين مناهج المادة فى مختلف الصفوف والمراحل .
- ★ ما يقتضيه التكامل الأفقى بين مناهج المواد المختلفة للصف الواحد .

★ الخطة الدراسية المقررة حالياً .

٢ - الانتهاء الى صيغة جديدة أو معدلة لمناهج المادة فى مراحل التعليم الثلاث ، وتحديد المدى الزمنى المناسب لتطبيقها ، أما على سبيل التجريب أو التعميم ، وأما على سبيل التطبيق الشامل فى عام واحد أو على مراحل سنوية تبدأ بالصف الأول من كل مرحلة .

٣ - وضع المواصفات العامة والخاصة للمناهج ، وللكتب المدرسية الخاصة بها .

٤ - فحص الكتب الدراسية المقررة حالياً ، وإبداء الرأى فيما يصلح منها للعام الدراسى القادم (١٩٧٥/١٩٧٦) ، وما يحتاج منها الى تعديلات ، وما يحتاج منها الى إعادة

تأليف - وذلك فى إطار الصيغة الجديدة ، التى توصلت إليها اللجنة الموسعة بشأن المناهج الدراسية •

٥ - تشكيل فرق التأليف للكتب الدراسية الجديدة - على أن يؤخذ فى الحسبان التكامل والترابط والتنسيق التام بين فرق التأليف للمادة الواحدة فى الصفوف والمراحل المختلفة ، وعلى أن يؤخذ فى الحسبان كذلك مقتضيات تجهيز الكتب الدراسية قبل بدء العام الدراسى الجديد •

وفى مرحلة مراجعة المناهج الجديدة ... من خلال اللجان الموسعة ،

رئى التأكيد على الاتجاهات التالية :

أولا : أن تأتى مقررات المناهج الجديدة مسايرة للتطور العلمى والتعليمى على الصعيد العالمى • وأن تتصل بأحدث الاتجاهات والمشكلات التى يهتم المواطن العصرى فى مجتمعنا ان يقف على جوانبها ، سواء منها ما له صفة الاستقرار ، أو ما يعد من الاحداث الجارية التى يجب ألا يعزل الطالب عنها •

ثانيا : أن يؤخذ فى الاعتبار مفهوم التحديث فى التعليم ، وأن له أبعادا متعددة ، يكمل بعضها بعضا، وتنعكس آثار بعضها على بعضها الآخر • فإذا كان تحديث المقررات الدراسية ضروريا لكى تحقق المدرسة أهدافها ، فان ذلك يتحقق بأن تأتى هذه المقررات خلال المناهج الشاملة ، متفقة مع دينامية واتجاهات المجتمع، وروح العصر، ومتطلبات النشء واحتياجاته النفسية والاجتماعية • • ويتطلب ذلك أيضا التحديث فى طرق ووسائل تدريس المقررات، وتحديث الكتاب المدرسى الذى يترجم موضوعات المنهج ويجسدها ، وتحديث اعداد المعلم ، وتحديث تدريبية باعتبار أن المعلم هو العمود الفقرى فى تحويل المادة العلمية الى دينامية فكرية مستمرة تتصل بواقع الحياة ، تؤثر فيها وتتأثر بها •

فالتحديث يشمل ذلك كله، وغيره من الجوانب المتعلقة بأركان العملية التعليمية ، مما يمكن معالجته تدريجيا بما يتفق مع نمو المجتمع ، وحاجاته ، وامكاناته المالية ، وتطلعاته ..

ومع أن سياسة التجديد الشامل فى كل هذه المجالات - التى سبقت الإشارة إليها - هدف قومى لا اختلاف عليه ، الا أنه فى مرحلة مراجعة المناهج ، رأتى التركيز على الجانب الذى يتعلق بمحتويات المنهج (المقررات الدراسية) ، بما تشمله من حقائق أساسية ، ومفاهيم ، واتجاهات عقلية ، ومهارات ، وقيم وميول ، وحاجات •

وفى هذا الصدد ، قدمت لجنة التحديث والتنسيق بعض المقترحات حول عملية التحديث فى محتوى المقررات الدراسية ، كخطوة على طريق التطوير الشامل ، تستعين بها اللجان الموسعة عند مراجعتها لمناهج المواد الدراسية • نورد منها على سبيل المثال لا الحصر ، ودون مراعاة أوليات أو تسلسل معين :

- السكان ، والتربية الأسرية •
- المرأة ، والمجتمع •
- تصويب السلوك الاجتماعى •
- تعامل الفرد فى اطار الجماعة •
- تعميق الايمان بالأديان السماوية •
- تعميق الايمان بالوطن العربى •
- تعميق الخلق الرياضى والانضباط العسكرى •
- الحفاظ على الثورة القومية والمال العام •
- الوعى الادخارى •
- البيئة والتربية البيئية •

- التغذية ومشكلة الغذاء ووسائل مواجهتها .
- مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- التحضر فى المجتمعات الزراعية .
- أزمة الطاقة فى العالم .
- التفاهم والسلام العالمى .
- الوعى بعصر الفضاء ، واستخدام القمر الصناعى العربى .
- التحديات التى تواجه العالم العربى (ثقافيا ، واجتماعيا ، واقتصاديا ، وسياسيا ، وعسكريا)

هذا وقد أوضحت لجنة التحديث والتنسيق للجان الموسعة المنوط بها مراجعة المناهج - أنه لا يقصد بادخال الموضوعات المشار اليها ، أو غيرها ، ضمن المقررات الدراسية أن تدرس على اعتبار أنها موضوعات مستقلة أو مقررات تنفرد بكيانها ، وتلحق بالمناهج المقترحة التى تنظرها اللجان الموسعة ، وانما المقصود هو أن تعالج مفاهيم هذه الموضوعات ، وحقائقها الأساسية ، بحيث تكون متداخلة فى ثنايا المقرر ، وأن تأتى الكتب الدراسية متشربة بما يمكن أن تتشربه منها ، وذلك دون افتعال ، وبما يتناسب مع مستويات نضج الطالب فى مراحل التعليم المختلفة .

وقد أمكن الحصول على عينات من بعض المراجع ذات الصلة بالموضوعات السابق ذكرها ، وقد وضعت تحت تصرف اللجان الموسعة للاطلاع عليها .

ثالثا : أن تقوم خطة التنسيق بين مقررات المناهج المقترحة على محورين أساسيين :

(أ) التنسيق الافقى : بقصد الربط والتكامل بين مناهج المواد المختلفة فى الصف الدراسى الواحد .

(ب) التنسيق الرأسى : بين مناهج المواد المختلفة فى المراحل الدراسية المتتابعة .

وعلى هذين المحورين ، يتحقق الاتساق والتتابع بين الخبرات والمهارات التى يكتسبها الطالب فى كل صف دراسى ، وفى كل مرحلة تعليمية من الابتدائى الى الاعدادى الى الثانوى .

وبذلك يمكن تجنب مشكلات التداخل أو التكرار أو عدم الربط بين المقررات الدراسية . . وهى أمور لم تكن تحظى من قبل بالاهتمام الكافى فى عملية بناء المناهج الدراسية ، اذ كانت لجان الدراسة تعمل فى أغلب الأعيان منفصلة عن بعضها .

ومن أمثلة هذا التنسيق ، ما عنت به لجان اللغة العربية واللغات الأجنبية - مع لجان المواد الاجتماعية ومواد العلوم - فى مراعاة هذا الاتجاه عند اختيار موضوعات القراءة والمختارات الأدبية التى تعالج موضوعات علمية . . وما حدث بين فروع المواد العلمية وفروع الرياضيات ، بحيث تساعد الأخيرة فى موضوعات العلوم التى تستند على قوانين وقواعد الرياضيات .

رابعاً : الابقاء على الخطط الدراسية الحالية قدر الامكان، وعلى نظام التشعيب الحالى بالمرحلة الثانوية العامة ، وعلى نظام الاختيار للمستوى الخاص بالصف الثالث الثانوى بقسميه الأدبى والعلمى ، وذلك حتى تتضح نتائج تقييمه بعد فترة زمنية مناسبة .

خامساً : أن يتم تأليف الكتب الدراسية للمادة الواحدة عن طريق فريق من المتخصصين فى المادة العلمية وفى التربية ، على أن يضم هذا الفريق عدداً من العاملين فى الميدان التعليمى، وأن يؤخذ فى الحسبان : التكامل والترابط والتنسيق التام بين التأليف لكتب المادة الواحدة على امتداد صفوف الدراسة فى مراحل التعليم العام .

وقد آثرت اللجنة الموسعة للغة الانجليزية السير على نظام اختيار كتب المادة عن طريق المسابقة بما يسمح لدور النشر الأجنبية بتقديم ما يناسب مناهجنا الجديدة .

كما رأأت بعض اللجان الموسعة ضرورة اعداد أدلة للمعلمين ترافق الكتاب المدرسى ، وتعين على استخدامه . ومن قبيل ذلك ما تم بالنسبة لمواد العلوم بفروعها الثلاثة .

سادسا : أن تضع اللجان الموسعة فى اعتبارها مراحل تطبيق المناهج المتطورة على شكل برامج زمنية ، لتنفيذها وفقا لظروف كل مادة . بحيث يتم التطبيق الكامل لها خلال سنوات ثلاث . تبدأ من العام الدراسى ١٩٧٦/٧٥ .

انجازات اللجان الموسعة فى مجال تطوير المناهج :

١ - مع بداية فبراير ١٩٧٥ قامت اللجان الموسعة (كل فى مجاله) بمراجعة مستفيضة للمناهج التى سبق للجان الدائمة وضع صيغتها ، وقد استغرقت هذه الدراسات نحو أربعة أشهر وانتهت الى صياغة معدلة لمحتوى هذه المناهج المطورة فى المواد العلمية والمواد الأدبية بمراحل التعليم العام الثلاثة . وراعت اللجان فى بناء المناهج عمليتى التحديث والتنسيق على نحو ما أوضحنا من قبل .

٢ - تم اقرار غالبية هذه المناهج من السيد الدكتور/ وزير التربية والتعليم ، ووضعت برامج زمنية لتنفيذها - وفقا لظروف كل مادة - حيث يتم التطبيق الكامل لهذه المناهج خلال سنوات ثلاث تبدأ من عام ١٩٧٦/٧٥ .

٣ - تم اقرار لجان تأليف الكتب الدراسية عن طريق التكليف على أن يتم طبعها فى رونق جديد ، بالتعاون مع مؤسسة

الكتاب المدرسى ابتداء من العام الدراسى ١٩٧٦/٧٥ .
وذلك لمواد العلوم بالصف الأول الثانوى العام (كيمياء -
فيزياء - تاريخ طبيعى) ، هذا بالإضافة الى تأليف كتب
جديدة فى المواد الاجتماعية ، والتربية القومية ، والتربية
الدينية المسيحية .

كما روعى ادخال التعديلات التى رأت اللجان ضرورة
ادخالها فى الكتب الحالية والمقرر استخدامها فى العام
القادم ١٩٧٦/٧٥ .

٤ - ومن الاتجاهات البارزة التى تجدر الإشارة إليها أن اللجان
الموسعة حرصت على وضع مواصفات الكتاب المدرسى
الجيد فى المادة ، ليسترشد بها المؤلفون المختارون لهذه
الكتب ، كما رأت بعض اللجان الموسعة ضرورة اعداد
أدلة للمعلمين ترافق تأليف الكتاب المدرسى ، ومن قبيل
ذلك مواد العلوم بفروعها الثلاثة .

وبعد ، فهذا توضيح لمعالم الطريق الذى سلكته التجربة
المصرية الجديدة فى تطوير المناهج الدراسية بمراحل التعليم
العام . وقد استغرق ذلك من البحث العلمى الدقيق ما يقرب من
ثلاث سنوات كاملة (١٩٧٢ - ١٩٧٥) مما يعطى مؤشرات
لتنوعية الدراسة التى تمت وشمولها وعمقها . .

كما يوضح هذا التحليل مدى الجهود التى بذلت على طريق
الاصلاح ، تطويرا وتجديدا يحفز على توجيه الشكر والتقدير
الى كل من شارك فى انجاز هذا العمل الكبير . .

وبقى أن يستكمل العاملون فى الميدان خطواته وبرامجه .
أداء وتنفيذا .

ب - الملامح المميزة للمناهج المطورة

أولا : الملامح المميزة للمناهج المطورة في اللغة العربية

- روعى فى تخطيط هذه المناهج الاعتبارات التالية : -
- اعادة تنسيق مناهج النحو فى المراحل الثلاث ، وكذلك مناهج البلاغة فى الصفين الأول والثانى من المرحلة الثانوية .
- عدم التفرقة بين مناهج القسمين العلمى والادبى فى النحو للصفين الثانى والثالث ، لكى يتساوى القسمان . وكذلك فى البلاغة ، مع اضافة التمنى والنداء الى أسلوب الانشاء فى الصف الثانى ، وزيادة توضيح الصورة الأدبية فى الصف الثالث الثانوى .
- لقاء أعضاء أقوى على تاريخ الأدب فى الصفين الاول والثانى من المرحلة الثانوية لزيادة الايضاح ، واطافة نماذج نثرية وشعرية ، توضح كل خصائصه ، وتحدد مييزات كل عصر من عصوره .
- توزيع قواعد الاملاء على كتب القراءة ، لمراجعتها مع التلاميذ فى نهاية المرحلة الابتدائية ، وفى المرحلة الاعدادية .
- وضع منهج جديد فى اللغة العربية للمستوى الخاص بالصف الثالث الثانوى .

- ادخال موضوعات تتلاءم مع المتغيرات الحالية ، ويمالج فيها التراث علاجاً حياً ، وتحقق فيها مراعاة مستوى التلميذ العقلي ، وبيئته الخاصة والعامة ، والمجتمع وطبيعته ، وتزداد بها ثروة التلميذ فيما يتعلق بمستحدثات العصر الحاضر الذى يعيش فيه .

- مراعاة التنسيق بين المادة اللغوية لكتب اللغة العربية ، والمحتويات اللغوية لكتب المواد الاخرى (علوم ، تاريخ ، جغرافيا ، هندسة ... الخ) ، بحيث تشمل على المصطلحات الحديثة الواردة فيها وتتكامل معها ، أفقياً فى مختلف المواد بالصف الدراسى الواحد ، ورأسياً فى سنوات المرحلة الدراسية ككل .

- اضافة بعض النصوص الدينية لكتب القراءة والمحفوظات والنصوص فى جميع المراحل ، غرساً للمبادئ الدينية ، ونشراً للقيم الروحية ، وتعميقاً للمثل الانسانية العليا فى النفوس .

ثانيا : الملامح المميزة للمناهج المطورة فى اللغة الانجليزية

١ - اللغة الاجنبية الاولى

اولا : فيما يتناول الأنشطة والطريقة :

أثبت أسلوب التردد الآلى غير الواعى - والذي كان يشكل أساس طريقة التعليم فى المرحلة الاعدادية بالذات - كأسلوب لتعليم المادة اللغوية الجديدة ، قصورا واضحا عن الوصول بالتلميذ الى المستوى اللغوى المطلوب ، فضلا عما أدى اليه من الغاء فكر الطالب بالنسبة لتلقى المادة ، وتنمية محصوله اللغوى ، وتأكيد سلبيته أثناء العملية التعليمية، كما أنه أثر فى طريقة التدريس ككل ، فصبغها بالآلية والسطحية . ولذا فقد استهدف المنهج المطور فى أساسه التربوى الاعتماد على الممارسة الواعية والمفهومة من جانب الطالب ، وتنمية قدراته بالنسبة لجميع مهارات اللغة ، واستثمار فعاليته ، وإيجابيته سواء فى التحصيل بحجرة الدراسة ، أو النشاط الذاتى خارج الفصل - ومن ثم ، فقد نص المنهج المطور للمادة على ما يلى :

(أ) التعليم الاعدادى :

١ - تدريب جميع المهارات اللغوية وتنميتها جميعا ، وتجنب التركيز على مهارة بعينها ، الأمر الذى لا يكون الا على حساب مهارات أخرى ، باعتبار أن تعلم اللغة يتضمن اجادة كل هذه المهارات بدرجات متكاملة .

٢ - تدريب هذه المهارات بطريقة واعية لدى الطالب فتقرن الفهم بالممارسة ، مما يكون أدعى الى سرعة اكتساب اللغة وثبات حصيلتها .

٣ - وحيث أن القراءة الصامتة هدف بالغ الأهمية في تعلم اللغة لم يكن ينال نصيبه من الأداء الصحيح ، ومن الممارسة الكافية ، فقد نص المنهج المطور على ضرورة الاهتمام بها وأكد على الطريقة السليمة لادائها والتدريب عليها - الى جانب القراءة الجهرية - مع التركيز على عنصرى السرعة والفهم وتلازمهما • على أن يبدأ تدريب هذه المهارة فى الصف الثانى الاعدادى •

٤ - أرفق بالمنهج مذكرة تفسيرية تضمنت هذه الملامح وغيرها، الى جانب الارشادات الضرورية التى تتناول الأسس التربوية واللغوية ، وأساليب الطريقة ، وتعتبر هذه المذكرة جزءا لا يتجزأ من المنهج •

(ب) التعليم الثانوى :

١ - يتضمن المنهج فى التعليم الثانوى - كما هو الحال بالنسبة لمنهج التعليم الاعدادى - الأهداف الخاصة لتعليم اللغة الانجليزية بالمرحلة المعنية (المرحلة الثانوية هنا) ، ثم المنهج اللغوى ، ثم المذكرة التفسيرية التى تتناول الاتجاهات الحديثة فى تعليم اللغة الانجليزية - كلفة أجنبية - وطريقة تطبيقها فى هذه المرحلة ، وأساليب تعليم فروع المادة أو مجالات أنشطتها - واعتبرت جميعها كلا لا يتجزأ وتأتى تحت المنهج •

٢ - نص المنهج على استمرار تنمية المهارات اللغوية المستهدفة فى المرحلة الاعدادية ، وتدريب الطلاب على المزيد من المهارات المناسبة للمرحلة الثانوية فى المجالات التالية :

(أ) القراءة « الصامتة والجهرية » •

(ب) التذوق اللغوى « القصة الطويلة » •

(ج) الانشاء « الشفوى والتحريرى » •

- (د) متن اللغة « استهدافا للأنماط والتراكيب فى اللغة المرسله ، دون القواعد النحويه » .
- (هـ) الترجمة « باعتبارها عملية تعليم مقارنة تؤكد تحصيل اللغة الانجليزية ، فضلا عن ضرورتها فى الحياة العملية » .

٣ - أخذ المذكرات :

- نص المنهج على ادخال أسلوب « أخذ المذكرات » كجانب حيوى من جوانب تعلم اللغة الانجليزية ، بالنسبة لما يتطلبه من المزيد من استثمار ، وتنمية مهارات معينة : كالفهم والتلخيص والسرعة - بالنسبة لضرورتها للطالب فى المرحلة الثانوية وما بعدها ، وذلك لاعداده لمزيد من الافادة من المحاضرات والكتب والمراجع افادة سليمة كاملة واقتصادية-عن طريق تنمية قدراته لاستخلاص نقاط الموضوع الأساسية ، وتدوين هذه النقاط فى عبارات موجزة ودقيقة وواضحة ، مع السرعة اللازمة .
- يبدأ تدريب هذه المهارات فى الصف الثانى . كما أوصت اللجنة الموسعة للغة الانجليزية أن يدرب الطالب على هذه المهارات بالمواد الدراسية الأخرى ، بجانب تدريبه عليها فى اللغة الانجليزية - حيث أن حاجته لأخذ المذكرات لا تقتصر على مجال اللغة الانجليزية فقط - وحتى يكون التدريب أصيلا وشاملا ، وذلك بغض النظر عن مكانها فى الامتحان .

- ٤ - اهتم المنهج بتحديد تقرير الحادثة كجانب من جوانب تعلم اللغة الانجليزية ، وضرورة تدريب الطالب عليها تدريبا سليما ، بغض النظر عن مكانها فى الامتحان ، كما هو الوضع فى حالة أخذ المذكرات ، ولذا تقرر صرف كتاب محادثة للمدرس ، لكى يتخذة دليلا فى تعليم الحادثة للطالب .

ثانيا : فيما يتناول الكتب :

(أ) ملامح عامة فى المرحلتين الاعدادية والثانوية :

اهتم المنهج المطور للغة الانجليزية فى التعليم العام
بمراحلتيه ، ببيان الحاجة الماسية الى سلسلة كتب جديدة -
متدرجة ومتكاملة فيما بينها - تبدأ فى الصف الاول الاعدادى
وتنتهى بالصف الثالث الثانوى ، وذلك فى ضوء :

★ المعايير والمواصفات الخاصة بكتاب اللغة الانجليزية المدرسى
والتي أعدتها اللجنة .

★ التخطيط الذى أقرته اللجنة لمجموعة الكتب لكل صف دراسى
لتقدم مقررا ومحتوى متكاملين .

★ تحقيق أهداف تعليم اللغة الانجليزية بكل من المرحلتين .

وفىما يلى أهم ملامح التطوير فى الكتب :

١ - حددت مذكرة معايير ومواصفات كتب اللغة الانجليزية -
التي أعدتها اللجنة - المواصفات التي ينبغي توفرها من
حيث : المحتوى والأنماط والألفاظ اللغوية والتدريبات
والأمثلة اللفظية والمصورة . الى جانب المواصفات التي
تتناول شكل وحجم الكتاب وتبويبه . الخ .

٢ - تتكون السلسلة الجديدة المطورة للكتب الخاصة بكل صف
دراسى كالتالى :

- بالنسبة للمرحلة الاعدادية :

(أ) كتاب منهج أساسى للتلميذ : Core Curriculum

(ب) كتاب المعلم المصاحب : Teacher's Book

(ج) كراسة الخط : Copy Book

(د) كراسة التدريبات اللغوية : Work book

(هـ) لوحات مصورة ، بطاقات ، تسجيلات صوتية . الخ .

(و) والى جانب ذلك تخصص كتب مبسطة ملائمة متدرجة للقراءة الخارجية .

– بالنسبة للمرحلة الثانوية :

(أ) كتاب منهج أساسى للتلميذ : Core Curriculum

(ب) كتاب المعلم المصاحب : Teacher's Handbook

(ج) كتاب التدريبات اللغوية Work book. Language book

(د) القصة الطويلة Novel أو ما يعادلها : يتم اختيارها

على أساس المقرر اللغوى ، فتكون : مبسطة

ومختصرة للصف الاول (Simplified) – ومختصرة فقط

للصف الثانى (Abridged) – وبلغتها الاصلية للصف

الثالث مع ملاءمتها للمستوى (Original) .

(هـ) يتقرر لكل صف كتاب للمطالعة الاضافية قد يكون

رواية أو مجموعة قصص قصيرة أو مسرحية . وتكون

مادته مبنية على المادة اللغوية التى سبق دراستها .

(ب) بالنسبة للمرحلة الاعدادية :

١ – استعمال كتاب للتدريبات اللغوية – ككتاب مستقل لاعطاء

المزيد من فرص التدريب ، ومن فرص الاختيار المناسب .

بما يتفق مع مستويات الطـلاب فى صفوف المرحلة .

ومستوياتهم فى فصول الصف الواحد .

٢ – العودة الى استعمال كراسة الخط . نظرا لما انتهى اليه الحال

من رداءة الكتابة بالانجليزية ، والنص على ضرورة

ممارسة التدريب عليها بصورة منتظمة وهادفة .

٣ – النص على استعمال الوسائل المعينة ، وخاصة بالنسبة

للتدريب الشفوى ، والتدريب على المحادثة . حيث أن

الجانب الشفوى أساس بالغ الأهمية فى تعلم اللغات .

(ج) بالنسبة للمرحلة الثانوية :

١ - النص على أن تدور الكتب المقررة لكل صف حول كتاب المنهج الأساسى ، فيكون كتاب اللغة والتدريب اللغوى مبنيا عليه ، وتكون لغة القصة الطويلة على أساسه أيضا ، ويكون كتاب المعلم مرشدا له فى كل هذه المجالات •

٢ - استعمال قاموس انجليزى مناسب ، لتدريب الطالب على أوليات أسس البحث ، وتدريب وتنمية قدراته على التحصيل الذاتى •

٣ - استمرار استعمال كتاب Modern English Reading

المقرر على الصف الثالث الثانوى الأدبى ، وتعديله فى الاجزاء التى أجمع الرأى على عدم مناسبتها ، وذلك حتى يتم اعداد الكتاب البديل •

٤ - تدريس قصة طويلة موحدة فى القسمين الأدبى والعلمى باعتبار أن الهدف هنا هو التذوق وليس اعداد الطالب اعدادا تخصصيا بالنسبة للدراسة الجامعية •

٢ - اللغة الاجنبية الثانية

يستمر العمل بالمنهج والكتب الحالية ، حتى يتحدد المنهج المطور للغة الأولى ببدء التطبيق ، وحتى يعاد تقييمها فى هذا الضوء ، ومن ثم تطويرهما على هذا الأساس •

٣ - المستوى الخاص

لما كان منهج وكتب المستوى الخاص - حاليا - قد عدلا حديثا ، وبدأ العمل بهما ابتداء من العام الدراسى ١٩٧٤/٧٣ ، فقد رؤى استمرار العمل بهما حتى يعاد تقويمهما بعد فترة مناسبة من التطبيق •

ثالثا : الملامح المميزة للمناهج المطورة فى اللغة الفرنسية

٤

(أ) بالنسبة للمناهج :

١ - تؤكد المناهج الجديدة الاتجاهات الحديثة فى تعليم اللغات الأجنبية ، والقائمة على البدء بتعلم اللغات الاجنبية على أساس الطريقة السمعية والبصرية والحوار ، والتي تعتمد أساسا على ايجابية التلميذ، وفاعليته فى التحصيل اللغوى داخل الفصل وخارجه ، مما يساعد على تنمية قدرة التلميذ على التعبير عن نفسه ، وعن العالم الذى حوله ، كما تساعده على تنمية حكمه السليم على الأشياء . وقدرته على النقد .

٢ - اتجهت مناهج المستوى الخاص الى التخفف من التعمق فى النقد الأدبى ، الامر الذى جعل من الممكن أن يستوعب هذا المستوى طلاب المدارس الرسمية ، بجانب طلاب مدارس اللغات .

(ب) بالنسبة للكتب « الاعدادية والثانوية » :

عندما تبنت الوزارة الطريقة السمعية والبصرية - القائمة على الحوار فى تعليم اللغة الفرنسية - بمدارسها عام ١٩٧١ قام المركز الثقافى الفرنسى بالاشتراك مع الجهات المعنية بالوزارة باعداد الكتب التى تجسد هذه الطريقة لتلاميذ المرحلتين الاعدادية والثانوية ، فاستخدمت سلسلة كتب Bonjour Ali فى المرحلة الاعدادية وسلسلة كتب Le francais par le dialogue فى المرحلة الثانوية ابتداء من عام ١٩٧١ .

وفى ضوء ما أسفر عنه التطبيق ، رؤى تعديل سلسلة كتب
Bonjour Ali بغية تحقيق أهداف تدريس اللغة الفرنسية
تحققا كاملا .

وبدأت الوزارة فى تجريب كتاب للصف الأول الاعدادى
وهو ، Bonjour Ali وتم اختيار ١٦ فصلا بالادارات
التعليمية بالقاهرة ، بالاضافة الى أربعة فصول بالقليلية . وتم
تدريب المدرسين المختارين لذلك التجريب لمدة ١٠ أيام متصلة ،
ثم تم توزيع الكتب التى قام بتأليفها وطبعها المركز الثقافى
الفرنسى ، كما تم توزيع اللوحات الوبرية على المدرسين الذين
سيقومون بالتجريب . ولتقييم التجربة يوالى الموجهون والموجهون
العامون تقييم النتائج من خلال زيارات ميدانية متتابعة لهذه
الفصول ، لبيان مدى سير التجربة فى الخط المرسوم لها .

**رابعاً : الملامح المميزة للمناهج المطورة
فى المواد الاجتماعية
« الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد »**

١ - الجغرافيا

رعى فى اعداد المناهج الاعتبارات الآتية :

- ١ - أن تتضمن المناهج شيئاً من أسلوب البحث كأن تحدد موضوعات للقراءة ، والبحث الميدانى خاصة فى الصف الثالث الثانوى .
 - ٢ - أن تكون النظرة شاملة لكل مرحلة من مراحل التعليم العام ، وفيها ترابط بين المواد أخذاً وعطاء .
 - ٣ - أن تصاغ البرامج بطريقة تمكن التلميذ من أن يتعلم ويعلم نفسه فى ذات الوقت .
 - ٤ - أن يتحقق ارتباط بين عملية التعليم وعملية التثقيف .
 - ٥ - أن تتصل بأحدث الاتجاهات والمشكلات التى تهتم المواطن العصرى فى مجتمعنا .
- وقد كان أهم ما استحدثته اللجنة فى المناهج الجديدة المطورة ، بعد أن تدارست المناهج المطبقة حالياً - فى ضوء الاعتبارات سالفه الذكر - ما يأتى :

أولاً : الاهتمام بالدراسات العملية والتطبيقية والمشاهدات البيئية :

- فى المرحلة الابتدائية ، وابتداء من الصف الثانى خصصت حصة أسبوعياً للمشاهدات البيئية والتربية السلوكية ، ويستمر التلميذ فى التعرف على البيئة المحلية فى الصف

الثالث عن طريق التجوال والزيارة والتحدث مع أصحاب الحرف مع التسجيل بالرسم واللغة . وفى الصف الرابع تدرس المحافظة عن طريق جمع المعلومات من الخبرة المباشرة والدراسة التطبيقية ، ويكون هذا تمهيدا لدراسة جغرافية مصر وظواهرها الطبيعية والبشرية فى الصف الخامس .

– وفى المرحلة الاعدادية : تضمن منهج الصف الأول دراسات عملية كالمشاهدات الفلكية ، والمشاهدات الطبيعية والبشرية داخل البيئة ، مع المتابعة والرصد والتسجيل .
– وفى المرحلة الثانوية : نصت كل المناهج على التطبيق على البيئة المحلية من ناحية ، وعلى مصر من ناحية ثانية ، وعلى الوطن العربى من ناحية ثالثة .

ثانيا : الاهتمام بدراسة الخريطة :

التدرج فى دراستها من المرحلة الابتدائية الى نهاية المرحلة الثانوية من حيث : قراءتها ، والتعرف على مدلولات ألوانها ، والتدرب على رسمها .

– وفى المرحلة الابتدائية : يتدرج التلميذ من الصف الثالث فى اعداد مصور تخطيطى للبيئة ، يوضع معالمها ، ومواقع هذه المعالم بعضها بالنسبة للبعض للآخر ، مع استخدام بعض الرموز والعلامات الاصطلاحية والالوان كمقدمة للخريطة .

وفى الصف الرابع يتعرف على العلامات الاصطلاحية فى الخريطة للظواهر الطبيعية ، مع عرض خريطة مصر على التلاميذ ، للتعرف على موقع محافظتهم والمحافظات الأخرى .

وفى الصف الخامس يتدرب على رسم خريطة مصر وقراءتها مع تقديم فكرة مفتاح الخريطة وأهميته ، وكذا فى الصف السادس يتدرب على خريطة الوطن العربى والعالم الخارجى .

– وفى المرحلة الاعدادية : فى الصف الأول يدرس التلميذ تمثيل المرتفعات على الخريطة ، ومدلولات الألوان ويدرب

التلميذ على قراءة خرائط المناخ ، وكتابة وصف عن تضاريس البيئة المحلية وطقسها •

– وفي المرحلة الثانوية : أفراد منهج خاص لدراسة الخرائط ، أوصت اللجنة بنقله من الصف الثالث الأدبي الى الصف الثانى الأدبي ، حتى يربط بمنهج قواعد الجغرافيا العامة فى هذا الصف •

ثالثا : استخدام الأطلس المدرسية :

والاعتماد عليها فى الدراسة، مما يدعو الى الاهتمام بدراسة الخرائط • واقتضى هذا المطالبة باعداد أطلس للمرحلة الابتدائية ، يوزع ابتداء من الصف الخامس والسادس، ويستمر مع التلاميذ حتى الصفين الاول والثانى الاعدادى • وأن تقوم الوزارة باعادة طبع وتوزيع الأطلس العربى على تلاميذ الصف الثالث الاعدادى ، ويستمر معهم فى المرحلة الثانوية •

رابعا : الاهتمام بتدريس « جغرافية مصر » :

فى مراحل التعليم الثالث ، بمستويات تتناسب مع طبيعة كل مرحلة ، وذلك على الوجه الآتى :

– فى المرحلة الابتدائية : أفرد منهج الصف الخامس لدراسة جغرافية مصر •

– وفي المرحلة الاعدادية : أدخلت دراسة جغرافية مصر فى الصف الثالث ، وخصص لها أكثر من نصف المقرر •

– وفي المرحلة الثانوية : أفرد المنهج الخاص فى الصف الثالث الثانوى لدراسة جغرافية مصر •

خامسا : الاهتمام بتدريس جغرافية الوطن العربى :

خصص النصف الاول من العام الدراسى فى الصف السادس
لدراسة الوطن العربى، وكذا الصف الثالث من المرحلة الاعدادية
أما فى المرحلة الثانوية فنص منهج الصف الثالث الادبى على
دراسة تفصيلية طبيعية وسكانية واقتصادية .

سادسا : الاهتمام بدراسة القضايا والمشكلات العالمية :

(أ) السكان مع التركيز على دراسة مشكلة السكان فى مصر
وآثارها الاقتصادية والاجتماعية .

(ب) الطاقة .

(ج) الغذاء

(د) صيانة الموارد .

(هـ) البيئة وتلوثها .

– فى المرحلة الابتدائية : يدرس سكان مصر فى الصف الخامس
فى موقعها من دراسة النشاط البشرى .

– وفى المرحلة الاعدادية : نص البند ثانيا فى منهج الصف
الثانى على « دراسة عامة لسكان العالم ، من حيث العدد
والتوزيع والنمو ومشكلاتهم » .

– وفى الصف الثالث : يدرس سكان مصر ومشكلتهم ، والسياسة
القومية للدولة فى مجال تنظيم الأسرة فى موقعها من دراسة
مصر .

– وفى المرحلة الثانوية : يتناول منهج الصف الأول دراسة
تفصيلية لهذه المشكلات ، فى مواقعها من موضوعات المنهج
المختص بدراسة الانسان والارض . وفى الصف الثالث
الأدبى يشار الى هذه المشكلات فى مواقعها من دراسة الوطن
العربى .

٢ - التاريخ

- حددت اللجنة الموسعة للتاريخ الاهداف العامة للمادة .
والاهداف الخاصة لكل مرحلة تعليمية من مراحل التعليم العام ، ووضعت نصب أعينها هذه الاهداف وهى تنظر فى تطوير مناهج التاريخ .
- روعى تحقيق التنسيق الرأسى لمادة التاريخ فى المراحل الثلاث ، كما روعى تحقيق التنسيق الافقى مع المواد الاخرى وعلى الاخص مع مادتى الجغرافية والتربية القومية .
- كان الافتراض بأن كل مرحلة من المراحل الثلاث قد تكون مرحلة منتهية بالنسبة لبعض الدارسين ، ومن ثم فان منهج كل مرحلة يصلح لأن يكون منهجا منتهيا ، وفى نفس الوقت يمكن الاستمرار بعده .
- كان التركيز على تاريخ مصر فى كل العصور ، مع مراعاة أن مصر جزء من الأمة العربية ، وأن لمصر دورها الرئيسى فى العالم الاسلامى ، والعالم أجمع فى كل عصور التاريخ .
- أبرزت المناهج الجديدة دور الحضارة المصرية القديمة وعلاقتها بالحضارات الأخرى ، ثم ركزت المناهج الجديدة على التعمق فى دراسة الحضارة العربية الاسلامية ، ودور مصر فى رد العدوان الخارجى عن العالم العربى والاسلامى ، بالقدر المناسب لاعمار الدارسين فى كل مرحلة تعليمية .
- أما بالنسبة لتاريخ مصر الحديث والمعاصر فقد حققت المناهج الجديدة الربط التاريخى بين حلقات الحركة الوطنية المصرية ، فربطت بين الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ من ناحية ، وبينهما وبين ثورة ١٩٥٢ من ناحية أخرى كتطور تاريخى حتمى .

- وقد كان وضع هذه المناهج الجديدة فرصة للزحف الى الأمام بالنسبة للتاريخ الحديث ، واستيفاء موضوعات معاصرة رئيسية كانت المناهج القديمة لاتصل اليها ، ومن أمثلة ذلك : ثورة التصحيح ١٥ مايو ١٩٧١ ، حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، مؤتمرات القمة العربية ، الانفتاح الاقتصادى والحضارى ، التضامن العربى الافريقى .. الخ .

- استحدث منهج التاريخ للصف الثالث أدبى مستوى خاص ، واختير لذلك موضوع : أهم المشكلات العالمية ، حتى يتمكن الدارس الذى ينهى المرحلة الثانوية من أن يلم ويفهم ما يتردد حوله من أفكار ومسميات ومشكلات معاصرة ، ولأن ذلك تكملة لابد منها لموضوع : تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، وهو المقرر العادى لهذا الصف .

- صيغت المناهج الجديدة فى عبارات تتفق والاسلوب التاريخى ، وبعيدا عن الاساليب الانشائية ، بهدف أن نجعل من التاريخ علما حيا يتصل بجميع أسباب الحياة ، ويتوقف على حسن فهمه تعاون البشر وسعادتهم .

روعى فى وضع المنهج الجديد الاعتبارات التالية :

- (أ) استبعدت من المنهج التكرارات والحشو .
 - (ب) كما استبعد منه الموضوعات بعيدة الصلة عن المجتمع المصرى ،
والتي لها طابع اقتصادى صرف أو تتسم مادتها بالجفاف .
 - (ج) أعيد توزيع موضوعات المنهج بما يراعى أن تنطلق
الدراسة من الاحتياجات المباشرة للطالب ، وممارساته
العملية لبعض الأنشطة الاقتصادية مثل الاستهلاك
والادخار . . الخ بحيث تكون منطلقا لدراسة الاقتصاد .
 - (د) تم تنظيم المنهج بحيث تترابط موضوعاته ببعضها بما
يحقق تسلسلا فكريا واضعا لدى التلميذ ، تهدف الى تعريفه
بأهم الظواهر والعلاقات الاقتصادية المؤثرة فيه كمواطن
يتفاعل مع مجتمع .
 - (هـ) روعى أن تترابط موضوعات منهج الاقتصاد مع سائر
مناهج المرحلة الثانوية ، خاصة مايتعلق منها بالجغرافيا
الاقتصادية والتاريخ الاقتصادى ، ليترابط مع منهج
الجغرافيا .
 - (و) اقترح أن يدرس هذا المنهج فى الصف الثالث الثانوى
بدلا من الصف الثانى الادبى ، وفى شعبتى علمى وأدبى
معاً .
- وقدمت مذكرة للسيد الدكتور الوزير بهذا الخصوص ،
لكن تقرر تأجيل تنفيذ هذا الاقتراح .

خامسا : الملامح المميزة للمناهج المطورة في المواد الفلسفية

١ - أهداف تطوير المواد الفلسفية :

تختلف أهداف المناهج المطورة للمواد الفلسفية عن أهداف شتى المناهج السابقة في أنها ركزت على اعداد الفرد وفق أحدث منجزات الفكر الانساني في آخر صور تطوره ، وذلك لتحقيق عدة أغراض أساسية :

أولها : أن يعيش الفرد في المجتمع المعاصر ويتساقلم مع خصائصه وأحداثه ، دون أن يفقد جذوره التاريخية أو ينفصل عن تراثه القديم ، وهذا ما يطلق عليه حاليا اصطلاح « الاصاله والمعاصرة » .

ثانيها : يتمثل في اعداد المواطن ليستطيع العيش في ظل التغيرات السريعة التي تصاحب نهاية القرن العشرين وبداية للقرن الواحد والعشرين .

ثالثها : توجيه التعليم لخدمة المجتمع ، وتطوير المناهج لمساعدة الطالب على مواجهة مشاكل مجتمعه ، والمساهمة في حلها .

٢ - منهج علم الاجتماع :

وقد ظهرت هذه الاهداف وتلك الاغراض بوضوح كبير في شتى محتويات مناهج المواد الفلسفية الجديدة . فنجد مثلا أن علم الاجتماع أبرز في مقدمته دور ابن خلدون قديما ، ودور أوجست كونت حديثا . ثم يوضح أشكال المجتمعات والعمليات الاجتماعية ، ويستعرض النظم الاجتماعية الرئيسية المعاصرة . ويبرز أهمية الضبط والتوجيه في بناء المجتمع ، بالإضافة الى دراسة موضوع التغير الاجتماعي من خلال ظروف مجتمعا النامي .

ومن مظاهر التجديد والتطوير بمنهج علم الاجتماع ،
التعرض لدراسة المشكلة السكانية من حيث أسبابها ونتائجها
وأساليب علاجها ، خاصة في المجتمع المصري الذي ما يزال يعاني
الكثير من هذه المشكلة ، الأمر الذي يحتاج منا -حاليا- ضرورة
ترشيد شبابنا ، وتعريفهم علميا وواقعا بخطورة الانفجار
السكاني ، مع الارتقاء بوعيهم في مسألة تنظيم الأسرة ، بهذا
يصبح منهج علم الاجتماع مواكبا لخصائص مجتمعنا ومتوافقا
مع مشكلاتنا .

٣ - منهج علم النفس :

وينصب منهج علم النفس - بعد التعريف في مقدمته
بموضوعه ومجالاته - على دراسة السلوك من جهة والنمو من
جهة أخرى ، مع التركيز والتوسع على سمات مرحلة المراهقة
التي يعيشها الطالب في التعليم الثانوي ، وإبراز مشاكل
المراهقة ، وبيان كيفية مواجهتها ، وحلها وفق الأسس العلمية
السليمة ، وبما يخدم ظروف مجتمعنا النامي .

٤ - منهج علم المنطق :

ويركز منهج علم المنطق في مضمونه على إبراز الخصائص
العقلية العلمية، التي يمكن للطلاب استخدامها في كل من التفكير
العلمي المتخصص ، وكذلك في تصريف شؤون الحياة اليومية ،
وأصبح التسلسل مترابطا بين محتويات المنهج ، حيث تبدأ
الدراسة بالمكونات الأساسية للمنطق الصوري ، ويتم الانتقال
منها إلى دراسة نظرية الاستدلال القياسي ، ثم المنهج الاستنباطي
الرياضي ، وأخيرا المنهج الاستقرائي التجريبي مع تطبيقاته في
العلوم الإنسانية . وبذلك تصبح النظرة في هذا المنهج شاملة
ومتكاملة ، وتربط في تسلسل متماسك بين التراث الإنساني
القديم من جهة ، وبين أحدث منجزات الفكر والتجريب من جهة
أخرى .

٥ - منهج الفلسفة للمستوى العادى :

وتبدو العلاقة المتطورة بين مفهوى الاصاله والمعاصرة فى صورة أكثر وضوحا بالنسبة لمحتوى منهج مادة الفلسفة ، فقد تدرجت الموضوعات وفق تسلسل العصور التاريخية : من العصر اليونانى ، الى العصر الاسلامى والمسيحى الوسيط ، ثم العصر الحديث ، لينتهى المنهج الى عرض نماذج من بعض الاتجاهات الرئيسية فى الفلسفة المعاصرة . كما يبرز المنهج أيضا التراث الفلسفى فى الشرق الاسلامى ، ويوضح تأثيره فى التمهيد للنهضة الاوربية ، كما راعى المنهج ابراز التواصل ، وبيان الاشكال التى تطورت فيها الاتجاهات الفلسفية الرئيسية فى العصر الحديث : كالاتجاه العقلى عند ديكارت وتطوره ، والاتجاه التجريبي عند بيكون وتطوره ، وذلك بدلا من عرض هذه الاتجاهات فى صورة جامدة ميتورة ومنفصلة عن تطورها الذى ينم عن خصوبتها .

٦ - منهج الفلسفة للمستوى الخاص :

أما منهج مادة الفلسفة للمستوى الخاص ، فيعتبر جديدا تماما فى أهدافه ومضمونه وفروعه الداخلية ، انه يدور حول فلسفة القيم فى مجالاتها الرئيسية الثلاثة وهى : الحق فى المعرفة ، والخير فى الاخلاق ، مع تحرى الجمال فى التذوق الفنى . وهذا المنهج يؤدى دورا هاما فى الارتقاء بقيم الفرد ، والسمو بأخلاقياته واحساسه بالجمال ، تلك الاهداف التى لا يمكن تحقيقها من خلال المواد الدراسية الاخرى ، كما أنها تدخل فى صميم أهداف التعليم فى المرحلة الثانوية ، خاصة أننا فى عصر طغت فيه المادية على شتى مظاهر الحياة ، وأصبحنا نحتاج فى اعداد الطالب الى تزويده ببعض المبادئ المعنوية ، والقيم المثالية ، لتحقيق نوع من التوازن بين المادية والمثالية ، وتلك هى مهمة المنهج المطور لمادة الفلسفة الجديدة للمستوى الخاص .

سادسا : الملامح المميزة للمناهج المطورة فى العلوم

إذا كان الهدف الاساسى من تطوير المناهج الدراسية بمراحل التعليم العام هو الاسهام فى خلق الشخصية المصرية التى يمكن لها أن تعايش العصر الحديث بوثباته السريعة ، فإن مواد العلوم بصلتها الوثيقة بالقفزات العلمية الهائلة فى أيامنا هذه ، لابد أن يكون لها الصدارة بين مختلف المواد الدراسية فى مجالات هذا الخلق .

ولذا وضعت اللجنة الموسعة للمناهج المتطورة للعلوم فى اعتبارها أساسا أن تخرج المناهج الجديدة مساهمة للمستحدثات العصرية ، وتساعد فى بناء مواطن دولة العلم والايمان ، ويتضح هذا من ادخال العديد من الموضوعات ذات الصبغة التكنولوجية والتطبيقية فى مختلف فروع مواد العلوم .

كما اتسمت المناهج بما يحقق أقصى ما يرجى من فائدة للدارسين ، ويتبين هذا من تتبع الموضوعات الدراسية فى مناهج مختلف فروع المواد العلمية ، كما تعطى للدارسين موضوعات متكاملة مشوقة ، تفتح للراغبين منهم آفاق البحث والدراسة وتحببهم فى الاستزادة من المعرفة .

وقد سارت عملية تطوير المناهج بصورة جديدة ، إذ ان أعضاء اللجنة الموسعة اعتبروا عملية التطوير مهمة وطنية بالغة الاهمية فى وقتنا الحاضر .

وفى ضوء الاستعانة بالعديد من الوثائق والآراء والمقترحات والكتب والمجلات الصادرة عن مختلف الهيئات المهتمة بالدراسات التربوية والتعليمية ، وكذلك نتائج استبيان استطلاع رأى

الذى أجراه المركز القومى للبحوث التربوية خاصا بهذا المشروع،
يمكن الاطمئنان الى أن المناهج الجديدة يمكن لها أن تحقق
الاهداف الخاصة بتدريس العلوم الى جانب الاهداف التربوية
العامة ، نذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

- ١ - مساعدة التلاميذ على اكتساب المعرفة العلمية المناسبة
وبصورة وظيفية .
- ٢ - مساعدة التلاميذ على اكتساب الاسلوب العلمى فى التفكير .
- ٣ - مساعدة التلاميذ على اكتساب الاتجاهات العلمية المناسبة
بطريقة وظيفية .
- ٤ - مساعدة التلاميذ على اكتساب الميول العلمية المناسبة .
- ٥ - مساعدة التلاميذ على اكتساب المهارات المناسبة .
- ٦ - مساعدة التلاميذ على تقدير أهمية العلوم وجهود العلماء .
- ٧ - مراعاة متطلبات الترابط الافقى لموضوعات المادة مع غيرها
من المواد العلمية فى كل صف وكل مرحلة .
- ٨ - مراعاة متطلبات الترابط الرأسى لموضوعات المادة الواحدة
فى المراحل الثلاثة ككل ، ثم فى المرحلة الواحدة على
أساس أنها مرحلة منتهية .
- ٩ - تضمن المناهج الموضوعات المستحدثة التى تشغل الازهان
فى الوقت الحاضر فى المكان المناسب لهما دون افتعال ،
وكدليل على هذا نورد ما يلى من أمثلة :

فى المرحلة الابتدائية :

فى منهج الصف الأول : موضوع المحافظة على نظافة
البيئة .

فى المرحلة الاعدادية :

(أ) فى الصف الاول : موضوع تحسين الثروة الحيوانية والنباتية ، وموضوع تحويلات الطاقة ويشمل دراسة بعض الكائنات النباتية والحيوانية وأهميتها الاقتصادية ، ووسائل تحسين الثروة الحيوانية وما الى ذلك من دراسة للأساليب الحديثة فى تربية الحيوان ومكافحة أمراض الحيوان ، وتحسين طرق التكاثر ، واستنباط سلالات جديدة ، واستغلال المنتجات الحيوانية وتصنيعها ، وتنمية الثروة السمكية وحفظ الاسماك . وكذلك دراسة الاهمية الاقتصادية للنباتات الزهرية - وكذا دراسة الخامات المعدنية والمحاجر الهامة فى المناطق المختلفة ، والصناعات القائمة عليها . والتعرف على خريطة للجمهورية مبينا عليها مواقع الخامات المعدنية والمحاجر الهامة فى المناطق المختلفة .

(ب) فى الصف الثانى : دراسة المحرك النفاث واستخدامه وموضوع ارتياد الفضاء وصواريخ الفضاء .

(ج) فى الصف الثالث : دراسة الطاقة الذرية واستخداماتها والوقاية من المواد الكيميائية المستخدمة فى الحروب .

فى المرحلة الثانوية :

(أ) فى منهج الفيزيكا بالصف الاول : دراسة الطاقة الحرارية وتحويلها الى طاقة ميكانيكية .

(ب) فى منهج التاريخ الطبيعى للصف الاول : دراسة تلوث البيئة ، كما يدخل ضمن شرح النشاط الاشعاعى فى منهج الكيمياء للصف الثالث .

(ج) فى منهج الفيزيكا للصف الثالث : دراسة موضوع الطاقة بين الاشعاعات الضوئية والمادة ، والطاقة الشمسية ومدى الاستفادة منها والطرق المختلفة لتجميع واستغلال هذه الطاقة •

(د) فى منهج التاريخ الطبيعى للصف الثالث : دراسة حقبة الحياة الحديثة من حيث المميزات الاحيائية ، والاهمية الاقتصادية للصخور •

(هـ) فى منهج التاريخ الطبيعى للصف الثالث « المستوى الخاص » : دراسة موضوع التنمية لموارد الثروة البيئية •

١٠ - شملت المناهج الجديدة العديد من الاتجاهات الحديثة ، ومنها أن جعلت الميكانيكا فى خدمة الفيزيكا ، حيث أخذت الفيزيكا منها القدر المناسب فى المكان المناسب لاعطاء الظواهر الفيزيكية تفسيراتها الصحيحة •

١١ - مراعاة توثيق ربط الانسان بالبيئة على المستويات الثلاث : المحلى ، والقومى ، والعالمى •

سابعا : الملامح المميزة للمناهج المطورة

فى الرياضيات

اولا - فى المرحلة الابتدائية :

١ - ضم جزءى القسمة المطولة فى الصفين الرابع والخامس الى الصف الخامس كموضوع مترابط، وكذلك اضافة موضوع التقريب فى منهج الصف الخامس ، لاستخدامه فى عمليات القسمة الغير منتهية .

٢ - ترحيل موضوعى : رسم مستقيم يوازى آخر ومستقيم عمودى على آخر ، من الصف الرابع الى الصف الخامس ، لاستكمال موضوعات الهندسة لهذا الصف ، حيث تدرس مواضيع رسم زاوية تساوى أخرى ، ورسم بعض الأشكال الهندسية مثل : المربع ، والمستطيل ، ومتوازى الاضلاع .

٣ - اضافة رسم بعض الأشكال المنتظمة داخل دائرة « المسدس ، المثلث ، المثلث المتساوى الاضلاع » لابرار الناحية الجمالية عند التلميذ ، وربطه بموضوع الدائرة المقرر عليه .

ثانيا - فى المرحلة الاعدادية :

١ - تمرين التلاميذ على البرهان النظرى فى بعض النظريات التى كانت تعطى للتلميذ على أنها حقائق وذلك فى الصف الأول، لتعويد التلميذ على التفكير العلمى المنطقى السليم .

٢ - اضافة خط الاعداد فى الصف الثانى الاعدادى ، لتوضيح بعض المفاهيم ، مثل أكبر من ، وأصغر من .

٣ - حذف الجمعيات التماثلية ، والضرائب ، والاكتفاء بما درسه الطالب فى المرحلة الابتدائية من هذه الموضوعات .

٤ - حذف ايجاد الجذر التربيعى باستخدام الجداول لعدم استمرارها .

ثالثا - فى المرحلة الثانوية :

١ - نقل موضوعات الهندسة التحليلية التى كانت مقررة على الصف الثانى الى الصف الاول ، وكذا الموضوعات التى كانت مقررة على الصف الثالث الى الصف الثانى ، وذلك لتنسيق موضوعات المنهج بالنسبة للصفوف الثلاثة .

٢ - عمل منهج جديد متكامل للمستوى الخاص - بعد أن كان قاصرا على الميكانيكا فقط - واطافة بعض موضوعات مادة الاستاتيكا للمستوى العادى ، مع الابتعاد عن المسائل المعقدة .

٣ - التوصية بالعناية بتأليف كتاب الاحصاء للصف الاول الثانوى لأهميته ، اذ يحتاجه التلميذ سواء اتجه الى القسم العلمى أو القسم الادبى .

٤ - تأليف كتاب جديد فى التفاضل والتكامل، مع مراعاة ترتيب وتنسيق الموضوعات ، حيث ان الكتاب العالى لا يتناسب مع المنهج المطور بعد تعديله .

ثانياً
مشروع تطوير التعليم الثانوى
(المدرسة الشاملة)

تتناول هذه الدراسة :

- (أ) مبررات دراسة المشروع
- (ب) مقترحات الاطار العام للتطوير .
- (ج) توصيات اللجنة لتطوير التعليم الثانوى :
- فيما يتعلق بتطوير محتوى التعليم الاعدادى
- فيما يتعلق بالتقريب بين مناهج الصف الاول الثانوى .
- فيما يتعلق بجمع المدارس الثانوية العامة والفنية المتقاربة معا .
- فيما يتعلق باستحداث مؤسسات تربوية للتعليم الثانوى الشامل .

مشروع تطوير التعليم الثانوى

« المدرسة الشاملة »

أ - مبررات دراسة المشروع

نظرا لاتجاه وزارة التربية والتعليم فى سياستها التعليمية الجديدة الى استحداث صيغة ملائمة للتعليم الثانوى تتسم بالشمول والفاعلية ، وتتجاوز الحواجز التقليدية بين ما هو أكاديمى وفنى ، علمى وأدبى ، وتتوسل ببعض التقنيات الجديدة فى الادارة ، والتعليم والتعلم - قرر السيد الدكتور مصطفى كمال حلمى ، وزير التربية والتعليم ، تشكيل لجنة من ممثلين عن : المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، ومجلس الشعب ، والمجلس الاعلى للجامعات ، وكليات التربية ، والشعبة القومية لليونسكو . وقطاعات وزارة التربية والتعليم والمركز القومى للبحوث التربوية . لبحث الموضوع . ودعا للمشاركة فى مناقشات اللجنة وفدا من خبراء مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية فى البلاد العربية .

وقد عقدت اللجنة عشرة اجتماعات خلال المدة من ١٧ حتى ٢٤ مايو ١٩٧٥ ، فى مقر مكتب اليونسكو الاقليمى للمعلوم وديوان الوزارة . وحضر الاجتماع الاول السيد الاستاذ الدكتور الوزير ، حيث ألقى كلمة عرض فيها لأوضاع التعليم فى مصر ، واتجاهات السياسة التعليمية الجديدة ، وحدد مهمة اللجنة فى :

« وضع تصور للتعليم الثانوى على خط الشمول والفاعلية • مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة السير على طريق التجويد والتجديد معا ، وظروف البلاد ، وامكاناتها ، واتجاهاتها وآمالها » •

واتفق من البداية على أن يكون عمل اللجنة هو تحديد الخطوط العريضة للصورة وأبعادها ، وكيفية وضعها موضع التنفيذ • ثم يتلو ذلك « جولات » و « حلقات » لمزيد من الدراسة والبحث والتفصيل •

وقد استعرضت اللجنة فى الايام الاولى من اجتماعاتها واقع التعليم ومشكلاته ، وزارت على الطبيعة بعض المدارس الثانوية العامة والفنية ، ودرست ماتوافر لها من وثائق أعدها المركز القومى للبحوث التربوية ، وكلية التربية بجامعة عين شمس ، ومكتب اليونسكو الاقليمى للتربية ، وناقشت التجربة الدولية فى مجال التعليم الشامل والبوليتكنيكى ، كما جرت فى بعض الدول المتقدمة والنامية • وبحثت عددا من البدائل والاختيارات التى يمكن تبنيها تطورا للتعليم الثانوى فى مصر ، ووصولا به الى الصيغة الملائمة •

ب - مقترحات الاطار العام للتطوير

وأسفر عمل اللجنة عن المقترحات والنتائج العامة التالية :

أولا - استراتيجية التجويد :

(أ) اتجاهات أساسية :

١ - ضرورة الشروع فورا فى تطوير التعليم الاعدادى ، ليكون عاما شاملا ، بحيث يتلاءم محتواه مع مطالب النمو الشامل للاعداد المتزايدة من التلاميذ الذين يلتحقون به ، وبحيث يلتزم فيه العلم بالعمل ، فى اطار الالتزام بقيم المجتمع واتجاهاته وآماله المرجوة . وهذا يعنى اضعاف الطابع البوليتكنيكي على الدراسات الاكاديمية، والاهتمام بالتفكير العلمى والعملى ، وبالجانب الوظيفى للمادة الدراسية فى محيط العمل والانتاج . واتاحة الفرصة للتلاميذ لممارسة العمل على أساس علمى واستخدام ما يتعلمونه فى معالجة مشكلات الحياة التى تتصل بهم وتتحداهم ، هذا فضلا عن الاتصال المباشر بأدوات التعليم ومصادره ، والتدرب على البحث والتعليم الذاتى ، والعمل الجماعى ، ومغالبة الصعوبات من أجل البناء الاجتماعى والتقدم .

وكل هذا يصبح - فى نفس الوقت - مواقف للكشف عن قدرات التلاميذ ، وامكانياتهم العقلية والجسمية وتنميتها .

٢ - التقريب بين مناهج الصف الاول الثانوى بمختلف نوعياته، وذلك باعطاء الدراسة النظرية فى السنة الاولى الثانوية العامة أبعادا عملية ، وتدعيمها ببعض الخبرات «الفنية» من ناحية ، واكساب الدراسة الفنية فى الأنواع الاخرى من التعليم مزيدا من العمق العلمى، وحظا من الثقافة العامة .

٣ - إعادة النظر فى نظام الدارسة بالصفين الثانى والثالث من التعليم الثانوى العام، بما يؤدى الى كسر الحواجز التقليدية بين ما هو علمى وأدبى، وطبع المقررات بالطابع «العلمى» و «الوظيفى» واتاحة مزيد من فرص الاختيار فيها أمام الطلاب .

٤ - العمل على تكافؤ الفرص أمام خريجى التعليم الثانوى بتخصصاته المختلفة ، للالتحاق بالتعليم الجامعى والعالى ، واتاحة الفرصة أمام الخريجين الذين يتجهون الى العمل مباشرة، للالتحاق بالتعليم الجامعى والعالى فيما بعد، بقدر ما يشبتون من كفاءة وتفوق فى الحياة العملية، مع ضرورة تطوير نظم القبول فى التعليم الجامعى والعالى بما يحقق ذلك .

٥ - توثيق الصلة بين مراكز التدريب المهنى وأنواع التعليم الثانوى ، وتيسير التحرك الطلابى من طرف الى آخر .

٦ - جمع المدارس الثانوية العامة والفنية بأنواعها. والمتقاربة فى كل بيئة فى تنظيم موحد ، وتحت ادارة واحدة قادرة، يكون من أهم وظائفها تنسيق جهود المدارس ، وتعبئة طاقاتها المادية والبشرية ، لخدمة مجموع الطلاب والبيئة المحيطة ، وتتيح الفرص أمام الطلبة الموجودين داخل المجمع للاستفادة من امكانات ودراسات النوع المتخصص فيه ، أو الانواع الاخرى ، فضلا عن تقريب الشقة بين مناهج الدراسة فى الصف الاول ، وجعل هذه الخطوة ميسرة بالفعل ، وهو أمر يمكن أن يتم دون تكلفة تذكر .

ويمكن أن يبدأ هذا المجمع بعدد محدود من الوحدات على سبيل التجريب ، ثم يتضاعف العدد ، وتعمم التجربة كلما أمكن فى ضوء تخطيط محكم .

(ب) ضمانات التنفيذ :

والى جانب هذه المقترحات الاساسية التى تتناول بنية التعليم الثانوى القائم ومحتواه ، توصلت اللجنة الى عدد من التوصيات المتعلقة بالتخطيط والادارة التعليمية، واعداد المعلم وتدريبه، والمعدات والتجهيزات المدرسية . والربط بين المدرسة والبيئة واحتياجات العمالة ، وكلها تدخل كضمانات لعملية التطوير . وهذه التوصيات تتلخص فيما يلى :

١ - العمل على توثيق الصلة بين أجهزة ومؤسسات البحث والتخطيط التربوى ، بهدف تدعيم التطوير ، وتوجيهه وتقويمه ، وتصحيح مساره .

٢ - تطوير ادارة التعليم الثانوى على المستوى الاجرائى والمركزى، بحيث تصبح ادارة علمية عصرية ديمقراطية بالفعل ، قادرة بما لديها من سلطة وحرية وكفاءة على احداث التطوير فى هذا التعليم ، حريصة على الافادة من الخبرات الادارية الموجودة فى مراكز الانتاج والخدمات فى الاضطلاع بمهامها .

٣ - اعادة النظر فى برامج اعداد المعلمين وتدريبهم ، بحيث يسير هذا الاعداد مع فلسفة الشمول واحتياجاته ، والاهتمام كذلك بالبرامج التدريبية للمعلمين لنفس الغرض .

٤ - تدعيم التعليم المهنى - وبخاصة التجارى منه بالكفايات التدريبية والمعدات والتجهيزات .

٥ - التوسع فى التعليم المهنى ، واعادة النظر فى تخصصاته على أساس دراسات علمية للاحتياجات الآتية والمستقبلية من العمالة الماهرة فى البيئة وعلى مستوى القطر .

ثانيا - استراتيجية التجديد والتحديث :

البدء على سبيل التجريب بعدد من المشروعات الرائدة فى التعليم الثانوى الشامل « ١٢-١٨ سنة » تتسم بالمرونة ، وتتوسل

بأساليب إدارية حديثة ، وتقنيات وتنظيمات تربوية جديدة ،
وخطط عمل مبتكرة فى تقديم خدمات تربوية على أوسع نطاق
فى قطاع الشباب ، فى مواقع العمل خارج المدرسة ، وذلك الى
جانب قيامها بوظيفتها الأساسية فى التربية الشاملة لطلابها .

على أن يتم اختبار هذه التجارب الرائدة فى بيئات تدعو
أو تحفز ظروفها على تنمية هذا النوع من التعليم « منطقة
القناة - ساحل البحر الأحمر - الساحل الشمالى غربى
الاسكندرية - الوادى الجديد - أسوان - المدن السكنية الجديدة
- مناطق المشروعات الصناعية أو الزراعية الجديدة » .

ثالثا - المضمون وخطوات التنفيذ :

وبعد الاتفاق على الاتجاهات السابقة انقسمت اللجنة
الى ثلاث لجان فرعية هى :

الاولى : لبحث تطوير محتوى التعليم الاعدادى على خط
الشمول ، واعادة النظر فى منهج الصف الاول من التعليم
الثانوى ، لتقريب الشقة بين أنواعه .

والثانية : لبحث مشروع تجميع المدارس الثانوية العامة
والمهنية المتقاربة من بعضها فى بيئة واحدة .

والثالثة : لبحث بعض التجارب الرائدة فى التعليم الشامل
الذى يتجاوز حدود المدرسة ، ويتناول تربية الشباب خارجها ،
أسوة بالتعليم « النظامى » داخلها ، وتحدد مهمة لكل لجنة :

١ - توضيح مضمون القضية أو الموضوع .

٢ - استطلاع خطوات التنفيذ وتحديداتها .

ج - توصيات اللجنة لتطوير التعليم الثانوى

أولا - فيما يتعلق بتطوير محتوى التعليم الاعدادى على خط الشمول :

١ - ينبغى عند اعادة النظر فى أهداف التعليم الاعدادى ومحتواه ، والتأكيد على خبرة العمل، واحترامه وتقديره، والمشاركة الفعالة فيه، والاسهام فى مناشط البيئة الانتاجية وخدماتها على أساس علمى، والتدريب على العمل فى الجماعة، وذلك بجانب تربية النشء وفق العقائد والقيم التى يرتضيها المجتمع فى حركته نحو المستقبل ، ووفق المثل العليا القومية والانسانية . والاهتمام بالعلوم الحديثة والتكنولوجيا المتطورة ، والارتقاء بالمستوى الثقافى والصحى والمعرفى للتلاميذ ، والكشف عن مقدراتهم وميولهم وتنميتها .

٢ - ينبغى الالتفات الى أن المدرسة الاعدادية الشاملة ليست مجرد امتداد أو استئناف لتجربة الماضى المتعلقة بادخال الدراسات أو المجالات العملية فى التعليم الاعدادى، أو تلك التى قسمت هذا التعلم الى عام وفنى .

فالمدرسة الاعدادية الشاملة التى تدعو اليها اللجنة - مستهدية رؤية المجتمع الجديد ، والتطورات العلمية والتكنولوجية ، والفكر والممارسات التربوية العالمية الحديثة - ليست مدرسة يضاف فيها العمل وخبراته الهامشية الى الدراسات النظرية والاكاديمية ، وليست مدرسة تضم نوعين أو أكثر من أنواع التعليم داخل سور

واحد • انما المدرسة الاعدادية الشاملة المرجوة هي « تكنولوجيا تربوية جديدة » يكون العمل فيها ركيزة من ركائز التعليم ، وذا مضمون علمي ، واتصال بالعمل والانتاج خارج المدرسة • كما يكون العلم فيها ذا تطبيقات عملية ومتكاملة مع العمل نفسه ومع الحياة • وتكون مواقفها التعليمية فرصا للكشف عن قدرات التلاميذ ومواهبهم مثلما هي فرص لتوجيهها وتنميتها •

وفى كل الاحوال ينبغي الاعتماد على البحث العلمى ، والتخطيط الكفاء فى تطوير هذا التعليم على خط الشمول •

٣ - عند التحول الى الصفة الجديدة للمدرسة الاعدادية ينبغي الاستفادة من التقنيات الجديدة فى التربية ، والاعتماد بقدر الامكان على مصادر البيئة ومناشطها الاجتماعية والاقتصادية •

٤ - ان تطوير محتوى التعليم الاعدادى على خط الشمول بالمضمون الذى سبقت الاشارة اليه ، يعنى مايلى :

- (أ) اعادة النظر فى مقررات الدراسة •
- (ب) ادخال طرائق وأساليب جديدة فى التعليم •
- (ج) تزويد المدارس بمرافق وأجهزة ومعدات لخبرات العمل •

(د) اعادة النظر فى برامج اعداد وتدريب المعلمين وتوفير الاعداد اللازمة منهم لخدمة غرض الشمول •

- (هـ) توفير قيادات تربوية ونظم جديدة لادارة المدارس •
- (و) استحداث نظام للتوجيه والارشاد التربوى •
- (ز) وضع نظم جديدة للاختبارات والتقويم •
- (ح) اعادة النظر فى واقع علاقة المدرسة بالبيئة •

وكل هذا ينبغي أن تواجهه الوزارة مواجهة شاملة بالتعاون مع الأجهزة والهيئات الأخرى المعنية .

٥ - نظرا لضخامة عدد المدارس الإعدادية القائمة حاليا ، فإنه يجب وضع خطة لتزويد هذه المدارس بما يلزمها من مرافق وأجهزة ومعدات تخدم المناهج المطورة ، وكذلك بما يلزمها من مدرسين في أقرب تاريخ ممكن « لا يتجاوز مداه الزمنى سنة ١٩٨٥ » - على أن يسبق هذه الخطة :
(أ) مسح شامل لجميع المدارس الإعدادية الحالية من حيث امكاناتها واحتياجاتها المادية والبشرية ، وعلاقاتها بالمحيط الاجتماعى ، مع دراسة خصائص البيئات المحلية التى تخدمها .

(ب) وضع المناهج المطورة وما يتصل بها من تنظيمات مدرسية وفق الفلسفة الجديدة للمدرسة الشاملة .
(ج) تطوير برامج اعداد المعلمين لخدمة الشمول فى التعليم الاعدادى .

(د) وضع نظام للتوجيه والارشاد التربوى ، وتنمية التخصص فى كليات التربية الذى يخدم هذا الغرض .
(هـ) وضع نظام جديد للتقويم، يجعل خبرة العمل فى مكان مكافئ لخبرات التعليم الأخرى فى المدرسة .
(و) وضع نظام جديد للإدارة المدرسية، يتم على ضوءه تدريب واعداد الكفايات اللازمة سنويا للمدارس الإعدادية الشاملة .

٦ - يمكن الاستفادة كخطوة أولى فى الاتجاه نحو التعليم الشامل من ال ١٦٠ مدرسة التى سبق تجربتها كمدارس اعدادية ذات مجالات عملية ، على أن تتطور الدراسة فيها وفق الفلسفة والمضمون الجديد . كما يمكن الاستفادة كذلك من تجربة المدرسة الموحدة بمدينة نصر .

ثانيا - فيما يتعلق بالتفريب بين مناهج الصف الأول الثانوى فى أنواع التعليم المختلفة أ

١ - ان السير على طريق الشمول فى التعليم الثانوى ينبغى ان يشمل المرحلة الثانوية مثلما يشمل المرحلة الاعدادية ، وأن يتم فى نفس الوقت فى كلتا المرحلتين ، وان اختلفت سرعة السير ومداه من مرحلة الى أخرى .

٢ - ويبدو أن الصف الأول الثانوى فى أنواع التعليم المختلفة هو أكثر الصفوف حاجة الى تطوير محتواه ليكون شاملا ، وذلك للاعتبارات الآتية :

(أ) فى هذا الصف يمكن اعطاء الطلاب الفرصة الأخيرة فى تعليمهم النظامى ، ليتحدد اختيارهم لنوع التعليم الذى يناسب قدراتهم وميولهم .

(ب) كسر الحاجز التقليدى بين ما هو «عام ومهنى» باعطاء الأول بعدا عمليا ومهنيا ، وتدعيم الثانى بمزيد من العمق العلمى والثقافى .

(ج) تيسير انتقال الطلبة أفقيا من نوع التعليم المتخصص الى لون آخر ، وما يتصل بذلك من ادخال قدر من المرونة فى تنظيم المرحلة الثانوية .

(د) التمهيد لضم الصف الاول الثانوى الى المرحلة الاعدادية - اذا لزم - ليكون مع المرحلة الابتدائية تعليما أساسيا علميا عمليا مدته عشر سنوات ، مما يمكن لبعض الطلاب من الخروج بعده الى الحياة العامة ، والالتحاق بسوق العمالة الماهرة .

فى ضوء ما تقدم ، يمكننا تصور المحتوى الجديد للتعليم فى الصف الاول الثانوى على النحو التالى :

(أ) قدر من الثقافة العامة العلمية والادبية .

(ب) قدر من التربية العملية والمهنية .

وهذان القدران من الثقافة والتربية ، يحصل عليهما كل من الطالب والطالبة بنسب متفاوتة ، بحسب ماتكشف من قدراتهم ومواهبهم وامكانياتهم .

٣ - ويدعو احداث التقارب المقترح - بين محتوى الدراسة فى الصف الاول الثانوى بأنواعه المختلفة - الى النظر فى :
مناهج وخطط ونظم التشعيب والاختيار ومحتوى الدراسة فى الصفين الثانى والثالث الأكثر تخصصا فى المرحلة الثانوية ، كذلك فى تيسير انتقال الطلبة أفقيا بين أنواع مدارس هذه المرحلة .

وفى المجمعات التعليمية الشاملة - التى سيأتى تفصيلها بعد قليل - يمكن البدء بهذه التجربة ، كما يمكن البدء بها فى كل مدرسة توافر - أو سيتوافر - لها امكانيات القيام بها (مثل المدارس التجريبية الثانوية أو الفنية المشتركة) .

٤ - وتدعو هذه الخطوة - أو الخطوات - الى إعادة النظر فى نظم الامتحانات والتقويم وبخاصة فى نهاية المرحلة الثانوية ، بحيث يكون لنتائج نشاطات الطلاب فى الدراسات العملية والمهنية فى الشعب الاكاديمى أو العامة وزن فى شهادة الثانوية العامة (قد يكون مساويا لوزن المستوى الخاص) ، كما يكون لتعليم دراسات الشعب المهنية بالدراسات العلمية قيمة فى تكافؤ الفرص لخريجى هذه الشعب مع غيرهم من الشعب الاكاديمية فى القبول بالتعليم الأعلى المناسب .

وكل هذا يحتاج الى دراسات متأنية ، تصاحبها إعادة النظر فى المناهج خلال العامين القادمين ، وصولا الى صيغة

فضلى للتنفيذ بالاتفاق مع الجامعات ، ووزارة التعليم الى .

٥ - وتمود اللجنة فتؤكد - ما سبق أن أوردته تحت محتوى التعليم الاعدادى - أن القضية هنا ليست مجرد اعادة نظر فى مقررات الدراسة وخطة العمل الاسبوعى فى المرحلة الثانوى . . وانما هى - الى جانب ذلك - ترمى الى ادخال طرائق وأساليب وتنظيمات جديدة فى التعليم ، وتزويد المدارس بمرافق وأجهزة ومعدات لازمة للدراسة الجديدة، وتطوير لبرامج اعداد وتدريب المعلمين ، وتوفير الاعداد المطلوبة لاتجاه الشمول ، وتوفير قيادات تربوية قادرة ، ونظم حديثة لادارة المدارس ، وأخذاً بمبدأ وأساليب التوجيه والارشاد التربوى ، ومراجعة لعلاقات المدرسة الثانوية بالبيئة - الامر الذى يحتاج الى مواجهة شاملة ، مثلما يحتاج الى دراسات وتخطيط محكم ، ورصدا للاعتمادات المالية الاضافية لغرض تطوير التعليم .

ثالثا - فيما يتعلق بجمع المدارس الثانوية العامة والفنية المتقاربة فى كل بيئة فى تنظيم موحد (المجمعات التعليمية الشاملة) :

١ - ان التحرك على طريق التعليم الثانوى الشامل - بعد المرحلة الاعدادية - بدءا مما هو قائم ، أمر يفرضه العدد الكبير نسبيا من المدارس الثانوية الموجودة حاليا، والاقتصاد فى الانفاق ، والرغبة فى سرعة الانجاز . ويمكن لهذا التحرك أن يتخذ صورا مختلفة ، لكن أكثرها اقتصادا وفاعلية وواقعية - فيما يبدو - هو ما يمكن تسميته « بالمجمعات التعليمية الشاملة » ، حيث يتم جمع أكثر من مدرسة ثانوية متقاربة جغرافيا تمثل أكثر من نوع فى تنظيم واحد، تحت ادارة واحدة ، وذلك حتى يستفيد طلاب كل مدرسة من امكانات المدرسة الأخرى داخل المجمع التعليمى ، ويمكن تقريب الشقة بين مناهج الدراسة ،

والتخفيف من حدة الحواجز بين أنواع التعليم الثانوى،
وتيسير الحركة العرضية للطلاب وبخاصة فى الصف
الأول الثانوى .

٢ - ويمكن أن يخطط لايجاد هذه المجمعات خلال السنوات
الخمس أو السبع القادمة ، على أساس أن يكون فى كل
مديرية من مديريات التعليم مجمع تعليمى ، يصبح
نموذجاً يحتذى فى نفس المديرية فيما بعد ، وبقدر ما
يتوافر من امكانيات وشروط لوجوده (مثل مدى القرب
بين المدارس وأحوال الأبنية المدرسية والتجهيزات
والمعدات وظروف البيئة المحلية .. الخ) .

وقد يكتفى - كخطوة أولى - بعدد محدود من هذه
المجمعات التعليمية (٤ - ٧ مجمعات) ضماناً لحسن
الاشراف عليها ، ونجاح تجربتها .

٣ - يهدف لإنشاء المجمعات التجريبية بدراسة سريعة للخريطة
المدرسية ، واختيار مجموعات المدارس التى تصلح
للتجربة ، وحصر لامكانياتها واحتياجاتها ، توطئة لصد
المعز فيها . فضلاً عن اعداد المناهج ، ابتداء من الصف
الاول ، بما يقرب الشقة بين ماهو أكاديمى وماهو فنى،
ويكسب كل طالب المهارات والمعارف والقيم العلمية
والانسانية والعملية ، التى تمكنه من مواجهة حياته
داخل المجتمع . مع الاخذ بعين الاعتبار متطلبات التعليم
العالى ، ومؤسسات الانتاج من خريجى هذه المدارس ،
ويمكن أن يتحقق هذا التمهيد فى مدة عام تبدأ بعده
التجربة بالفعل (سنة ٧٦/٧٧) .

٤ - يراعى عند اختيار المدارس فى بداية تجريب المجمعات
التعليمية أن تكون فى مناطق ممثلة لبيئات متنوعة
(زراعية - صناعية - تجارية - وجه بحرى - وجه

قبلى - ريف - حضر - مجتمعات مستحدثة) ، وتقتراح
اللجنة أن يكون ضمن الانشاءات الجديدة بمنطقة القناة
وسيناء مدارس يطبق فيها هذا النظام .

٥ - يستفاد من اجراءات المسح - المشار اليها سابقا - فى
تحديد وتوفير احتياجات هذه المدارس من أجهزة ومعدات
ومرافق ، مع الاستفادة بالتجهيزات الموجودة فعلا بهذه
المدارس ، واستكمالها بما يناسب الاعداد، والتخصصات
التي تحددها البرامج المدرسية ، كما يستفاد من أصلح
العناصر الموجودة بهذه المدارس فى التدريس بها كل فى
تخصصه ، وتستكمل هيئات التدريس المطلوبة من
الكفاءات الممتازة فى المدارس الأخرى ، ويجرى تدريب
للعاملين فى المجمعات قبيل واثناء التجربة .

٦ - توزع الدراسات المقررة على الشعب فى هذه المدرسة
المجمعة على الابنية المختارة ، بحيث يختص كل مبنى
بنوعية معينة من التعليم ، ينتقل اليها التلاميذ حسب
الجدول المدرسى المعد ، ويستفاد من امكانات المدارس فى
تدريب الطلبة داخلها ، فضلا عن الاستفادة من امكانات
البيئة .

٧ - تقبل هذه المدارس الطلبة خريجي المدارس الاعدادية من
أبناء الحى ، دون تحديد للنوع الذى يلتحقون به . وذلك
وفقا للنظام الذى يوضع فى هذا الشأن . ولا يتم توزيع
المقبولين على أنواع التعليم المختلفة داخل المجمع الا بعد
انتهاء دراستهم فى الصف الأول .

٨ - تشتمل الدراسة فى الصفين الثانى والثالث على قدر
مشترك من الثقافة العامة ، كما تكون الثقافة المهنية
عنصرا أساسيا فى تعليم الطالب بالشعب الاكاديمية .

ويوجه اهتمام خاص للنشاط خارج المدرسة ، وتنظيمات الطلاب كجزء أساسى من التعليم المشترك .

٩ - يمكن أن تنشأ تخصصات بيئية جديدة فى المجمعات التعليمية ، تجمع بين أكثر من نوع من أنواع التعليم « زراعى / صناعى - صناعى / تجارى - عام / تجارى تجارى/زراعى » وذلك وفق احتياجات سوق العمل .

١٠ - يطبق نظام اليوم الكامل فى هذه المدارس مع تقديم وجبة غذائية (بقدر الامكان) .

١١ - يؤخذ فى الاعتبار اتباع طرائق وأساليب التدريس الحديثة فى هذه المدارس ويراعى اعطاء وزن للدراسات العملية والمهنية مكافئ للدراسات العلمية والنظرية عند تقويم الطلاب .

١٢ - تهتم المجمعات اهتماما كبيرا بعمليات التوجيه والارشاد على الأسس العلمية السليمة ، مما يتطلب تدريب فئة من الموجهين التربويين والمهنيين عن طريق برامج خاصة فى كليات التربية ، وزيارات الدول فى الخارج .

١٣ - يتفاعل نظام المجمعات التعليمية مع البيئة بحيث :
- يستفيد من مؤسساتها ومواردها الطبيعية فى الدراسات والتدريب .

- يفتح أبوابها لخدمة المجتمع المحيط بها ، اذ تعتبر مركز أشماع له .

- اشتراك الطلبة فى برامج خدمة البيئة .

١٤ - يكون المجمع التعليمى وحدة مالية مستقلة ، كما يتولى ادارته مجلس يتكون من :

(أ) مدير المجمع (رئيسا) .

(ب) رؤساء الشعب التعليمية « المدارس داخل المجمع »

- (ج) ممثلين عن المؤسسات فى البيئة •
(د) ممثلين عن مجالس الآباء واتحاد الطلبة •
(هـ) ممثلين عن الموجهين الفنيين والاختصاصيين فى التوجيه التربوى والمهنى بالمجمع •
- ١٥- تتكون ادارة المجمع وهيئة التدريس فيه من :
(أ) مدير « فى مستوى وظيفى يعادل وكيل ادارة تعليمية على الأقل » •
(ب) رؤساء الشعب التعليمية « فى مستوى وظيفى يعادل مدير أو ناظر مدرسة ثانوية » •
(ج) وكلاء الشعب •
(د) مشرفين فنيين أو مدرسين أوائل علميين وعملين •
(هـ) مدرسين علميين عملين •
(و) اختصاصيين فى التوجيه التربوى والمهنى •
(ز) فنيين واداريين وكتابين على كافة المستويات والتخصصات بحسب الحجم والحاجة •
- ١٦- تتبع هذه المجمعات التعليمية مباشرة لمدير عام التربية والتعليم فى المديرية التعليمية فى فترة التجربة ، كما يشرف على هذه المجمعات فنيا المركز القومى للبحوث التربوية ، بالاشتراك مع ادارات التعليم العام والمهنى فى الوزارة ، وبعض اساتذة الجامعة ، ويمكن أن يتكون من هؤلاء جميعا هيئة خاصة لتوجيه المجمعات التعليمية وتقييم أعمالها •
- ١٧- توفد الوزارة مديرى المجمعات التعليمية ورؤساء الشعب وبعض العاملين فيها فى بعثات قصيرة وطويلة الأمد ، للاطلاع على النظم المماثلة، والتخصص فى الادارة وطرق التدريس الحديثة •

توصيات عامة :

– تستعين الوزارة ببعض الخبراء الدوليين والاجانب في تنظيم هذه المجمعات التعليمية ، ووضع مناهجها وخطط الدراسة فيها ، وتسييرها خلال السنوات الاولى من انشائها •

– تستعين الوزارة بالمنظمات الاقليمية والدولية فى تمويل المشروع على ضوء الدراسات التى ستقوم بها ، لتحديد الاعتمادات اللازمة ، وموارد جمعها محليا ، وتحديد القدر اللازم من التمويل ، سواء ما هو خاص بالمعدات والاجهزة أم بالبعثات والزيارات أم بغير ذلك •

– يراعى فى الاتفاقات الثقافية ، التى نعقدتها مع الدول الصديقة ، الحصول على معونات فى شكل أجهزة ومعدات أو منح وخبراء أو تبادل زيارات لصالح المجمعات التعليمية الجديدة •

– تعقد اتفاقات مع المؤسسات المحلية بشأن ما تقدمه لك المؤسسات من معونات لصالح تلك المجمعات التعليمية •

– تسبق المشروع وتصاحبه حركة اعلامية واسعة، ويستعان فى ذلك بأجهزة الاعلام ، والنقابات المهنية المختلفة •

رابعا – فيما يتعلق باستحداث مؤسسات تربية لتعليم الثانوى الشامل :

١ – لقد آن لبلادنا أن تطرق باب التجديد فى التعليم الثانوى – جنبا الى جنب مع التجويد – وذلك استجابة لمطالب التطوير الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، ورؤيتنا الاجتماعية التى ارتضيناها هدفا لنا فيما تبقى من هذا القرن ، وتكوين المواطن المصرى الجديد الذى ينبغى أن يسهم بايجابية فى صنع التقدم والديموقراطية والوحدة •

من أجل هذا كان لابد من التصدى لتجارب رائدة في التعليم ، تتسع بعد نجاحها لتحل محل الصيغ التعليمية الموروثة وما حوته بين طياتها في كثير من الاحوال من عوامل القصور والجمود والتخلف .

٢ - ان التجريب في مجال التعليم الثانوى ينبغى أن يراعى ثلاثة اعتبارات رئيسية هي :

(أ) كسر الحواجز بين شرائح المجتمع وفئات أعمارهم ، لتكون المدرسة الثانوية للجميع غير مقصورة على فئة واحدة من الشباب ، سرعان ما يحولها الخط القائم الى طبقة أو فئة متميزة ، تبتعد بمتطلباتها وبتكوينها عن حركة المجتمع ومطالبه المتجددة . فالتعليم الثانوى الحالى ، يبتعد بلاشك عن قضية التنمية ، على الرغم من اعتبار الديمقراطية اطاره العام ، وعلى الرغم مما بذل فيه من جهد خلال هذا الاطار .

(ب) كسر الحواجز والفواصل التى ورثها التعليم عن أزمان غابرة ، ولا تعكس فى الحاضر الا أنماطا فكرية وتصورات وقوالب عاشها الناس فى الماضى ، فليس هناك ما يميز الآن بين العلم وتطبيقاته ، وبين النظرى والعملى ، وبين القيم والسلوك ، وبين الانتاج والاستهلاك ، وبين التعلم والحياة .

ان « الشمول والتكامل والاتساق » هى المبادئ الاساسية التى يتحرك عليها كل تغيير اجتماعى سليم ، وكل تعليم يهدف الى تحقيق هذا التغيير .

(ج) تحويل التعليم من المفهوم التقليدى عن الشخص المتعلم ، والذي يرتبط أساسا بالدراسات النظرية

والحصول على شهادة - أكثر من الوصول الى مستوى علمى عملى خلقى يتمكن به من أن يكون قوة تجديد فى العمل الذى يقوم به ، وفى العلاقات التى يتفاعل وينمو من خلالها عضوا نافعا فى مجتمع الغد .

ومن هنا يمكن تلخيص ملامح الصورة الجديدة للتعليم الثانوى الشامل فيما يلى :

(أ) الشمول فى النظرة الى المتعلمين بحيث لا تقتصر المدرسة نشاطها على الطلاب النظاميين داخل المدرسة، وانما يمتد الى قطاع الشباب خارجها- أولئك الذين فرضت عليهم ظروفهم الشخصية والاجتماعية والاقتصادية أن يتجهوا الى مجال العمل والانتاج ، بعد انتهائهم من المرحلة الابتدائية أو قرب نهايتها ، أو بعد تسربهم من أحد صفوف التعليم .

(ب) المرونة فى القبول : فهى تقبل التلاميذ الذين وصلوا الى مستوى الصف السادس الابتدائى الحالى ، وقد يكون هؤلاء ممن : اجتازوا امتحان القبول بنجاح ، أو ممن لم ينجحوا فى هذا الامتحان ، أو ممن أمضوا سنة فأكثر فى المدرسة الاعدادية، وتسربوا منها أو انقطعوا عنها، أو ممن أنهوا الدراسة فى مدرسة الفصل الواحد . وبذلك تتحرر من القيود والشروط القائمة الان بالنسبة للقبول فى المرحلة الاعدادية وتفتح أبوابها لأكثر من فئة ، بشرط عدم النزول عن مستوى الصف السادس الابتدائى .

(ج) المرونة فى فئات المدى العمرى : وذلك بقبول الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ٢٠ سنة ، وبذلك تتحرر من القالب القائم : وهو تقسيم المرحلة الثانوية الى اعدادى وثانوى ، اذ تجعل المرحلة وحدة متكاملة ، تتحقق فيها المرونة والحركة أمام هذه الفئات من الشباب .

(د) المرونة فى العمل داخل المدرسة وخارجها : ويقصد بالمرونة هنا ، أن العمل فى هذه التجربة يقوم على أساس أن الخبرات التعليمية التى تنظمها مجالات العمل بها هى ترجمة تربوية لاحتياجات اجتماعية واقتصادية ، تشعربها البيئة التى تعمل فيها التجربة ، ولتكن بيئة صناعية أو ريفية • وهنا يتضح بعض المبادئ التى تنظم العمل بالمدرسة ، وتنظم العلاقة بينها وبين أجهزة ومؤسسات البيئة :

١ - العمل فى المدرسة على أساس مجموعات من الطلاب وعلى أساس مجالات للعمل والتعليم • فليس هناك صفوف أو فصول بالمعنى المألوف والتقليدى ، وليس هناك دروس مرسومة ، موحدة مفروضة • وانما هناك مجموعات طلابية ، تنسجم حول محاور ذات أهمية وظيفية بالنسبة لكل منها • وهذه المحاور والمجالات لابد أن تتداخل بعضها مع بعض ، ويكون بينها أرضية مشتركة •

٢ - ان انتظام الطلاب فى مجموعات وفى مجالات ، يتم فى علاقة عضوية مع مجالات عمل فى المؤسسات المحيطة بالبيئة • وهنا لابد أن تكون هذه المؤسسات وما فيها من امكانيات هى العمل الحقيقى للطلاب ، ويتم ذلك بمراعاة :

- عدم تكرار الامكانيات بين ماتضمنه المدرسة ، وما فى هذه المؤسسات •

- ضرورة التكامل بين عمل المعلمين والعاملين فى المدرسة ، وبين العاملين فى هذه المؤسسات •

- وضوح الوظيفة التربوية الجديدة لهذه المؤسسات •

- وضوح الوظيفة العملية للمدرسة •

ومن هنا «تصلح المدرسة معملا للبيئة، كما تصبح البيئة هي معمل المدرسة» .

وهنا أيضا لابد من دراسة التجارب السابقة ،
لنتجنب جميع المشكلات والعقبات التي ظهرت فيها
وعاقت نموها ونجاحها ، بسبب ضعف العلاقات بين
المدرسة والتجريب فيها من ناحية وبين المؤسسات
والبيئة من ناحية أخرى .

٣ - المواد الثقافية والعملية لها مكانتها في هذه المدرسة ،
ولكنها تقدم بطريقة وظيفية ، يراعى فيها اهتمامات
الطلاب وميولهم وقدراتهم .

٤ - تدفق الطلاب وحركتهم في المدرسة تخضع لسرعة كل
فرد منهم ، وقدرته على التعليم ، ومدى رغبته في
الاستمرار في التعليم النظامي ، فمن أراد ترك
الدراسة بعد سنتين ، فله ذلك وله أن يعود إليها بعد
فترة ، بحيث لا يزيد عمره في كل الأحوال عن الحد
الأعلى الذي تقررته المدرسة ، وفي هذه الحالة يوضع
في المكان الذي يناسبه والمجال الذي يرغب فيه .

ومن أراد المواظبة ، والاستمرار والتقدم ، فله
ذلك الى نهاية السنوات المقررة ولتكن خمس سنوات
أو ستا ، يمنح بعدها اجازة تضعه في المكان المناسب
في المجتمع .

ومن أراد دخول الجامعة أو الالتحاق بها ، فهناك
من المقررات والدروس ما يمكنه من الوصول الى
المستوى المطلوب . وقد ترى الجامعة في هذه الحال أن
تعقد له امتحان قبول . ولتكن تجربة للجامعة نفسها
في هذه الناحية .

(هـ) الشمول فى وسائط التعليم وأدواته ، بحيث تقدم المدرسة التعليم والتعلم معا ، وتسخر ما تقدر عليه من تقنيات وأساليب جديدة فى التربية •

(و) الشمول فى ادارة التعليم وتحديثها ، فالمدرسة الثانوية الجديدة سيشترك فى ادارتها كل من يعنيه أمرها، ويستفيد من خريجيها - فى أسلوب ديمقراطى ، ومع استعانة بتقنيات الادارة الحديثة •

(ز) تنوع مصادر تمويل المدرسة : شعبية كانت أو حكومية ، محلية أو مركزية ، داخلية أو خارجية • وأكثر من هذا قدرة المدرسة نفسها على الاسهام بانتاجها وخدماتها فى تمويل بعض مناشطها التعليمية •

(ح) اتساع دائرة المشاركة فى عملية التعليم ، والافادة من جميع الطاقات البشرية المتاحة فى البيئة للاسهام فيها ، والنظرة الجديدة الى المعلم ووظيفته ، وما يستلزم ذلك من مراجعة جذرية لبرامج الاعداد والتدريب •

وضمن هذا الاطار يمكن التخطيط للقيام بعدد من التجارب حول امكانيات « المدرسة المفتوحة » - والتي يتم تجريبيها على نطاق محدود خلال السنوات الخمس القادمة •



ثالثاً

مشروع المدرسة التجريبية الموحدة
بمدينة نصر

تتناول هذه الدراسة :

(أ) مشروع تقويم المدرسة التجريبية الموحدة
بمدينة نصر •

(ب) الاعداد لامتحان « شهادة اتمام الدراسة
بالمدرسة التجريبية » •

(ج) برنامج تدريب هيئات التدريس والادارة
بالمدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر •

أ - مشروع تقويم المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر

أولا - تقديم :

أنشئت هذه المدرسة حسب اتفاقية التعاون الثقافي والفنى ، المنعقدة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية .

واستهدف هذا المشروع تجريب عدة أسس منها :

١ - مدى امكانية ضم التعليم الابتدائى والاعدادى فى مدرسة واحدة ، مع انقاص سنوات الدراسة بهاتين المرحلتين من ٩ سنوات الى ٨ سنوات ، تمهيدا لمد الالزام الى نهاية المرحلة الاعدادية ، ووفقا لسياسة الدولة فى هذا الشأن ، وتطبيقا للاستراتيجية المرسومة للتعليم حتى سنة ٢٠٠٠ .

٢ - تجربة التكامل بين العلوم النظرية والتطبيق العملى والعمل اليدوى ، وذلك بادخال المواد البوليتكنيكية فى مناهج هذه الدراسة .

٣ - تجربة تحديث مناهج العلوم والرياضيات بما يلائم الاتجاهات العالمية .

٤ - تجربة التكامل فى اعداد التلميذ من النواحي : الفكرية والبدنية والعلمية والاجتماعية .

٥ - تطبيق نظم حديثة للتنظيم ، والادارة المدرسية ، والتوجيه الفنى .

هذا وقد بدأت هذه التجربة من العام الدراسى ٧٣/٧٢ بثلاثة فصول ، فى كل من الصفين الأول والخامس ، واستكملت جميع الصفوف فى العام الدراسى ١٩٧٦/٧٥ .

ثانيا - أهداف المشروع :

يهدف المشروع الى تقويم تجربة المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر تقويما شاملا ، من حيث مدى تحقيق المدرسة لأهدافها ووظائفها، وذلك حسب مجموعة من الوسائل والادوات تعد لهذا الغرض ، ومعايير يرجع اليها فى عملية التقويم .

وذلك يتحقق من مجموعة العمليات التالية :

١ - عملية تقويم المناهج : وتشمل على سبيل المثال : تقويم المناهج ، أدلة المعلم ، الأنشطة ، طرق التدريس ، الوسائل التعليمية ، والتجهيزات العملية ، الكتب المدرسية .

٢ - عملية تقويم التلميذ : وتشمل على سبيل المثال : تقويم المعلومات والمعارف ، المهارات المعرفية والعقلية ، المهارات الأدائية ، السمات الشخصية .

٣ - عملية تقويم المدرس : وتشمل على سبيل المثال : تقويم أداء المدرس ، أساليب اعداده الأساسية ، أساليب تدريبه قبل وأثناء العمل ، أساليب التوجيه الفنى .

٤ - عملية تقويم الادارة والتنظيم المدرسى : وتشمل على سبيل المثال : تقويم الادارة المدرسية القائمة ، والعلاقات الخارجية للمدرسة ، العلاقات الداخلية لها .

٥ - عملية تقويم مالية المدرسة : وتشمل على سبيل المثال : تقويم أساليب التمويل الحالية ، والوضع الأمثل لميزانية المدرسة وتبعيتها ، ونظام الحوافز .

٦ - عملية تقويم المبنى المدرسى : وتشمل على سبيل المثال : تقويم المبنى القائم ، نموذج المبنى الملائم للمدرسة ، امكانية تعديله ، امكانية تبسيطه . الخ .

٧ - عملية تقويم العلاقات المدرسية بالبيئة .

كما استهدف المشروع تحقيق الأهداف غير المباشرة التالية:

- ١ - حل المشكلات - التي تعترض عمل المدرسة من خلال تشكيل مجموعات عمل - أثناء اجراء الدراسة التقييمية .
- ٢ - تجريب أساليب بحث وعمل حديثة ، يمكن تعميمها فيما بعد فى أعمال مماثلة .
- ٣ - تدريب على اقتراح وممارسة أساليب عمل فردية وجماعية .
- ٤ - اعداد بطارية من أدوات القياس التحصيلى والنفسى يمكن استخدامها فى فئات سن /دراسة مماثلة .
- ٥ - اقتراح وتجريب أساليب لاعداد المعلم وتدريبه أثناء الخدمة ، وكذا الاساليب المتطورة للتوجيه الفنى .
- ٦ - اعداد الأهداف والمستويات لكل سن / صف دراسى فى المدرسة ، يستفاد منها فى حالة تعميم هذا النوع من المدارس ، وفى عدة مجالات تربوية مباشرة وغير مباشرة .

ثالثا- أسلوب التنفيذ والبرنامج الزمنى :

تم تنفيذ مشروع تقويم المدرسة الموحدة بمدينة نصر حسب المراحل الثلاث التالية :

- ١ - المرحلة الأولى : مرحلة اعداد معايير وأدوات التقويم .
- ٢ - المرحلة الثانية : مرحلة تطبيق الوسائل والأدوات واستخلاص النتائج وتفسيرها .
- ٣ - المرحلة الثالثة : مرحلة التقويم البعدى ، وفيها يتم تقويم المدرسة ، حسب مدى تحقيقها لأهدافها ، ووظائفها فى المدى الطويل ، كما تقوم فيها مدى صلاحية وسائل وأدوات التقويم ، وصدقها وثباتها .

رابعاً - عملية تقويم المناهج :

١ - تضمنت هذه العملية - على سبيل المثال - الخطوات التفصيلية التالية :

- تحديد الأهداف المقصودة من كل منهج دراسي ، ولكل صف دراسي وتعريفها اجرائياً •

- تحديد المستويات التي تهدف المناهج الى تحقيقها لكل صف دراسي •

- دراسة مدى تمشى المناهج مع أهداف المدرسة •

- دراسة مدى تمشى المناهج مع البيئة •

- دراسة مدى تعبير الكتب المدرسية المؤلفة عن المناهج •

- دراسة أدلة المعلم والانشطة المدرسية ، وطرق التدريس ومدى تمشيها مع الأهداف والمستويات •

- تقويم الوسائل التعليمية والتجهيزات العملية القائمة ، واقتراح بدائل محلية •

٢ - وقد اقترح أن تكون هذه العملية مسئولية اللجان الدائمة للمناهج والمقررات الدراسية - كل فيما يخصه - مع الاستعانة بمن ترى اللجنة الاستعانة به من المتخصصين •

خامساً - عملية تقويم التلاميذ :

١ - تضمنت هذه العملية - على سبيل المثال - دراسة ما يلي :

- قياس المستوى التحصيلي للتلاميذ حسب فئات السن / الصف الدراسي ، وذلك بواسطة مجموعة من الاختبارات التحصيلية المناسبة •

- قياس المهارات المعرفية العقلية مثل : فهم القراءة، الفهم الحسابي ، التفكير العلمي ، الحس التاريخي ، الحس

الجغرافى ، الحس البيئى . . الخ ، وذلك بواسطة بطارية من الاختبارات المناسبة .

— قياس المهارات الأدائية مثل مهارة الكتابة ، القراءة الصامتة ، القراءة الجهرية ، حل المسائل ، تناول الأدوات العملية ، انتاج النماذج . . الخ ، وذلك بواسطة مجموعة مناسبة من الاختبارات .

— قياس بعض السمات الشخصية فى مجالات القيم والاتجاهات ونماذج السلوك ، وذلك بواسطة مجموعة مناسبة من الاختبارات .

٢ — وقد اقترح أن تكون هذه العملية مسئولية اللجنة الدائمة للتقويم والاختبارات ، وأن تستعين بمن ترى الاستعانة بهم من المتخصصين فى هذا الميدان .

سادسا — عملية تقويم المدرس :

١ — تضمنت هذه العملية — على سبيل المثال — دراسة مايلي :

— نوعية المدرس اللازم لهذه المدرسة .

— المهارات اللازم توافرها فى هذا المدرس ، ومستوى التدريب اللازم له قبل وأثناء العمل ، واقتراح أساليب اعداده .

— تقويم الوضع الراهن لمدرسى المدرسة — كما ونوعا .

— اقتراح وسائل جذب المدرسين للعمل بالمدرسة .

— بحث أسلوب اعداد معلم الفصل ، ومعلم المادة .

— تقويم أسلوب التوجيه الفنى ، وبحث العلاقة بين التوجيه المركزى والمحلى ، وبين المركز القومى للبحوث التربوية .

٢ - وقد اقترح أن تكون هذه العملية مسئولية اللجنة الدائمة للمعلم والقيادات التربوية ، وأن تستعين اللجنة بمن ترى الاستعانة بهم من المتخصصين .

سابعاً - عملية تقويم الادارة والتنظيم المدرسى :

١ - تضمنت هذه العملية - على سبيل المثال - دراسة ما يلي :

- أساليب الادارة المدرسية الحديثة التى يمكن تطبيقها فى المدرسة .

- تحديد ودراسة العلاقات الخارجية للمدرسة : العلاقة بين المدرسة والمركز القومى للبحوث التربوية ، المدرسة وادارات الديوان العام ، المدرسة والادارة التعليمية ، المدرسة وأنظمة الحكم المحلى .

- تحديد ودراسة العلاقات الداخلية للمدرسة : العلاقة بين ادارة المدرسة ومجلس الآباء ، ادارة المدرسة واتحاد الطلاب ، ادارة المدرسة ومجلس المدرسة .

٢ - وقد اقترح أن تكون هذه العملية مسئولية اللجنة الدائمة للتنظيم والادارة المدرسية .

ثامناً - عملية تقويم مالية المدرسة :

١ - تضمنت هذه العملية - على سبيل المثال - دراسة ما يلي :

- الوضع القائم لميزانية المدرسة ، ونظام العمل بها .

- كيفية تمويل المدرسة : هل توضع ميزانية مستقلة ؟ أو تتبع جهة ما ؟ ومن هى ؟ وما الضوابط ؟

- هل يمكن للمدرسة أن تسهم فى تمويل نفسها ؟ وكيف ؟
- موضوعات : النقدية ، الاشراف والعلاج الصحى ،
الحواجز .

٢ – وقد اقترح أن تكون هذه العملية مسئولية الجهاز المالى والادارى بالمركز ، مع الاستعانة بالمتخصصين فى هذا الميدان .

تاسعا – عملية تقويم المبنى المدرسى :

- ١ – كلفة المبنى المقترح ، ويمكن دراسته من عدة جوانب :
 - مدى امكانية تبسيط المبنى ، وخفض كلفته لتعميمه .
 - مدى امكانية الاستعانة بمباني أخرى قائمة فى البيئة :
 - فى القرية ، فى المناطق الصناعية ، فى غير ذلك .
 - العلاقات الايكولوجية بين المبنى المدرسى والبيئة .
 - تقويم المبنى القائم حاليا للمدرسة .
- ٢ – وقد اقترح أن تكون هذه العملية مسئولية اللجنة الدائمة للمباني المدرسية ، وأن نستعين بمن ترى الاستعانة بهم من المتخصصين .

عاشرا – عملية تقويم العلاقات المدرسية / البيئية :

- ١ – تضمنت هذه العملية – على سبيل المثال – دراسة ما يلى :
 - كيفية تحقيق التواصل المدرسى – البيئى .
 - كيفية تنظيم وتأصيل العلاقة بين المدرسة والبيئة .
 - نوعية الأنشطة البيئية التى يمكن أن تساهم بها البيئة فى المدرسة ، وبالعكس .

٢ - وقد اقترح أن تكون هذه العملية مسئولية لجنة مؤقتة تخصص لها ، وتتكون من ممثلى التعليم الابتدائى ، والاعدادى ، والتربية الاجتماعية ، والمركز القومى للبحوث التربوية ، والمدرسة ، وبيئة المدرسة .

مسائل تنظيمية :

١ - اقترح تكوين لجنة عامة للتنسيق والمتابعة ، من الأمناء الفنيين للجبان ، وأعضاء وحدة التجريب بالمركز .

٢ - وقد اقترح تطبيق أدوات ووسائل تقويم التلاميذ على تلاميذ من ثلاث مدارس ابتدائية واعدادية ، كمجموعات ضابطة للمدرسة التجريبية الموحدة ، وأن تكون احدى المدارس من نفس بيئة المدرسة « مدينة نصر أو مصر الجديدة » وأخرى من بيئة أهلة بالسكان فى القاهرة ، وثالثة فى بيئة ريفية .

٣ - وقد اقترح عقد مؤتمر تربوى تعرف فيه التجربة، وتناقش فيه النتائج التى تم الوصول اليها ، ويجرى فيه الاعلام بالمدرسة . وقد اقترح أن يشترك فى المؤتمر بعض مسئولى الوزارة ، وممثلين لكلليات التربية بالجمهورية ، والحكم المحلى ، وقطاعات انتاجية ، ورجال الاعلام ، وبعض ممثلى الرأى العام .

وقد عقد هذا المؤتمر فى شهر أكتوبر ١٩٧٥ ، ودعى السيد الاستاذ الدكتور الوزير لافتتاحه فى ذلك الحين .

ب - الاعداد لامتحان « شهادة اتمام الدراسة بالمدرسة التجريبية للتعليم العام »

أنشئت المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر بالقرار الوزارى رقم ١٥٤ ، الصادر فى ١٧/٨/١٩٧٢ ، تطبيقا للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ ، بشأن التعليم العام ، والذى نصت المادة (١١) منه : على أن لوزير التربية والتعليم أن يقرر انشاء مدارس تجريبية فى أية مرحلة . . وتتخذ هذه المدارس مجالا لتطبيق التجارب التعليمية الجديدة تمهيدا لتعميمها عندما يثبت نجاحها .

وقد أتمت المدرسة صفوفها الثمانية عام ١٩٧٦ ، وتقدم تلاميذ الصف الثامن للحصول على شهادة اتمام الدراسة بالمدرسة التجريبية للتعليم العام ، وهى تعادل وتناظر امتحان الشهادة الاعدادية العامة .

وتمهيدا للاعداد لهذا الامتحان تمت عدة لقاءات بين الأجهزة المعنية بوضعه ، وهى : المركز القومى للبحوث التربوية والادارة التعليمية بمصر الجديدة والادارة العامة للتعليم الاعدادى . وقد ثارت مناقشات عديدة حول الجديد فى أسلوب هذا الامتحان الذى يختلف عن الأسلوب التقليدى فى امتحان الاعدادية العامة .

وكان من المهم عند مناقشة الاعداد لهذا الامتحان ، أن يسترشد بمبدأين هامين :

أولا : أن أسلوب الامتحان لا ينفصل عن الأهداف العامة للمدرسة ونظام التعليم بها ، والتى تحددت معالمها ، بدءا من المحادثات التى تمت بين الجانبين المصرى والألمانى منذ ٢٩ مايو ١٩٧١ ، وصولا الى ما تم الاتفاق عليه بالمجلس القومى للتعليم

والبحث العلمى ، من أن تكون تجربة المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر محاولة لبحث البدائل الممكنة للتوسع فى قبول الملزمين ، ومد سنوات الالتزام لتشمل المرحلة الاعدادية . وهو مسار مستهدف فى استراتيجية التعليم ، كما أكدته الوثائق السياسية للدولة .

ثانيا : وبناء على ذلك لا يجب تحديد صورة هذا الامتحان بالصورة التقليدية لامتحانات الاعدادية العامة الحالية ، فالتجريب فى هذه المدرسة يمتد ليشمل جميع نواحي العملية التعليمية من : مناهج ، واعداد مدرس ، وإدارة مدرسية ، وكتاب مدرسى ، وامتحانات مدرسية ، ومباني مدرسية ، وعلاقات بيئية .

وعلى ذلك فالمبادئ العامة التى تنظم قواعد وأسس امتحان هذه المدرسة ، يمكن تلخيصها فى الآتى :

١ - جميع المواد الدراسية الواردة بالمنهج تعتبر مواد أساسية، لها جميعا نفس الأهمية ، وذلك لارتباطها بفلسفة المدرسة التى تهدف الى تكامل شخصية التلميذ من الناحية العقلية، والجسمانية ، والمهارات اليدوية ، والتذوق الفنى .

٢ - يتم تقييم التلاميذ فى جميع المواد بصورة أو أخرى، سواء بامتحان تحريرى أو شفهى أو عملى أو من خلال درجات أعمال السنة ، والتى تضم جميعا للمجموع .

٣ - تحتسب أعمال السنة فى جميع المواد وتكون لها نسبة مئوية طبقا لنوع الامتحان .

٤ - المواد الاختيارية التى درسها التلاميذ ويدخلون فيها الامتحان تعامل معاملة مواد المستوى الرفيع فى امتحان اتمام الدراسة الثانوية .

٥ - نظرا لأن عدد المواد الدراسية والعملية بفروعها المختلفة يبلغ حوالى ١٩ مادة ، فقد اقترح الاكتفاء بامتحان عملى، أو اختبار شفوى لبعض هذه المواد . وكذا اعطاء التلميذ فرصة لاختيار الامتحان فى مادة واحدة ، من مجموعة مواد مترابطة ، على أن يشترك المدرس مع الطالب فى اختيار هذه المادة . وهى تجربة جديدة على نظم الامتحانات القائمة ، تهدف الى التخفيف على التلميذ فى دخول ١٩ امتحان ، مع ابراز ميوله وتنميتها فى المراحل التعليمية التالية .

٦ - يشترط لنجاح التلميذ الحصول على ٥٠ ٪ من درجة الامتحان التحريرى فى المادة التى يتم فيها امتحان تحريرى ، وذلك حتى لا يعتمد على درجات أعمال السنة .

٧ - يمتحن التلاميذ فى أوراق امتحان الاعدادية العامة فى المواد المشتركة . أو ورقة خاصة يعدها نفس واضع الامتحان ، لمعرفة ودراسة تأثير تعليم المواد البوليتكنيكية على تحصيل التلاميذ فى المواد المشتركة . وستتم هذه الدراسة بالنسبة لامتحان المواد المشتركة ، ومتابعة التلاميذ الذين سيلتحقون بالتعليم الثانوى العام .

٨ - يعقد الامتحان العملى بعد الامتحان التحريرى حتى لا يؤثر فى تكافؤ الفرص فى تحصيل التلاميذ للمواد المشتركة ، أسوة بتلاميذ الاعدادية العامة .

٩ - ونظرا لتساوى أهمية جميع المواد فتكون النهاية العظمى والصغرى واحدة لجميع المواد ، أسوة بما كان متبعاً فى الصفوف السبع السابقة .

١٠ - يشترك فى وضع الامتحانات :

١ - الخبير الأجنبى فى المواد المستحدثة .

٢ - أحد المشتركين فى ترجمة الكتاب •

٣ - من شارك فى توجيه المادة بالمدرسة ، سواء الموجه العام ، أو الموجه الاول بالمنطقة أو خبير المادة بالمركز القومى للبحوث التربوية ، على أن تقدم المدرسة نموذج للامتحان •

وقد اقترح بالنسبة لنوع الامتحان فى هذه المواد ما يلى :

اللغة العربية : امتحان تحريرى مشترك أول ، يعادل الاعدادية العامة •

الدين : امتحان تحريرى مشترك أول ، يعادل الاعدادية •

اللغة الانجليزية : امتحان تحريرى مشترك أول ، يعادل الاعدادية العامة •

المواد الاجتماعية « جغرافيا ، تاريخ » : يختار التلميذ أحدهما على أن تحتسب أعمال السنة فى المادة الثانية • فإذا اختار الجغرافية ، تعد له ورقة أسئلة خاصة ، لاختلافها عن جغرافيا الاعدادية العامة ، أما اذا اختار التاريخ فانه يجيب عن أسئلة الاعدادية العامة •

التربية القومية : امتحان تحريرى مشترك أول يعادل الاعدادية العامة •

اللغة الألمانية : يمتحن التلاميذ فى ورقة خاصة ، وتعامل معاملة المستوى الرفيع فى الثانوية العامة •

الرياضيات : يمتحن التلاميذ فى ورقة واحدة خاصة لاختلافها عن المنهج المقرر للاعدادية العامة •

العلوم « فيزياء ، أحياء ، كيمياء » : يمتحن التلميذ في أحد المواد ، على أن تحتسب أعمال السنة في المادتين الآخرين .
البوليتكنيك : يدخل التلميذ امتحان عملي واحد في أحد فروع البوليتكنيك الثلاثة ، ويكتب خطوات العمل داخل المعمل ، وتحتسب أعمال السنة في الفرعين الآخرين .

الفنون « الرسم ، الموسيقى » : يختار الطالب إحدى المادتين للامتحان فيها ، على أن تحتسب أعمال السنة للآخرى .
التربية الرياضية : يتم امتحان عملي فيها قبل الامتحانات العامة .

الاقتصاد المنزلي : يختار التلميذ الامتحان العملي في أحد فروعها « تدبير - أشغال » وتحتسب أعمال السنة في المادة الثانية ، وتعامل معاملة المستوى الرفيع في الثانوية العامة .
وبناء على ذلك ، فإذا كان عدد الامتحانات التي يدخلها تلميذ الاعدادية العامة هي ٨ امتحانات ، فإن تلميذ هذه المدرسة يدخل ٨ امتحانات تحريري ، و ٤ امتحانات عملية .

والخلاصة - فقد اقترح تشكيل لجنة من :

- ١ - المديرية العامة للإدارة التعليمية بمصر الجديدة .
- ٢ - المدير العام للتعليم الاعدادي .
- ٣ - رئيس وحدة التجريب بالمركز القومي للبحوث التربوية .
- ٤ - كبير الخبراء الألمان .
- ٥ - مندوب من الإدارة العامة للامتحانات .

وقامت اللجنة بوضع التنظيم النهائي لهذا الامتحان وأسسسه ، وتم عرضه على مجلس إدارة المدرسة طبقا للائحة ، قبل اتخاذ خطوات التنفيذ .

فيما يلي جدول يبين عدد حصص المواد المختلفة بالاعدادى الصام ،
ومقارنتها بالمدرسة للتجريبية :

المادة	اعدادى عام	المدرسة التجريبية	نوع الامتحان	النسبة % في الخطة
اللغة العربية	٦	٦	*	٤١١٪
التربية الدينية	٢	٢	*	
اللغة الاجنبية الاولى	٦٥	٥	*	
اللغة الاجنبية الثانية	-	+ ٣	★	
{ الجغرافيا	٢	٢	★	
{ التاريخ			★	
التربية القومية	١		*	
{ فيزياء	٤	٣	★	
{ كيمياء		٢		٣٥٩٪
{ احياء				
رياضيات	٤	٦	*	
رسم	٢	١	x	
موسيقى	١	١		١٠٢٪
تربية رياضية	٢	٢	x	
اقتصاد منزلى	-	+ ٢	x	
بوليتكنيك	-	٣	x	١٢٨٪
المجموع	٣٣/٣٢	٤٠/٣٧ بنين ٤٢/٣٩ بنات		

+ مواد اختيارية •

* مادة امتحان تحريرى •

★ مادة امتحان تحريرى بالاختيار •

x امتحان عمل •

ج - تدريب هيئات التدريس والادارة بالمدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر

أولا - أهداف البرنامج :

وقد عقد برنامج تدريبي على مدى أسبوعين في المدة من ٦ سبتمبر حتى ١٨ سبتمبر ١٩٧٥ - واستهدف البرنامج تهيئة هيئات التدريس بالمدرسة الى العمل فيها ، وتعريفهم على نواحي وأنشطة العمل بها ، وتدريبهم على عمليات تحليل المنهج واعداد الدروس النموذجية وتقويم التلاميذ . وقد ركز البرنامج على المجالات التالية :

- ١ - نشأة المدرسة وتطورها .
- ٢ - فلسفة المدرسة وأهدافها .
- ٣ - مكانة المدرسة في نظام التعليم المصرى .
- ٤ - العمليات التجريبية الجارية بالمدرسة .
- ٥ - مناهج وكتب الدراسة .
- ٦ - تكامل المناهج النظرية والعملية في المدرسة .
- ٧ - معلومات تفصيلية عن مناهج الدارسة للشعب الخاصة .
- ٨ - تحليل مناهج المواد الدراسية بالمدرسة وأدلة المعلم .
- ٩ - أسلوب التخطيط للأنشطة المدرسية بصفة عامة ، والأنشطة المصاحبة لكل مادة بصفة خاصة .
- ١٠ - الاعداد النموذجي للدروس في المدرسة .
- ١١ - أسلوب تقييم التلاميذ بالمدرسة .

١٢ - خطة التقويم الشامل للمدرسة ودور هيئات التدريس والادارة بها .

ثانيا - أسلوب العمل :

(أ) محاضرات عامة عن :

١ - فلسفة التعليم فى جمهورية مصر العربية ، ودور المدرسة
فى تنفيذها .

٢ - آفاق التعليم البوليتكنيكي فى جمهورية مصر العربية ،
ودور المدرسة فى التجريب والتخطيط ، للتوسع فى هذا
النوع من التعليم .

٣ - نظام التعليم البوليتكنيكي ، نموذج من جمهورية ألمانيا
الديمقراطية .

٤ - دور المدرسة فى تحقيق الاستيعاب الكامل للتلاميذ بالمرحلة
الابتدائية ، والربط بين الدراسات النظرية والعملية فى
ميدان الدراسة بالتعليم الابتدائى .

٥ - دور المدرسة فى تحقيق التوسع بالتعليم الإلزامى، ودورها
فى التكامل بين المواد النظرية والعلمية فى المدرسة .

٦ - طرق ونظام تقويم التلاميذ بالمدرسة .

٧ - نشأة المدرسة وتطورها وأهدافها .

٨ - برنامج التقويم الشامل بالمدرسة .

(ب) حلقات مناقشة ، وورش دراسية متخصصة لتحليل :
المناهج ، والكتب ، وادلة المعلم ، ومناقشة بعض الدروس
النموذجية .

ثالثا - مجموعات حلقات المناقشة والورش الدراسية :

- ١ - اللغة العربية والتربية الدينية •
- ٢ - اللغة الانجليزية والألمانية •
- ٣ - المواد الاجتماعية •
- ٤ - العلوم والرياضيات •
- ٥ - المواد البوليتكنيكية ، والاقتصاد المنزلى ، والتربية الزراعية والفنية •
- ٦ - التربية الرياضية والموسيقية •
- ٧ - المرحلة الأولى •
- ٨ - الإداريون •

رابعا - الحاضرون :

- ١ - الأستاذ وكيل أول الوزارة •
- ٢ - الأستاذ الدكتور مدير المركز القومى للبحوث التربوية •
- ٣ - الأستاذ وكيل الوزارة للتعليم الاعدادى والثانوى •
- ٤ - الأستاذ وكيل الوزارة للتعليم الابتدائى ودور المعلمين •
- ٥ - الأستاذ وكيل الوزارة لشؤون محافظة القاهرة •
- ٦ - الأستاذ مدير عام التعليم الاعدادى •
- ٧ - الأستاذ مدير عام التعليم الابتدائى •
- ٨ - الأستاذة / وكيلة الادارة التعليمية بمصر الجديدة •
- ٩ - الأستاذة / رئيسة حدة التجريب بالمركز القومى للبحوث التربوية •
- ١٠ - الأستاذ كبير الخبراء الالمان بالمدرسة •
- ١١ - الأستاذ الموجه المقيم بالمدرسة •

خامسا - موجهو الحلقات الدراسية :

اشترك فى توجيه كل من حلقات المناقشة والورش

الدراسية :

- ١ - موجه أول المادة بالادارة التعليمية •
- ٢ - خبير المادة بالمركز القومى للبحوث التربوية •
- ٣ - خبير المادة بالمرحلة التعليمية •
- ٤ - الخبير الألماني بالوزارة •
- ٥ - الخبير الألماني بالمدرسة •

سادسا - جرى نظام العمل بالدورة على النحو التالى :

الأسبوع الاول :

محاضرة	١١	٩ر٣٠
مناقشة حول المحاضرة	١٢ر١٥	١١ر١٥
ورشة دراسية	٢ر٠٠	١٢ر٣٠

بدءا من اليوم التاسع :

ورشة دراسية	١١ر٣٠	٩ر٣٠
ورشة دراسية	٢ر٠٠	١٢ر٠٠
اليوم الثانى عشر : التوصيات والتقييم •		

رابعاً

الدراسة المبدئية لوضع
استراتيجية قومية للتربية والتعليم

تتناول هذه الدراسة :

- تعريف بالمشروع .

(أ) الاطار العام لمفهوم الاستراتيجية القومية
للتعليم وأبعادها .

(ب) العناصر الاساسية ، والدراسات المطلوبة
لوضع الاستراتيجية .

(ج) الخطوات الاجرائية ، والوسائل اللازمة
توفيرها لوضع هذه الاستراتيجية .

الدراسة المبدئية لوضع استراتيجية قومية للتربية والتعليم

تعريف بالمشروع :

بناءً على ما أوصى به مجلس إدارة المركز القومى للبحوث التربوية ، فى جلسته المنعقدة فى ١٩/١١/١٩٧٤ ، من القيام بدراسة تهدف الى اعداد استراتيجية تراعى واقع المجتمع المصرى ومتطلباته فى المستقبل القريب والبعيد حتى القرن الحادى والعشرين .

فقد قام المركز بتشكيل لجنة من السادة :

- الأستاذ الدكتور يوسف صلاح الدين قطب
عضو المجلس القومى للتعليم « مقررا » .
- الأستاذ نصر عبد الغفور
عضو المجلس القومى للتعليم . ورئيس لجنة
التعليم والبحث العلمى بمجلس الشعب .
- الأستاذ محمد سليمان شعلان
عضو المجلس القومى للتعليم .
- الأستاذ الدكتور عبد العظيم أنيس .
- أستاذ الرياضة بكلية العلوم بجامعة عين شمس .
- الأستاذ الدكتور محمد الهادى عفيفى
عميد كلية التربية بجامعة عين شمس .
- الأستاذ الدكتور يوسف خليل يوسف
مدير عام الأمانات الفنية بالمركز القومى .

- الأستاذ أحمد التركي
رئيس وحدة التجريب بالمركز .
 - الأستاذ محمد جمال نوير
الباحث بوحدة التجريب بالمركز .
- وتحدد مهمة هذه اللجنة بالقيام بالدراسة المبدئية لما يتطلبه الاعداد لهذه الاستراتيجية ، واقتراح الخطوات العملية والأساليب الاجرائية اللازمة للسير فى وضعها .
- وقد عقدت اللجنة أربعة اجتماعات ، ناقشت فيها المهمة المنوطة بها ، وخلصت الى الدراسة المبدئية ، التى تشمل تصوراتها عما يتطلبه وضع هذه الاستراتيجية القومية للتعليم من جهود ودراسات تتفق مع حجم المسئولية ، وعلى اعتبار أن هذا العمل عمل قومى له أهميته القصوى .
- وقد رأت اللجنة أن ينقسم هذا التقرير الى ثلاثة أجزاء رئيسية ، عدا الملحق الخاص بتكلفته المالية ، وتلك الاجزاء هى :
أولا - الأطار العام لمفهوم الاستراتيجية القومية للتعليم .
وأبعـادها .
- ثانيا - العناصر الاساسية ، والدراسات المطلوبة لوضع الاستراتيجية .
- ثالثا - الخطوات الاجرائية والوسائل التى يلزم توفيرها لوضع هذه الاستراتيجية .
- وفيما يلى خلاصة نتائج دراسة اللجنة ، وتصورها لكل جزء من هذه الأجزاء الثلاثة .

أ - الاطار العام لمفهوم الاستراتيجية القومية للتعليم وأبعادها

درست اللجنة فى هذا الجزء من التقرير ، ثلاث نقاط أساسية هى :

- (أ) المبادئ الأساسية التى تقوم عليها الاستراتيجية .
- (ب) الحاجة الى وضع استراتيجية تربوية لمجتمعنا .
- (ج) الاستراتيجية ، مفهومها ، وأبعادها .

وقد انتهت اللجنة فى دراسة هذه النقاط الثلاث الى ما يأتى :

(أ) حول المبادئ الأساسية التى تقوم عليها الاستراتيجية :

رأت اللجنة أن وضع الاطار العام لمفهوم الاستراتيجية القومية للتعليم ، يتحدد بمبادئ أساسية ينبغى التأكيد عليها منذ البداية ، لاتصالها بصورة مباشرة بمفهوم الاستراتيجية والهدف منها - وانعكاساتها على مستويات العمل التربوى من الزاوية القومية ، وهذه الأسس هى :

١ - أهمية النظر الى التعليم بنظرة تتمشى مع عالم سريع التغير :

لقد أثبتت الدراسات التى أجريت فى مختلف أنحاء العالم ، أهمية التعليم وخطره فى تشكيل الأفراد ، والتأثير على مصير الجماعة ، ومستقبل الدولة كلها . وليس من شك فى أن مناقشة مسائل التعليم ومراجعتها، عملية مستمرة وموصولة فى كل زمان ومكان ، بيد أنها ازدادت الحاحا فى الحقبة الأخيرة ، على كل من النطاق الدولى والقومى والمحلى ، بسبب ما يطرأ على العالم المعاصر من تغيرات سريعة ومتلاحقة .

ولما كان مجتمعنا لا يعيش فى عزلة عن هذا العالم المتغير، فان ذلك يقتضى بالضرورة أن يواكب التغير فى مختلف الميادين، عن طريق اعادة صياغة الكثير من مرافقه ، وخاصة ما يتعلق منها بالانتاج والخدمات ، خشية التخلف عن هذا العالم المتغير بفوارق كبيرة ، وواقع الأمر أن ملامح التغير أخذت تظهر بوضوح فى مجتمعنا المصرى فى بعض الآفاق :

فكهربة الريف وتصنيعه ، وميكنة الزراعة ، وزيادة انتاج الحديد قاعدة التصنيع الثقيل ، وانتاج الألمنيوم . . . الى غير ذلك من المعادن الحديدية وغير الحديدية ، والتطور فى وسائل الاتصال والتواصل . . كل هذه الملامح بدأت تأخذ مجالها فى مجتمعنا وتتزايد نموها . وكل هذا يفرض نفسه على أى تطوير يحدث فى التعليم .

٢ - أهمية الأخذ بمبدأ التجديد فى التعليم :

وحول هذا المبدأ الذى تقوم عليه استراتيجية التعليم ، تود اللجنة أن تذكر ببعض الاساسيات : وأولى هذه الاساسيات، أن التجديد عملية متغيرة ، تأخذ معانى عديدة فى المواقف المختلفة ، وتعنى فى جملتها المحاولات المقصودة للتغيير فى النظام التعليمى ، والمواجهة نحو تحسينه والارتقاء به . ومن ثم فقد لا يكون التجديد هو الجديد فى كل الأحوال ، وانما هو أساس نعينه عند تحريك الموقف الى الأفضل ، فتحركه من سكون الى حركة ، ومن حركة غير هادفة الى حركة هادفة .

وثانى هذه الاساسيات : أن التجديد وسيلة لمواجهة التغيرات الماثلة حولنا - فهو لا يقصد لذاته ، وانما هو وسيلة يقصد بها احداث التغيير فى الظروف القائمة، وهو نتيجة طبيعية للتفاعل بين ما يسعى اليه المجتمع بأفراده ، ومن الواقع الذى يعيشونه . والتجديد بهذا المفهوم عملية ملحة فى وقت تتزايد فيه الفجوة

بين الآمال المعقودة على التربية من ناحية ، وواقع التربية ذاتها من ناحية أخرى .

وثالث هذه الأساسيات : أن التجديد لا بد أن تتوافر له شروط معينة ليكون سبيلا علميا فى مواجهة المطالب الملقاة على النظام التعليمى ، ومن أهم هذه الشروط :

— أن يقوم التجديد على الأسلوب العلمى ، حتى يمكن إدارته ومعالجته وتوجيهه ، بصورة بعيدة عن أن يكون مجرد مشروعات متفرقة .

— أن يركز التجديد فى التعليم على المعرفة المتوفرة، من خلال الوقوف على نتائج الأنشطة المتجددة فى أوسع دائرة ، والبحث فى طرق نقل هذه النتائج والافادة منها ، فضلا عن البحث فى جميع البدائل والاحتمالات .

— أن ينبع التجديد من الاحساس بضرورة التغيير والحاجة اليه ، بالدرجة التى تتطلب اتصالا وتفاعلا بين الجماعات والمؤسسات المختلفة . فتفاعل معاهد التعليم بالمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والمنظمات الشعبية ، واتصال الجماهير بمؤسسات التعليم ومعاهده . يمثل نقطة رئيسية فى الكشف عن هذا الاحساس وبلورته . ويترتب على ذلك ضرورة تنظيم قنوات واضحة لجريان المعلومات ، ونتائج البحث بين مختلف الجماعات والأطراف معا ، فيكون له أثر واضح ومباشر فى عمليات التخطيط والابداع ، وهى عمليات يتضمنها التجديد بمعناه العلمى .

وثمة اعتبارات جوهرية تفرض الأخذ بمبدأ التجديد عند تصميم الاستراتيجية القومية للتعليم ، أبرزها أنه لأول مرة فى التاريخ التربوى تبدو التربية وكأنها قادرة على قيادة حركة التغيير والتطوير ، وعلى أن تسبق فى تطورها التنمية

الاقتصادية • وقد استطاعت ذلك عن طريق ما وضع لها من سياسات واستراتيجيات مجزأة فى بعض البلدان - كما حدث فى اليابان ، والاتحاد السوفيتى ، وبعض الدول النامية • وهكذا تغيرت النظرة الى التربية ، فبعد أن كانت تابعة للتطور الاقتصادى أصبحت قائدة له •

٣ - أهمية الربط بين التعليم وخطط التنمية :

فالتعليم لم يعد حقاً للفرد أو خدمة اجتماعية وحسب ، ولكن أحد ميادين الاستثمار - اذ يرفع من كفاية الفرد ويعاون على زيادة الانتاج العام ، ومن ثم ينبغى ألا يهمل الربط بين التعليم وبرامج التنمية •• ولقد اتسعت الفجوة بين ما تخرجه التربية من قوى بشرية - بنظامها وبرامجها الحالية - وبين ما يحتاج اليه المجتمع ، واختل التوازن بين ما يقدمه التعليم من معارف ومفاهيم ومهارات وقيم ، وبين حاجات ومطالب المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى المجتمع • وبالتالى يزداد رفض هذه المؤسسات لانتاج هذه النظم ، وتعلو الصيحات مطالبة بتغييرات جذرية فى البنى التعليمية ، بما يحقق التوافق بينها وبين حاجات المجتمع من قوى بشرية •

٤ - أهمية الربط الوثيق بين الديمقراطية والتربية :

فالديمقراطية بدون تربية سليمة تفقد مضمونها ، لأن المساواة الحقيقية لا تتحقق ، ولا يمكن أن تتحقق ، اذا كانت قوى المجتمع متفاوتة من حيث مستواها الثقافى ، واذا كان التعليم احتكاراً للقلة • ولا يكفى النص - فى الوثائق الرسمية - على أن التعليم حق لجميع أبناء الشعب ، وأن الدولة تكفله لهم جميعاً ، لسن معينة ، ثم بأنصبة متفاوتة طبقاً لاستعداداتهم وقدراتهم •• ان ديمقراطية التعليم تعنى تمكين أبناء قوى الشعب العامل فعلاً من الحصول على هذا الحق ، وهذه الأنصبة ، بمساواة حقيقية ، وبصرف النظر عن تفاوت ظروفهم المادية •

ه - أهمية النظر الى واقع المجتمع المصرى ، والظروف القومية المحيطة :

ان اعداد استراتيجيه قومية للتعليم ينبغى أن يراعى واقع المجتمع المصرى والظروف القومية المحيطة ، فضلا عن أخذها فى الاعتبار متطلبات هذا المجتمع فى المستقبل القريب والبعيد ، حتى مشارف القرن الحادى والعشرين ، ومن ذلك :

— الأخذ بالاشتراكية اتجاها ونظاما : لقد بذل مجتمعنا الكثير من الجهود من أجل ذلك ، ولكنه لم يجر بعد أى تقويم لنظامنا التعليمى على ضوء هذه التجربة • ويبدو أن التعليم لم يتجاوز التوسع الكمي ، وما زالت المشكلة ماثلة فى تفاوت قدرة الناس على الاستفادة من الفرص التعليمية اذا أتاحت لهم • ان الاشتراكية ينبغى أن تقاس فاعليتها أو نجاحها على ضوء معيار هام ، هو أن تكافؤ الفرص التعليمية لا يعنى مجرد التحاق المواطن بالتعليم ، وانما يعنى فى الأصل والاساس تمكينه من تمام التعليم ، أو تحصيل مرحلة مقبولة منه •

— تخليص الاقتصاد المصرى من طابعه التقليدى ليكون اقتصادا عريضا متنوعا ، يشمل قطاعات انتاجية متوازية فى نموها • وينتظر أن يصاحب هذا النمو الاقتصادى وهذا التنوع فى النشاط الاقتصادى — زيادة الطلب على التعليم وخاصة الثانوى والعالى • ولاشك أن الاسراع فى التنمية الشاملة يتطلب تغييرا جذريا فى مفاهيم التعليم وأهدافه وبرامجه وكلفته وإدارته •

— الانتماء العربى : وهذا عامل يحدد مصير مصر ، واتجاهاتها الثقافية والسياسية والاقتصادية • ان موقع مصر الجغرافى والحضارى والسياسى ، يحملها التزامات عديدة قبل الأمة العربية — فى مقدمتها أن تكون قوة تخلق احتمالات التغير فى أكثر من مكان فى الأرض العربية • ان هذا يتأتى بحكم

سبق مصر فى التطور الحضارى ، ووفرة قواها البشرية المؤهلة وقدرتها على مساعدة غيرها ، بتقديم الخبراء والعاملين المؤهلين والمدربين ، وتجاربها فى مجالات العمل والانتاج والادارة والتنظيم ، مما يجعلها مصدرا لنماذج مختلفة من هذا كله . . . ووسط هذا تجد مصر نفسها ملزمة بتوجيه تعليمها لا وفق احتياجاتها الخاصة فحسب ، بل كذلك وفق مطالب التطور فى البلاد العربية ، وهذا يدعو الى مراجعة مستمرة لنظم التعليم وأهدافها وبرامجها .

— التحول الجذرى العميق الذى أحدثته حرب أكتوبر ، فى رؤيتنا لمشاكلنا فى الحاضر والمستقبل . فقد أبرزت هذه الحرب قدرة الانسان المصرى على استيعاب منجزات العلم ومبتكراته ، على الرغم مما يحيط به من عوامل التخلف ، ومن أهم ما ينبغى أن نتعلمه من هذه الحرب ، ضرورة التعليم ، وضرورة توجيهه بحيث يتحول المجتمع المصرى الى مجتمع معلم ومتعلم .

(ب) الحاجة الى وضع استراتيجية تربوية لمجتمعنا :

وعلى ضوء الاعتبارات السابقة ، أوضحت اللجنة مدى الحاجة الى وضع استراتيجية جديدة للتربية فى مجتمعنا ، تتطلبها الدواعى التالية :

١ — أن مجتمعنا قطع شوطا لا بأس به فى تحديد أهدافه القومية العامة ، وظهر هذا واضحا فى المواثيق التى صدرت منذ قيام ثورة يوليو ، بدءا من المبادئ الستة سنة ١٩٥٢ ، حتى برنامج العمل الوطنى فى يوليو ١٩٧١ .

ثم جاءت ثورة التصحيح « ١٥ مايو ١٩٧٢ » التى تصدرت للاحاطة بالمعوقات المختلفة ، التى حالت دون تطبيق وممارسة المبادئ والقيم ، التى وردت فى مواثيق الثورة ، وأصلت للشعب حرياته لممارسة هذه المبادئ والقيم الثورية ، وتطويرها لمغالبة

التحديات الماثلة أمامنا ، وفى مقدمتها الخطر الصهيونى ،
والتخلف ، وقصور الديمقراطية • وكان من نتيجة هذا كله
الوثبة العارمة التى تبلورت فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ • وما
تمخضت عنه من هزيمة للعدو ، ومن هزة عنيفة فى مواقف
دول العالم نحو مصر بالذات ، والعرب بصفة عامة • وكان
لا بد أن تسجل نتيجة هذه الحرب ، وما تفرضه من اتجاهات
جديدة ، وما تشير إليه فى المستقبل وسط عوامل التغيير المختلفة ،
ومن هذا كانت ورقة أكتوبر التى تحدد مسار شعبنا حتى سنة
٢٠٠٠ ، والتى أقرها الشعب فى استفتاء عام •

كل هذه المواثيق تعتبر متكاملة ، ويمكن أن تحدد فى ضوئها
تصوراتنا الفلسفية وأهدافنا العامة ، والتى تعتبر حسب الفكر
الاستراتيجى ، الاستراتيجية العظمى لمجتمعنا •

٢ - ولقد سبق لنا وضع عدة مخططات تربوية ، ولكن
ينقصها التكامل والتناسق ، فثمة تساؤلات حول مدى ارتباط
هذه المخططات بالاستراتيجية الشاملة للمجتمع ، وبأهداف التنمية
الاقتصادية والاجتماعية فى مجتمعنا • كما لوحظ أن المستوى
الاجرائى للعملية التربوية والواقع التربوى لم يحدث له التغيير
المنشود الذى تلح عليه عوامل التغيير وتطلعات الجماهير ، وآمال
القادة والمفكرين • ومن هنا تبدو أزمة التربية فى مصر ، وفى
هذا تتضح أيضا أهمية المشكلة التى تواجهها لجنة وضع
الاستراتيجية ، لأن تحريك التعليم وتطويره فى ضوء احتياجات
المجتمع ، وفى ضوء عوامل التغيير المختلفة التى نعيشها يتطلب
وضع الاهداف واختيار الوسائل حسب النسق والخطوات التالية:

- توضيح الرؤية بشأن الأهداف الكبرى للتربية والتعليم ،
وترابطها وتناسقها ، وهو ما يطلق عليه «فلسفة التربية» ،
والتي تتطور بتطور العوامل المؤثرة والفاعلة فى سائر
الجوانب المتعددة لمواقفنا الحياتية •

- تحديد الأهداف التربوية على المستوى التعليمي فيما نسميه
بالسياسة التعليمية ، والتي تتمثل في ترتيب الأهداف في
أولويات وتحديد المبادئ والقيم التي تستند إليها .

- تحديد الأهداف التفصيلية من أجل اختيار بدائل مختلفة
للموازنة بينها في ضوء الامكانيات المتاحة من الموارد ،
والصعوبات والمعوقات التي قد تعترض تحقيق هذه الأهداف
وهذا ما نطلق عليه « الاستراتيجية » وهي الوجه العملي
أو المرحلة الثانية الأكثر واقعية للسياسة التعليمية .

- ترجمة الأهداف الى خطط موقوتة بزمان ومحدودة بمراحل ،
وهذا هو مستوى التخطيط التربوي .

- ترجمة الخطط الى مشروعات وبرامج مختلفة .

- ترجمة المشروعات الى عمليات تربوية .

لماذا التركيز على الاستراتيجية ؟

وقد سجلت اللجنة أنه على ضوء تجربتنا التعليمية الطويلة ،
وعلى ضوء العوامل والظروف التي أحاطت بها ، وشكلتها ،
وشكلت نتائجها ، فان مستوى التفكير الاستراتيجي عندنا في
حاجة الى وقفة طويلة ، بل اننا في حاجة الى بلورة مفهومه ،
ووظيفته في حركة التربية في بلادنا ، وبخاصة في هذه المرحلة
التاريخية المزدوجة بالتحديات والمطالب . وكل ذلك لأهمية هذا
المستوى في التفكير وخطورته ، وذلك لأنه :

- يحدد لنا ما يمكن أن نعمله للوصول الى ما ينبغي أن يكون .

- وهو يضعنا أمام الممكن من الأهداف ، وأمام طرق العمل
ومساراته لتغيير الواقع .

- وهو يساعدنا على طرح الاحتمالات الممكنة وابداع الوسائل
والأدوات اللازمة لكل منها .

– وهو يتجه بنا الى الواقع ، والى مواجهة التغيير فيه عن طريق الموازنة بين بدائل واختبارات متعددة .

– وهو بهذا كله ، يضعنا أمام الامكانيات والقوى والموارد التى تؤثر على عملية الموازنة بين البدائل والاختيار من بينها .
ومن ذلك حساب الموارد المالية، وتقدير الظروف الاقتصادية وأثرها على نتائج التعليم ، ودراسة أثر الامكانيات الفنية وتأثيرها على ما يحيط بالتعليم من تقاليد ومفاهيم وتصورات، وأهمية الابداع والابتكار فى بنى التعليم ووسائله وأدواته .

(ج) مفهوم الاستراتيجية وابعادها : –

من خلال العرض السابق فان اللجنة – بصفة مبدئية – حددت ما تعنيه بالاستراتيجية ، كما يلي :

– هى مجموعة المبادئ والأفكار الرئيسية التى تساعد على تنظيم الوسائل والغايات المختلفة ، للوصول الى هدف أو أهداف محددة .

– وهى فن استخدام الامكانيات المتاحة فى نسق يتضمن الاولويات والبدائل والخطط البديلة بأقصى فاعلية ممكنة لتحقيق الأهداف الرئيسية .

– وهى تنظيم ما يمكن أن تقوم به من أعمال وصولا الى تحقيق ماينبغى أن يكون .

وتتحدد أنماط الاستراتيجية على ضوء التوازن بين درجة وضوح الهدف ، ومدى توافر الموارد ، وعلى أساس هذا الاعتبار، توجد أنماط عدة من الاستراتيجيات ، منها :

– الاستراتيجية المباشرة : فى حالة وضوح أهمية الهدف ، وتوافر الموارد بشكل يسهل معه تحقيق الهدف .

– استراتيجية الضغط غير المباشر ، فى حالة توسط أهمية الهدف ، وعدم توفر الموارد .

- استراتيجية التقدم على مراحل : فى حالة وجود قيود على الموارد مع أهمية الهدف .
 - وعلى ضوء واقع مجتمعنا ، فقد يكون اتباع استراتيجية التقدم على مراحل هو الأرجح .
- هذا وقد أشارت اللجنة - بعد هذا العرض لمفهوم الاستراتيجية ومراتبها - الى نقطتين أساسيتين حول الاستراتيجية هما :

- ١ - ان الاستراتيجية عملية مستمرة متطورة ، تركز على التفكير الاصيل ، وعلى فروض ينبغي أن توضع موضع الاختبار ، ويتطلب هذا التخلي عن أساليب التفكير التقليدية . ولا يمكن وضع استراتيجية حديثة وفعالة ، ما لم تتوفر لدينا تنظيمات ذات كفاءة عالية ، لاجراء البحوث وما لم يكن لدينا أساليب جديدة متطورة ، لتحليل أى موقف من المواقف بشكل علمى سليم ، ومعرفة بالتطورات الجارية ، واحتمالات التقدم والتغير فى مختلف الميادين .
- ٢ - ان وضع الاستراتيجية القومية للتربية فى مصر مسئولية قومية ، ينبغي أن يشارك فى وضعها واقرارها خبراء متخصصون فى مختلف الميادين ذات العلاقة بالتربية مثل : الاقتصاد ، والتخطيط ، والاسكان والتعمير ، ورجال الدين ومنظمات الشباب ، والتنظيمات الجماهيرية والشعبية والنقابية ، والرأى العام . الخ .

ب - العناصر الاساسية والدراسات المطلوبة لوضع الاستراتيجية

على ضوء ما سبق ، حددت اللجنة العناصر الاساسية اللازمة
لوضع استراتيجية للتربية والتعليم فى جمهورية مصر العربية
على النحو التالى :

- ١ - صورة مجتمع المستقبل فى مصر ، وملامحه الاساسية
خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة ، ويتضمن ذلك :
 - استكشاف آفاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية .
 - الوقوف على النمو السكانى .
 - استكشاف آفاق النمو فى القوى العاملة ، وآفاق التغير
فى الهيكل الوظيفى للعمالة .
- ٢ - تشخيص الوضع الحالى للتعليم ، ويشمل ذلك :
 - رصد المشكلات الرئيسية التى تواجه التعليم اليوم .
 - هل هى مشكلات قصور فى الامكانيات ؟ أم تخلف فى
المناهج ؟ أم تدهور فى الكيف ؟
 - هل هى مشكلات انفصام بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية؟
 - أى هذه المشكلات رئيسى ، وأيهما فرعى ؟
 - اطلالة على الماضى لتبين الاسباب التى أدت الى هذه المشاكل .
 - نظرة مقارنة لما يجرى فى العالم المتقدم فى مجال التعليم .
- ٣ - الاهداف التى ينبغى أن نناضل لتحقيقها فى التعليم ،
خلال الفترة القادمة (حتى سنة ٢٠٠٠) ويتضمن ذلك :

- مراعاة الارتباط بين الاهداف ، طبقا لجدول زمنى .
- تحديد الاهداف تحديدا واضحا لا لبس فيه ، مع تجنب استخدام العبارات العامة .
- وضع الاهداف على أساس تصور اجتماعى وسياسى واضح لا لبس فيه ، ومن ذلك : موقفنا من تمكين التعليم للجماهير ، ووضع مبدأ تكافؤ الفرص موضع التطبيق الحقيقى .
- تحديد الاهداف رقميا قدر الامكان ، فتكون الدراسة مبنية على أساس تقديرات نمو السكان ، مجموعات العمل . الخ .
- وبالتالى ترتبط الاهداف بدراسة ديمجرافية ، وتقديرات لاحتياجات التنمية فى مصر للعمالة الماهرة ونصف الماهرة . الخ .

٤ - مشكلات الاولويات والبدائل :

- هناك مشكلات عديدة متداخلة تواجه التعليم ، فعلى أيها سوف نركز فى كل مرحلة من المراحل الزمنية ؟ وما هذه المراحل ؟
- ضرورة اعادة النظر فى طرق التعليم من جديد ، وتطويع النشاط التعليمى للظروف الواقعية .
- ٥ - وضع خطة وأساليب التنفيذ ، ويتضمن ذلك :
 - التقدم على مراحل .
 - أهمية الملاءمة بين الهدف والوسيلة والامكانيات .
 - التحديد الرقمى فى خطة التنفيذ .
- ٦ - الدراسات والتوثيق ، ويشمل ذلك :
 - التوثيق للدراسات اللازمة .
 - اجراء كافة الدراسات المطلوبة فى البنود السابقة .
- ٧ - التنسيق بين اقتراحات مجموعة العمل ، واعتماد الاستراتيجية .

ج - الخطوات الاجرائية والوسائل اللازم توفيرها لوضع الاستراتيجية

وختتمت اللجنة التقرير بقولها : ان وضع استراتيجية للتربية فى مصر - فى ضوء ما سبق- مهمة ضخمة وعمل قومى متعدد الجوانب ، لا يمكن أن يقوم به فرد أو جهاز واحد . وقد سبقنا الى ذلك مؤسسات عالمية ، ودول أخرى ، وظهر فى اسلوب عملها كيف ان وضع استراتيجية عامة أمر يتطلب اعداد دراسات متعددة ، تتصل بشئون التربية والتعليم داخل المجتمع وخارجه ، كما يتطلب الاستعانة بأجهزة متخصصة للعمل ، ورصد أموال كافية تضمن انجاز المهمة . . . واقترحت فى منهج العمل - لوضع استراتيجية التعليم فى مصر - النظر فيما يلى : -

- ١ - تكوين لجنة رئيسية من المتخصصين بشئون التربية والتعليم ، والمجتمع فى مصر - ويكون عمل اللجنة كما يأتى :
- وضع التصورات والاهداف العامة المختلفة لمصر المستقبل ، التى تركز عليها استراتيجية التعليم .
- مناقشة البدائل المقترحة لتحقيق أهداف الاستراتيجية .
- اقتراح الدراسات اللازمة والوثائق المطلوبة .
- تكوين مجموعات العمل والتنسيق بين أعمالها .
- واقترح التقرير تشكيل هذه اللجنة الرئيسية من :
- اللجنة التحضيرية التى قامت باعداد هذه الورقة .

- متخصصين آخرين فى التربية والتعليم على المستوى القومى .
- متخصصين فى الاقتصاد والتخطيط ، والاسكان والتمير .
- ممثلين لأصحاب الفكر المصريين ، وممثلين للشباب .

٢ - تكوين مجموعات عمل ، تقوم كل منها بدراسة جانب من جوانب العناصر الأساسية للاستراتيجية ويكون عمل هذه المجموعات ما يأتى :

- جمع البيانات اللازمة عن الجوانب التى تكلف بها .
 - اعداد الدراسات اللازمة ومناقشتها .
 - تقديم نتائج الدراسات والمناقشات الى اللجنة الرئيسية .
- واقترح التقرير تشكيل مجموعات العمل التالية بصفة مبدئية :
- مجموعة عمل اعداد الاهداف العليا للدولة .
 - مجموعة عمل اعداد اتجاهات التنمية الاقتصادية الاجتماعية
 - مجموعة عمل اعداد الدراسات السكانية .
 - مجموعة عمل اعداد دراسات القوى العاملة .
 - مجموعة عمل اعداد الاتجاهات والنماذج الدولية .
 - مجموعة عمل التوثيق .
 - مجموعة عمل التكلفة التعليمية «تشكل فى الوقت المناسب» .
 - مجموعة عمل التقديرات التعليمية « فى الوقت المناسب » .
- وتشكل مجموعات عمل أخرى ، بناء على اقتراح اللجنة الرئيسية ، وكلما دعت الحاجة الى ذلك .

٣ - عقد ندوات تناول مناقشة مسائل أساسية ترى اللجنة الرئيسية طرحها للمناقشة ، ويقترح ان تمثل فى هذه الندوات قطاعات :

- المفكرين ، والمتخصصين ، والمعنيين بشئون المجتمع ، والقائمين بالانتاج والخدمات المختلفة ، ورجال الدين ، والشباب .
- ومن الممكن عقد الندوات واللقاءات الفكرية كلما دعت الحاجة الى ذلك ، وبناء على اقتراح اللجنة الرئيسية .

* * *

خامسا

مشروع تطوير نظم الامتحانات في مصر
الاختبارات التقييمية
للفصل الأول الثانوى العام

تتناول هذه الدراسة :

أ - الابعاد الحقيقية لمشروع تطوير نظام
الامتحانات •

ب - الاساس النظرى لمشروع تطوير نظام
الامتحانات فى مصر •

ج - خطة اعداد الاختبارات التقييمية للفترات •

د - مرحلة التعميم ، والخطوات التنفيذية لتجربة
تطبيق مشروع الاختبارات التقييمية •

أ - الأبعاد الحقيقية لمشروع تطوير نظام الامتحانات

يعتمد المشروع الراهن لتطوير نظم الامتحانات على التحول التدريجي المرحلي من الامتحانات التقليدية الى الاختبارات الموضوعية ، مع الابقاء على بعض الجوانب الصالحة من أسئلة الامتحانات ذات الاجابات الطويلة والقصيرة ، وذلك بعد تطويرها وتحديثها ، حتى تقترب من الموضوعية وتصبح عينة ممثلة لما تعلمه الطالب خلال العام الدراسي . ويتطلب تحقيق هذه الأسس تحديث امتحانات منتصف العام الدراسي ، لتصبح اختبارات تقييم وتشخيص ، ثم استحداث نظام الفترات الثلاث على أن يصبح امتحان نصف السنة في يناير هو امتحان الفترة الثانية .

ويتطلب هذا الأمر تقييم المعلم لاعمال الطالب على مدار العام الدراسي ، بحيث ينحو هذا التقييم النهج العلاجي للتشخيص الجماعي والفردى ، الذى توضحه نتائج اختبارات الفترات ، والذى يصحح مسار عملية التعليم . ويحقق المشروع الراهن ارتباط امتحان آخر العام باختبارات الفترات ، ويبين كيف تدف أسئلة ذلك الامتحان مع أسئلة الفترات ، لتصبح شاملة ومناسبة لمستويات تحصيل الطلاب .

وقد أشرف السيد الدكتور مدير المركز بصفة شخصية ومباشرة على تخطيط وتنفيذ هذا المشروع ، وذلك بالاشتراك مع كل الخبراء العاملين بالمركز . وفيما يلى المعالم الرئيسية للمشروع ، وأقسامه النظرية والعملية .

ب - الأساس النظرى لمشروع تطوير نظام الامتحانات فى مصر

١ - الأسس الصحيحة للامتحانات ومساراتها الخاطئة :

الأصل فى الامتحان أنه تحديد مستوى الطالب ، أو حكم
نصده على مدى تعلمه فى منتصف العام الدراسى ، أو فى نهاية
هذا العام ، أو فى نهاية مرحلة دراسية بأكملها . وهذا الحكم
يصدر على الماضى ، ويتنبأ بمستوى التحصيل فى التعليم المقبل .
والرسوب معناه أن الطالب لا يصلح بمستواه الحالى لأن يتابع
دراسته فى الصف أو المرحلة المقبلة . وحتى يستقيم عمل
الطالب فى التعليم المقبل يجب أن يشتمل هذا الحكم على النواحي
التشخيصية ، التى تبين بوضوح نواحي ضعف الطالب حتى
يعالجها فى محاولته التالية للنجاح . والامتحانات بصورتها
الحالية لا تنطوى على هذه النواحي التشخيصية ، ولذلك فهى
لا تحقق هدفها الشامل . وبذلك يصبح الامتحان مقياساً
لمستوى النجاح والرسوب فى الماضى ، وليس تشخيصاً للضعف
ولا تنبؤاً بالمستقبل .

والأصل فى الامتحان أيضاً أنه عملية تقييم . والتقييم
تقدير كمى ونوعى : الكمى (١) يحدد المستوى ، والنوعى (٢)
يحدد الأهداف التى بنى عليها المنهج . ولذا يجب ان يرتبط
الامتحان ارتباطاً أساسياً بأهداف المنهج . والامتحانات
فى صورتها الحالية لا تقيس من تلك الأهداف الا الحقائق التى
تعلمها الفرد وحفظها وتذكرها أثناء الامتحان . ولا تمتد

1 — Quantitive

2 — Qualitative

كمى

نوعى

الامتحانات فى صورتها الحالية لتقيس بوضوح قدرة الفرد على الفهم والتفكير والابتكار ، ومدى افادته مما تعلم فى التطبيقات المختلفة لنتائج عملية التعلم . ولذلك لا ترقى الامتحانات الحالية لتقييم أثر المنهج فى تغيير سلوك الطالب فى نواحيه العقلية المعرفية ، والمزاجية العاطفية ، والاجتماعية والخلقية . بل لا تقيس من الاهداف العقلية الا جانب الاستيعاب ، وهو جانب يسير ، لا يحقق الهدف المرجو من الجانب العقلى المعرفى . والأصل فى الامتحان أنه حكم على حصيلة العملية التعليمية كلها ، لا على الطالب وحده ، والنتائج التى نصل اليها عن طريق الامتحانات العادية لا تبين الا مستوى أداء الطالب ، والمفروض أنها تبين مستوى المادة ، ومدى مناسبتها لفهم الطلاب ، والطريقة ومدى نجاحها ، وهل هى أحسن الطرق الممكنة ، أم أن هناك من الطرق ما هو خير منها حتى يمكن الاستعانة بها فى انجاح عملية التعلم .

والأصل فى الامتحان أنه يقيس ما تعلمه الطالب فى مدى زمنى معين ، لا بعض ما تعلمه ، لنحكم من هذا البعض على الكل دون أساس واضح لهذا الحكم . وحتى هذا البعض الذى نجتزئه للحكم على مستوى أداء الطالب ونكتفى به ، لا يمثل الكل تمثيلا صحيحا ، ولذا تتأثر مستويات النجاح بعامل الصدفة ، ولا تبين - بوضوح ودقة علمية - المستويات الحقيقية لتعلم الطلاب . أى أن عينة المادة التى نعتمد عليها فى الحكم على مستوى الطالب غير صحيحة .

والأصل فى الامتحان أنه يقيس مستوى تعلم الطالب على مدار العام ، وليس فى وقت صغير محدود فى نهاية العام، وهذا لا يمثل المدى الزمنى الذى تعلم فيه الطالب ومستويات تقدمه خلال هذا المدى الزمنى على مدار العام الدراسى كله . أى أن عينة الزمن التى نعتمد عليها فى الحكم على مستوى الطالب غير صحيحة .

والاصل فى الامتحان أن أحكامه موضوعية، لا تتأثر بالأحكام الذاتية للمصححين ، لكن صياغة الاسئلة بالصورة التقليدية المعروفة - والتي لا تخرج فى جوهرها عن الاجابات الطويلة أو القصيرة أو التكملة - تجعل الاحكام التى تعدد مستوى تعلم الطلاب أبعد ما تكون عن الموضوعية المرجوة .

٢ - اختبارات الفترات وتصحيح مسار الامتحانات:

تعد اختبارات الفترات ، الركيزة العلمية الصحيحة لتصحيح مسار الامتحانات . والمشروع الراهن يفصل الصورة المناسبة لها ، التى تجعلها مرتبطة ارتباطا أساسيا بتقديرات المعلم الشهرية لطلابه ، والتى تحولها الى بنك للأسئلة ، تشتق منه امتحانات آخر العام مادتها المناسبة لتقييم الطلاب . وهى اذا أحسن استخدامها تصبح تشخيصية تنبؤية ، تمتد حتى تشمل كل ماتعلمه الطالب فى المدى الزمنى السابق لها، وتصحح بذلك أخطاء الصدفة التى تنتج من اختيار أسئلة لا تمثل المقرر الدراسى كله ، ولا تزامن عملية التعليم فى امتدادها على مدار العام الدراسى كله .

٣ - الأسس العلمية لتطوير اختبارات الفترات :

ظهر فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينات نوع جديد من الاختبارات لتقييم العملية التربوية ، وسمى وقتئذ باسم « الاختبارات المرجعية » كمحكات أو موازين لعملية التعلم (١) . وسوف نطلق عليها « اختبارات التقييم » تبسيطا للمصطلح ، وسنستخدم مفاهيمها الأساسية فى اعداد اختبارات الفترات . وقد تصدت هذه الاختبارات لعلاج مشكلات الامتحانات بصورتها التقليدية ، ولتصحيح مسار الاختبارات التحصيلية

1 - Criterion referenced tests.

الاختبارات المرجعية كمحكات للتعلم .

الموضوعية ، التى شاع استخدامها فى أغلب الدول المتقدمة ،
كبديل للامتحانات التى لم تعد تصلح للقياس التربوى .

وستعتمد عملية تطوير اختبارات الفترات على نتائج
الابحاث التى أدت الى تطوير المناهج ، وخاصة ما يتعلق منها
بتصنيف الاهداف السلوكية ، ودور هذه الاهداف فى بناء
المناهج الحديثة . وبذلك تدعم الصلة بين المناهج والاختبارات ،
وتقيس الاختبارات مدى تحقق تلك الاهداف فى العملية
التعليمية القائمة . ولذلك يجب أن تحدد أهداف أسئلة
الاختبارات ، لترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف المنهج . وتعتمد
هذه العملية على المفهوم الحديث لتصنيف الاهداف (١) .

وتنهج عملية بناء اختبارات الفترات نهج التعليم
المبرمج (٢) فى تجميع وترتيب أسئلتها ، على أن تتبع أسلوب
البرمجة الخطية التى تبين تتابع وحدات وأجزاء المنهج ،
لا البرمجة المتشعبة التى تؤكد الانتشار الافقى أكثر مما تؤكد
التتابع الخطى . وتتطلب عملية البرمجة استخدام تحليل
المحتوى (٣) لتغطية جميع أجزاء المنهج ، حتى تقيس اختبارات
الفترات كل ماتعلمه الفرد ، ولا تقتصر فقط على مجرد اختيار
المتعن أجزاء من المنهج ، وبذلك تتحرر هذه الاختبارات من
الصدفة التى تشوب أسئلة الامتحانات فى صورتها التقليدية .

وستعتمد عملية صياغة أسئلة الاختبارات على الصور
الموضوعية لتلك الاسئلة ، وخاصة الاختيار من متعدد ، وإعادة
الترتيب ، والتكملة - بشرط أن تكون هذه التكملة موضوعية
لا ذاتية - وبذلك تتحقق موضوعية تلك الاختبارات .

1 — Taxonomy of objectives.

تصنيف أهداف المنهج

2 — Programmed instructions

التعليم المبرمج

3 — Content analysis

تحليل المحتوى

هذا ويجب أن يمتد مدى صعوبة الاسئلة من مستوى السهل جدا ، فالمتوسط ، فالصعب جدا ، لنقيس بذلك مجال القدرة على التحصيل . ولتبين كذلك تلك الموضوعات التي نجحت فيها عملية التعلم ، وتلك الموضوعات التي تواجه صعوبات مختلفة ، ليستعين المعلم بعد ذلك بتلك النتائج في تشخيص نواحي الضعف والقصور ، تمهيدا لعلاجها . وبذلك تختلف اختبارات الفترات عن اختبار آخر العام الذي يجب أن يمتد من المستوى المتوسط علوا وانخفاضا ، ليقاس الفروق الفردية في التحصيل بأكبر تمييز ممكن .

ولذا يختلف هدف اختبارات الفترات عن هدف الاختبارات النهائية - في أن الفترات تشخيصية أكثر منها قياسية ، وامتحانات آخر العام قياسية أكثر منها تشخيصية .

ج - خطة اعداد الاختبارات التقييمية للفترات

تتناول هذه الخطة تحديد العمليات الاجرائية لاعداد اختبارات الفترات ، وتتلخص هذه العمليات في تحليل المحتوى الى مكوناته الصغيرة التي يصلح كل منها لصياغة أسئلة الاختبارات ، ثم الاتفاق على هدف كل سؤال بما يتفق وأهداف المنهج ، حتى تحقق هذه الأهداف قياس قدرات ومهارات الاستيعاب والفهم والتفكير والابتكار ومجالات التطبيق . وتتلو عملية التحليل برمجة مكونات المحتوى برمجة خطية ، حتى يؤدي كل عنصر الى العنصر التالي له ، في سهولة ويسر ، بما يبين بوضوح الترابط الطولي لهذه العناصر . وبذلك يستغرق هذا التحليل والترتيب جميع مكونات المقرر الدراسي ، ولا تخضع بذلك عملية اختيار الاسئلة للصدفة التي تعاني منها الامتحانات المألوفة .

وتعقب ذلك عملية صياغة كل عنصر في أسئلة تحقق الاهداف المقررة لتلك العناصر، ويجب أن تخضع تلك الصياغة للصور المعروفة للأسئلة الموضوعية ، والتي سبق أن لخصناها في الاختيار من متعدد ، واعادة الترتيب ، والتكملة ، ثم تجمع الاسئلة بعد ذلك في كراسة الاختبار، حيث تخصص الصفحة الاولى من هذه الكراسة للبيانات التي يجب أن يملأها الطالب عن نفسه، وفصله ومدرسته ، وللتعليمات التي تشرح هدف الاختبار ، وتدريب للطالب على طريقة الاجابة . ثم يعد بعد ذلك مفتاح الاجابات ، ويدرب المعلمون على تطبيق الاختبار ، ثم يطبق الاختبار في الموعد المحدد له ، ويصحح وترصد نتائجه، وتحسب مستويات سهولة وصعوبة أسئلته ، ويستفاد من تلك المستويات

فى معرفة الموضوعات التى أجاد الطلبة تعلمها ، وتلك العسيرة على الاستيعاب ، وبذلك يغطى الاختبار نواحي الضعف التى تحتاج الى مراجعة ومعالجة من المعلم . وتصلح بعد ذلك الاسئلة المتوسطة فى سهولتها لبناء أسئلة الامتحان النهائى آخر العام .

وبذلك يؤدى اختبار الفترة دوره فى تصحيح مسار عملية التعلم يوما بعد يوم ، وشهرا بعد آخر ، خلال العام الدراسى ، ويجب أن يتضح هذا الاثر فى تقديرات المعلم الشهرية لتلاميذه فى كراسة المكتب . ويؤدى الاختبار دوره أيضا بالنسبة لامتحان نهاية العام وهذا يفسر الاسباب التى من أجلها أصبح اختبار الفترة هو الركيزة الاساسية لهذا المشروع .

ويتطلب انجاز هذه الخطة تعاون خبير المادة مع خبير التقييم فى تحقيق العمليات المتتابة التى تشتمل عليها هذه الخطة . وستبين فيما يلى اطار عمل كل من الخبيرين فى اعداد اختبارات الفترات :

١ - يقسم خبير المادة مقرر صف دراسى معين الى وحدات متتابة تساوى فى عددها عدد شهور العام ، أو المواقيت الزمنية المتفق عليها «مثل كل شهرين أو كل ٤ شهور» وفقا لمتطلبات المشروع . وشرط نجاح هذه العملية هو أن يستخدم خبير المادة منهج تحليل المحتوى فى ذلك التقسيم . هذا ويمكن تسجيل كل عنصر من عناصر تحليل محتوى المنهج فى الجزء العلوى من بطاقة ويترك الجزء الأسفل الباقي لصياغة الاسئلة التى تترجم هذا العنصر الى اختبار .

٢ - يحدد خبير المادة الهدف الذى يمكن أن يقيسه كل عنصر من العناصر التى انتهى اليها فى تحليله السابق . على أن يراعى فى تحديد هذه الاهداف أهداف المنهج، وأن يوضح ما اذا كان ذلك العنصر يصلح لقياس الاستيعاب أو الفهم والتفكير أو الابتكار أو التطبيق، والفوائد العملية الممكنة

ومن المستحسن أن يسجل ذلك الهدف أمام العنصر فى البطاقة المحددة ، وذلك اذا اتبع الخير نظام تسجيل نتائج تحليل المحتوى فى بطاقات منفصلة .

٣ - يعد خبر المادة بالتعاون مع خبر التقييم الاسئلة الخاصة بكل عنصر من عناصر محتوى المنهج ، ويختار خبر التقييم الصورة المناسبة لصياغة السؤال، على أن تكون هذه الصورة من الصور المتفق عليها للأسئلة الموضوعية، وعلى أن يحقق السؤال الهدف المقرر لكل عنصر من عناصر المحتوى . هذا ويمكن اعداد مجموعة من الاسئلة المتكافئة لذلك العنصر، ويستحسن أن تسجل تلك الاسئلة فى البطاقات المخصصة لعناصر المحتوى ، بحيث تحتل الاسئلة الجزء الاوسط من البطاقة تحت محتوى العنصر ، على أن يترك الجزء الاسفل من البطاقة لتسجيل الصعوبة والسهولة التى تسفر عنها نتائج التطبيق ، والبيانات الاحصائية الأخرى الخاصة بالسؤال ، واللازمة للتحليل الاحصائي ، وللتشخيص والعلاج ، ولاختيار بعض تلك الاسئلة لاعداد الامتحانات النهائية فى آخر العام .

٤ - يختار خبر التقييم بالتعاون مع خبر المادة من مجموعة الاسئلة المتكافئة لكل عنصر ، السؤال الذى سيندرج مع أسئلة العناصر الأخرى فى اعداد كراسة أسئلة اختبارات الفترة .

٥ - يجمع خبر المادة بالتعاون مع خبر التقييم أسئلة كراسة اختبار الفترة ، على أن تترك الصفحة الاولى خالية ، حتى تعد فيها تعليمات الاختبار بعد ذلك .

٦ - يعد خبر التقييم بالتعاون مع خبر المادة الصفحة الاولى من كراسة الاختبار ، بحيث تحتوى هذه الصفحة على البيانات الخاصة بالطالب ، والمعلم ، والصف ، والمدرسة .

وتحتوى بعد ذلك على تعليمات الاختبار التى تعدد هدف الاختبار وتوضعه للطالب . على أن يلى تحديد الهدف شرح لطريقة الاجابة على أسئلة الاختبار ، ويعقب ذلك الشرح أمثلة محلولة لتوضيح فكرة الاختبار ، وأسئلة للتدريب ، لتتم بذلك عملية التعلم الخاصة بالاجابة على أسئلة الاختبار .

٧ - يعد خبير المادة بالتعاون مع خبير التنظيم مفتاح الاجابات هذا ، ويمكن أن يعد ذلك المفتاح بتسجيل موقع الاجابات الصحيحة على احدى كراسات الاختبار ، ويمكن أن يعد مفتاح منفصل تراعى فيه مواصفات التصحيح السريع^(١) .

٨ - يدرب خبير التقييم المعلمين على تطبيق الاختبار، وتصحيح أسئلته باستخدام المفتاح المعد لذلك .

٩ - يدرب خبير التقييم المعلمين على تسجيل نتائج الاختبار تمهيدا لارسالها الى ادارة الامتحانات .

١٠ - يقوم قسم تحليل نتائج الاختبارات بادارة الامتحانات بحساب معاملات السهولة والصعوبة والتمييز ، وارسال نتائج التحليل للمدارس ، على أن تسجل هذه النتائج فى صورة تشخيصية ، تبين نواحي الضعف التى تحتاج الى مراجعة ، ونواحي القوة التى دلت عليها نتائج التحليل .

1 — Quick Scoring Kee.

مواصفات التصحيح السريع .

د - مرحلة التعميم والخطوات التنفيذية لتجربة تطبيق مشروع الاختبارات التقييمية

أولا - مراحل تعميم اختبارات الفترات :

النظام المقترح للفترات هو البدء بامتحان نصف السنة الذى يعقد فى يناير ، وتخصص له ٢٠ درجة من درجات أعمال السنة ، على أن يطبق مع هذا الامتحان اختبار موضوعى فى ثلاث مواد ، فى الصف الاول الدراسى ، فى عينة من المدارس الثانوية للبنين والبنات . وهذا يتطلب اعداد اختبارات موضوعية فى بعض المواد مثل الطبيعة والكيمياء والتاريخ ، وتعاون خبراء هذه المواد مع خبراء التقييم فى اعداد تلك الاختبارات ، وفقا للخطوات والشروط التى سبق بيانها .

وبذلك تبدأ المرحلة التجريبية الاستطلاعية فى يناير ١٩٧٦ . ويلى ذلك ، مرحلة تطوير امتحان نصف العام ، ويمتد الاعداد لها من يناير ١٩٧٦ الى يناير ١٩٧٧ ، حيث يتم تطبيق نظام الاختبار الموضوعى لجميع المواد ، وفى جميع المدارس ، فى نصف العام أى فى يناير ١٩٧٧ .

وتنتهى عملية تطوير نظام الامتحانات بتطبيق نظام الفترات الثلاث فى العام الدراسى ١٩٧٨/٧٧ ، حيث يطبق امتحان الفترة الاولى فى الربع الاول من العام الدراسى ، أى فى شهر نوفمبر ١٩٧٧ . ويطبق امتحان نصف السنة الذى أصبح فى هذا التنظيم امتحان الفترة الثانية فى يناير ١٩٧٨ . ويطبق امتحان الفترة الثالثة والأخيرة فى مارس ١٩٧٨ .

وبين الجدول التالي مراحل تطبيق اختبارات الفترات ومواقيت هذه الاختبارات :

مراحل الخطة الثلاثة	التوقيت	مجالات التطبيق
المرحلة الاستطلاعية التجريبية	يناير ١٩٧٦	في مدرستين وفي ثلاث مواد
تطوير امتحان نصف العام	يناير ١٩٧٧	في كل المدارس وفي كل المواد
تطبيق نظام الفترات الثلاث	العام الدراسي ١٩٧٨/٧٧	في كل المدارس وفي كل المواد

ثانيا - مراحل وخطوات تنفيذ التجربة :

تم الاتفاق على تنفيذ تجربة المشروع في الصف الأول الثانوى ، وذلك بالنسبة للمواد المقررة في هذا الصف ، وهى : اللغة العربية - مجموعة اللغات الأجنبية « انجليزى ، فرنسى ، ألمانى » - المواد الاجتماعية « جغرافيا ، تاريخ » - العلوم « فيزياء ، كيمياء ، أحياء » - الرياضيات ، كما تم اختيار مجموعة من المدارس الثانوية فى القاهرة والجيزة لتزمين الاختبارات وهى : ناصر الثانوية بنين ، الأقباط الكبرى بنين ، الحوياتى بنات « لاجراء تجربة زمن الاختبار » .

وبعد ذلك تم تطبيق التجربة نفسها فى مدارس : ابن خلدون للبنين ، طلعت حرب للبنين ، اسماعيل القبانى للبنين ، شبرا للبنين ، بمباقدن للبنين ، تجريبية الزمالك للبنات ، الظاهر للبنات ، ناصر للبنات ، الجيزة للبنين ، امبابة للبنين ، أم الأبطال للبنات ، والأورمان للبنات .

ثالثا - العمليات المصاحبة لتنفيذ المشروع :

- ١ - يقدم المركز مجموعة من البحوث التطبيقية ونماذج من الاختبارات الموضوعية ، على شكل دراسات علمية وعملية ، تنسب الى القائمين بها من الخبراء والفنيين أعضاء المركز القومى للبحوث التربوية .
 - ٢ - أجهزة المركز ووحداته ومكاتبه - كل فى حدود واجباتها - مطالبة بتقديم مقترحاتها فى هذا المشروع ، وتحديد دور كل منها فيه ، ومدى المعونة التى يطلبها كل منها من الاجهزة الأخرى .
 - ٣ - ايجاد قنوات اتصال بين المركز والهيئات الأخرى المعنية ، مثل المجلس القومى للتعليم ، وكليات التربية ، وأجهزة وزارة التربية والتعليم .
 - ٤ - وضع خطة اعلامية لمراحل تطبيق هذا المشروع .
- وقد تم حتى الآن تنفيذ كل الخطوات السابقة للتجربة ، باستثناء الاجراءات الأخيرة من الخطوة الثامنة - سابقة الذكر - والتى مازال العمل جاريا فيها ، بهدف وضع اختبارات موضوعية لجميع المواد الرئيسية ، واثمام التجربة كاملة .

* * *

سادسا

مشروع تقييم علاقة تغذية تلاميذ
المدارس الابتدائية في الريف بالتحصيل التعليمي

تتناول هذه الدراسة :

- (أ) الاطار العام لمشروع تقييم علاقة تغذية
تلاميذ المدارس الابتدائية في الريف
• بالتحصيل التعليمي
- (ب) الخطوات التنفيذية للعمل في المشروع •

(أ) الاطار العام لمشروع تقييم علاقة تغذية تلاميذ المدارس الابتدائية فى الريف بالتحصيل التعليمي

١ - وقعت وزارة التربية والتعليم مع البرنامج العالمى للأغذية اتفاقية بتاريخ ١٩/٧/١٩٧٥ - مشروع رقم (٢٠٤٦)
- للمساهمة فى تغذية تلاميذ المدارس الابتدائية بريف
بعض المحافظات ، ويقوم البرنامج بموجبها بالمساهمة عن
طريق تقديم أصناف غذائية ، وذلك فى حدود ٢٥ مليون
دولار أمريكى ، ابتداء من العام الدراسى ١٩٧٥/١٩٧٦ ،
فى ستة محافظات هى : « كفرالشيخ ، البحيرة ، أسيوط ،
سوهاج ، قنا ، أسوان » تضم ٦٢٠ ألف طفل فى حوالى
٢١٠٠ مدرسة . ومدة الاتفاق خمس سنوات تتكفل
الدولة بعدها بعمليات تغذية التلاميذ .

٢ - نص البند ٣ فقرة ١ ص ٧ من الاتفاق على مبادئ تنفيذ
مشروع تقويم أثر التغذية فى الناحية التعليمية للتلاميذ ،
فى حدود ما تضمنته الاتفاقية ، وتنفيذ ما يتطلبه التقييم
الذى سيجريه البرنامج العالمى للأغذية .

٣ - أعلن فى مجلس الوكلاء ومجلس مديرى التربية والتعليم
برئاسة السيد الأستاذ الدكتور الوزير بتاريخ ٢١ يولية
١٩٧٥ عن تولى المركز القومى للبحوث التربوية بالتعاون
مع هيئة اليونسكو بحث أثر التغذية على المستوى التحصيلي
للتلاميذ .

٤ - طلب السيد الأستاذ وكيل أول الوزارة للشئون المالية
والادارية بتاريخ ١١/٨/١٩٧٥ ، قيام المركز القومى
للبحوث التربوية بتشكيل لجنة تضم المعينين من المركز

والتعليم الابتدائي وإدارة التغذية لوضع مشروع التقويم المطلوب ، وذلك بالتعاون مع مندوب اليونسكو « السيد كمال رحيم مدير المكتب الإقليمي » .

٥ - صدر القرار الوزاري رقم (١٧٩) بتاريخ ١١/١١/١٩٧٥ بتشكيل لجنة لوضع وتنفيذ مشروع التقويم المطلوب ، وبدأت اللجنة مباشرة عملها في أول جلساتها التي عقدت يوم ١٠/١١/١٩٧٥ - وتشكلت اللجنة من السادة :

(أ) الدكتور / سيد عثمان - رئيس قسم علم النفس التعليمي بكلية التربية - جامعة عين شمس .

(ب) الدكتور / رشدي فام منصور - رئيس قسم علم النفس بكلية البنات - جامعة عين شمس .

(ج) الدكتور / سليمان الخضري - مدرس علم النفس التعليمي بكلية التربية - جامعة عين شمس .

(د) الأستاذ / توفيق أحمد سالم الغراب - المدير العام للإدارة العامة لشئون التغذية بالوزارة .

(هـ) الدكتور / يوسف منصور جرجس - مندوب المركز القومي للبحوث التربوية .

(و) الأستاذ / حسين عبد المنعم - المدير العام للتعليم الابتدائي وضمت اللجنة في جلستها الأولى :

(ز) الأستاذ / مصطفى كمال عبد الحميد - مدير إدارة المشروعات بالإدارة العامة للتغذية .

وضمت في جلستها الرابعة من التعليم الابتدائي :

(ح) الأستاذ / سعد محمد سباعي - موجه عام المواد الاجتماعية .

(ط) الأستاذ / أحمد فتحى محمد - موجه عام الرياضيات .

(ي) الأستاذ / هاشم خليل الكور - موجه عام اللغة العربية .

ب - الخطوات التنفيذية للعمل في المشروع

واستعرضت اللجنة أسلوب تنفيذ مشروع تقييم علاقة تغذية تلاميذ المدارس الابتدائية في الريف بالتحصيل التعليمي من جميع جوانبه ، خلال جلساتها الأربع التي عقدت في ١٠ نوفمبر ، ١٧ نوفمبر ، ٨ ديسمبر ، ١٨ ديسمبر ١٩٧٥ - وانتهت الى ما يلي :

١ - التعاون مع اللجنة الصحية :

رأت اللجنة ضرورة التنسيق بينها وبين لجنة التقييم الصحي للمشروع ، لما بين الجانبين من علاقة مباشرة ، ولذا اختارت نفس العينة من المدارس المختلفة ، والتلاميذ الذين سبق اختيارهم بواسطة اللجنة الصحية لاجراء البحث عليهم .

٢ - اختيار العينة :

تم الاتفاق بين اللجنتين على أن تكون العينة التجريبية ممثلة للقرى ، والعينة الضابطة من القوى الواقعة في كردون المدن - أى القرى التى لها طابع ريفى بالرغم من وجودها فى المدينة - بحيث يراعى أن يكون المستوى الاجتماعى والاقتصادى للتلاميذ (ريف وحضر) متقاربا لأقصى الحدود وذلك فى المحافظات التى يجرى فيها البحث وهى :

كفر الشيخ وسوهاج (التى تقدم فيها الوجبة الغذائية) والجيزة (ولا تقدم فيها الوجبة الغذائية) وذلك بالنسبة للعام الأول من تطبيق المشروع ، على أن يختار فى العام الدراسى الحالى ٧٦/٧٧ محافظة أخرى من المحافظات الأربع التى ستقدم فيها الوجبة الغذائية لاجراء البحث عليها .

٣ - بنود البحث :

أقرت اللجنة اجراء البحث على البنود التالية :

(أ) أثر الوجبة الغذائية على الانتظام المدرسى ، ويشمل المواظبة والتسرب والانقطاع والتغيب .

(ب) أثر الوجبة الغذائية على المستوى التحصيلي ، ويشمل درجات الاختبارات ... الخ .

(ج) استطلاع رأى المعلمين والتلاميذ - فيما ترتب من أثر لتقديم الوجبة الغذائية - على بعض الجوانب فى شخصية التلميذ مثل : حب التلميذ للمدرسة ، والميل للحضور ، والاندفاع التعليمى ، والاحساس بالمكاسب السلوكية والاجتماعية .

(د) العلاقة بين التغيرات فى الناحية التعليمية ، ومقارنتها بالجانب الصحى .

٤ - أسلوب التنفيذ :

(أ) قامت اللجنة بتصميم استمارتين ، الأولى لاحصاء متوسط الحضور والنسبة المئوية للتلاميذ فى مدارس العينة خلال العام الدراسى ، لمقارنة فترة تقديم الوجبة الغذائية بما سبقها فى العام الدراسى . والثانية لايضاح درجات الاختبار وبيان الحضور لتلاميذ الصف الخامس الابتدائى المختارين للبحث ، وبلغ عدد الاستمارات ١٥٠ من النوعين

(ب) بالنسبة لاختبارات التحصيل فقد رؤى اجراءها فى الحساب واللغة العربية تحريريا ، حيث أنها المؤشرات الأساسية فى الصف الخامس الذى اختير لاجراء البحث عليه .

(ج) اتفق على اختيار تلاميذ الصف الخامس لاجراء البحث عليهم للاعتبارات التالية : -

١ - تلاميذ الصف الخامس أكثر نضجا من تلاميذ الصفوف السابقة .

٢ - يمكن متابعة تلميذ الصف الخامس فى العام التالى .

٣ - لا يؤدى تلاميذ الصف الخامس امتحان نقل ، مما لا يشكل لهم عبئا بالنسبة لاختبارات المشروع .

(د) جرى استطلاع رأى المعلمين والتلاميذ بواسطة استبيان يتناول ما ترتب من أثر لتقديم الوجبة الغذائية على بعض جوانب شخصية التلميذ .

(هـ) تم اجتماع بين لجنة تقييم الناحية التعليمية ولجنة التقييم الصحى ، لربط النتائج التى وصل اليها التقييمان .

(و) فى العام الدراسى الحالى يشمل التقويم متابعة تلاميذ العينة فى الصف السادس ، واجراء البحث على تلاميذ جدد بالصف الخامس .

(ز) يجرى فى الأعوام التالية اختبار قبلى (فى أول العام الدراسى) وآخر بعدى فى نهايته .

٥ - موعد اجراء التقييم :

جرى الاستبيان والاختبار التحصيلى فى الاسبوع الاخير من شهر مارس الى الاسبوع الأول من شهر ابريل ١٩٧٦ ، وذلك بالنسبة للعام الأول من تنفيذ المشروع .

٦ - مسئولية التنفيذ :

اولا : لجنة التقييم :

شكلت من السادة الأعضاء العشرة ، الذين ورد ذكرهم فى البند « ٥ » من الاطار العام للمشروع ، وتختص بما يلى :

- ١ - وضع الخطة التنفيذية للتقييم ومتابعتها .
- ٢ - تصميم استمارات التقييم والنماذج الخاصة بها .
- ٣ - وضع اختبارات التحصيل فى حدود المستويات المطلوبة .

- ٤ - تحديد مواعيد اجراء الاختبارات .
- ٥ - اشراف الموجهين العاملين باللجنة على النواحي التنفيذية .
- ٦ - وضع التقرير النهائى من واقع معالجة النتائج احصائيا .
- ٧ - تقدير المكافآت للعاملين فى المشروع ووضع الميزانية .
- ٨ - النظر فى التوسع فى حجم العينة ، وعدد العاملين مستقبلا .

ثانيا - اللجنة المعاونة :

يشرف عليها الدكتور يوسف منصور مندوب المركز القومى للبحوث التربوية ، وتضم عضوين فنيين وسكرتير - وتختص اللجنة بما يأتى :

- ١ - تلقى البيانات والقيام بتفريغها ، ومعالجتها بعمليات التحليل الاحصائى فى حدود ما يتطلبه التقييم .
- ٢ - تتولى السكرتارية القيام باستلام النتائج والبيانات ، واجراءات صرف المكافآت ، وكتابة محضر الجلسات .

ثالثا : التنفيذ على المستوى المحلى :

ويقوم به السادة الموجهون العامون بالتعليم الابتدائى من أعضاء لجنة التقييم ، حيث يلتقى كل منهم مع : مدير التعليم الابتدائى بالمحافظة المختارة كمينية ، ورؤساء الأقسام ، وموجهى المواد ، لينقلوا اليهم تعليمات لجنة التقييم . ويكون السيد الموجه العام مسئولا مسئولية كاملة عن كل ما يلزم لتنفيذ المشروع من اجراء الاستبيان والاختبار ، وتصحيح الأوراق ورصدها ، والقيام بالاحصاءات المطلوبة للجنة ، ورصد الغياب والحضور فى الاستمارة الخاصة . .

* * *

سابعاً
الزيارات العلمية للوفود الأجنبية
ولأعضاء المركز

تتناول هذه الدراسة :

أولا : زيارات الوفود الأجنبية للمركز ، وهى :

- زيارة بعثة اليونسكو
- زيارة وفد ولاية ميريلاند
- زيارة وفد الجامعات الأمريكية

ثانيا : زيارات أعضاء المركز للخارج ، وهى :

- زيارة مبعوث المركز الى فرنسا
- وفد مصر فى مؤتمر التربية الدولية
- الخامس والثلاثين بجنيف
- وفد مصر فى الندوة التربوية العالمية
- السابعة ببرلين

أولا : زيارات الوفود الأجنبية

للمركز القومي للبحوث التربوية

١ - زيارة بعثة اليونسكو

قامت بعثة من خبراء اليونسكو بزيارة القاهرة فى الفترة من ١٧ مايو حتى ٢٤ مايو ١٩٧٧ ، وذلك للوقوف على أحدث منجزات التعليم فى مصر ، ومناقشة أساليب تطوير التعليم الثانوى ، وذلك بالتعاون مع المسئولين فى المركز القومى للبحوث التربوية ووزارة التربية والتعليم .

وقد قام أعضاء البعثة بزيارة بعض المدارس الثانوية التجريبية والفنية ، بالإضافة الى كلية التربية بجامعة عين شمس ، ومركز الوسائل التعليمية بمنشية البكرى ، ومعهد التربية والتكنولوجيا بالزيتون . وتمت أثناء هذه اللقاءات العلمية والميدانية ، مناقشة مشكلات التعليم الثانوى بنوعيه : العام والفنى ، مع دراسة الحلول المقترحة والبدائل المختلفة لمواجهة هذه المشكلات فى الدول النامية بصفة عامة ، وفى مصر على وجه الخصوص .

٢ - زيارة وفد ولاية ميريلاند

زار المركز وفد من جمعية أصدقاء الشرق الأوسط الأمريكية ، يضم ١٢ عضوا من أساتذة جامعة ومدارس ولاية ميريلاند الأمريكية - خلال جولتهم بمصر في المدة من ٢٢ يونية حتى ٣ أغسطس ١٩٧٥ - وذلك لهدفين : الاول مشاهدة معالم النهضة الحديثة في مصر . والثاني الالتقاء بالمسؤولين في المجالات التي تمثل أهمية لديهم من الناحية الثقافية والتعليمية . وقاموا بتوثيق مجموعة من البرامج التعليمية عن جمهورية مصر العربية لتدريسها في المدارس بالمراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية بولاية ميريلاند ، وقد تحقق الهدفان بنجاح كبير .

وفيما يلي أسماء السادة أعضاء الوفد ووظائفهم في ولاية ميريلاند ، كما وردت من مكتب جمعية اصدقاء الشرق الأوسط بالقاهرة : -

- | | |
|--------------------------|------------------------|
| ١ - د . شارل ف . بيك | أستاذ اقتصاد |
| ٢ - نانسي ب . أماديو | مدرسة دراسات اجتماعية |
| ٣ - ماري ل . كاف | مدرسة دراسات اجتماعية |
| ٤ - آن هوج | مدرسة دراسات اجتماعية |
| ٥ - د . لورنس ه . مادارس | استاذ علوم اجتماعية |
| ٦ - آن بيترمان | مدرسة لغة انجليزية |
| ٧ - ماريلين لاجس | مدرسة اتصالات |
| ٨ - لويز م . مركوديل | مدرسة لغة انجليزية |
| ٩ - روس ل . بيك | اخصائي مطالعة |
| ١٠ - نورمان بيترمان | بالقوات الجوية المدنية |
| ١١ - فرانك ماك فرلاند | مدرس رياضيات |
| ١٢ - ماري لويز أورتنزو | مدرسة علوم |

٣ - زيارة وفد الجامعات الأمريكية

ورد أيضا للمركز من جمعية أصدقاء الشرق الأوسط الأمريكية أن وفدا آخر يمثل بعض جامعات الولايات المتحدة الأمريكية ، سوف يقوم بزيارة القاهرة فى المدة من ١٦ أكتوبر الى ٧ نوفمبر ١٩٧٥ - وذلك لدراسة نظم التربية والتعليم المطبقة فى مصر ، بالإضافة الى أن مجموعة من أعضاء هذا الوفد تطلب اتاحة الفرصة لها ، لزيارة المركز القومى للبحوث التربوية للتعرف على شتى النواحي المتصلة بنظام المركز وبعوثه الميدانية ، وخاصة حول النقاط التالية : -

- ١ - ميزانية التعليم فى مصر ونسبتها المئوية للدخل القومى .
- ٢ - النسبة المئوية للاميين فى مصر .
- ٣ - عدد المقيدين بالمدارس حسب الأعمار والمراحل التعليمية .
- ٤ - شروط الالتحاق بالمدارس الاعدادية والثانوية .
- ٥ - نظم ومواعيد الامتحانات العامة .
- ٦ - تاريخ انشاء المرحلة الاعدادية والمرحلة الثانوية الحالية .
- ٧ - مدى تداخل التعليم العام والفنى مع التعليم الجامعى .

وفيما يلى أسماء ووظائف أعضاء الوفد الزائر :

- ١ - الأنسة/ هاتى جاروون - اخصائية بمكتب التدريب العالمى ، واشنطن .
- ٢ - الدكتور/ جورج بروكس - مدير التربية العالمية بجامعة شمال كولورادو .
- ٣ - الأنسة/ جوزفين ليو - مديرة الخدمات التربوية العالمية بجامعة ميريلاند .
- ٤ - الأنسة/ ديان م . وود - مستشارة قبول الطلاب بمتشجان

ثانيا : الزيارات الخارجية
لأعضاء المركز القومي للبحوث التربوية

١ - زيارة مبعوث المركز الى فرنسا

أوفد المركز أحد باحثيه - وهو الأستاذ أحمد نجيب - في
منحة دراسية على نفقة اليونسكو الى المعهد الدولي للتخطيط
التربوي بباريس ، وذلك في المدة من ١٩٧٤/١١/٦ الى
١٩٧٥/٦/٢٩ حيث انتظم هناك في حضور مجموعة من
الدراسات النظرية ، والتطبيقات العملية ، في كثير من مجالات
التخطيط التربوي . بالإضافة الى قيامه بعدة زيارات ميدانية
للتعرف على شتى مظاهر التخطيط التربوي في اسكتلندا
وانجلترا ورومانيا .

وفي نهاية مدة الدراسة قدم الباحث للمعهد الدولي للتخطيط
التربوي بباريس بحثا عن « الكتب المدرسية في الدول النامية
عامة ومصر خاصة » ، مع قسم منفصل عن : تحليل عناصر
الشكل المادى ، والعرض الفنى فى الكتب المدرسية وكتب
الأطفال .

٢ - وفد مصر فى مؤتمر التربية الدولى الخامس والثلاثين بجنيف

وجهت منظمة اليونسكو الدعوة لمصر للاشتراك فى أعمال المؤتمر الدولى للتربية فى دورته الخامسة والثلاثين فى جنيف بسويسرا ، وذلك فى المدة من ٢٧ أغسطس الى ٤ سبتمبر عام ١٩٧٥ .

١ - تكوين وفد مصر للمؤتمر :

- وقد تكون وفد مصر من ثمانية أعضاء برئاسة الأستاذ الدكتور / فؤاد البهى السيد ، وذلك كما يأتى :
- الأستاذ الدكتور/ فؤاد البهى السيد - وكيل الوزارة - مدير المركز القومى للبحوث التربوية - رئيسا .
 - الأستاذ الدكتور/ محمد الهادى عفيفى - عميد بكلية التربية - جامعة عين شمس - عضوا .
 - الأستاذ/ حليم ابراهيم جريس - مستشار المواد الاجتماعية بوزارة التربية والتعليم عضوا .
 - الأستاذ/ محمود عبد المنعم شحاته - وكيل مديرية التربية والتعليم بالجيزة - عضوا .
 - السيدة/ نجيه سراج - الموجهة العامة للغة الفرنسية بوزارة التربية والتعليم - عضوا .
 - الأستاذ الدكتور/ ابراهيم نجا - وكيل جامعة الازهر - عضوا .

- الأستاذ الدكتور/ أحمد عبيد — رئيس قسم التربية المقارن
بجامعة الازهر — عضوا •
- الأستاذ/ محمود عمران — السكرتير المساعد للشعبة القومية
لليونسكو — عضوا •
- السيدة/ ميرفت التلاوى — السكرتيرة الثانية للبعثة الدائمة
فى جنيف — عضوا •

وقد حضر المؤتمر ٩٦ وفداً ، يمثلون : ١٦ دولة ، وثمانى
منظمات تابعة للأمم المتحدة ، وأربع منظمات حكومية اقليمية ،
و ٣٤ منظمة غير حكومية ، واثنان من منظمات التحرير
الافريقية • وكان عدد أعضاء الوفود ٣٢٣ عضواً ، وثمانية
أعضاء عن منظمات الأمم المتحدة ، وخمسة أعضاء عن المنظمات
الحكومية الاقليمية ، و ٤٠ عضواً عن المنظمات غير الحكومية ،
واثنان عن منظمات التحرير الافريقية ، كما حضر المؤتمر ٦١
مراقباً •

وكانت الدول العربية التى اشتركت فى المؤتمر هى :
الجزائر — المملكة العربية السعودية — البحرين — جمهورية
مصر العربية — اتحاد الامارات العربية — العراق — الأردن —
الكويت — ليبيا — المغرب — عمان — قطر — السودان — تونس
— اليمن الديمقراطية الشعبية •

كما حضر المؤتمر كمراقبين : المنظمة العربية للتربية
والثقافة والعلوم ، ومنظمة التحرير الفلسطينية •

٢ - الاعداد السابق لانعقاد المؤتمر :

١ - أعد المركز القومى للبحوث التربوية تقريراً عن تطوير المناهج الدراسية بمراحل التعليم العام ، ودليلاً للمركز القومى ، وتقريراً عن الدور المتغير للمعلم فى مصر ، وأثره على اعداده وتدريبه .

٢ - أعد جهاز التوثيق التربوى - التابع للمركز القومى للبحوث التربوية - وثيقة عن تطور التربية والتعليم فى مصر خلال العامين الأخيرين ، مابين دورتى المؤتمرالسابقة والحالية .

٣ - عقد أعضاء الوفد برئاسة الاستاذ/ الدكتور فؤاد البهى السيد ، عدة اجتماعات ناقشوا خلالها الوثائق التى أمكن الحصول عليها والخاصة بالمؤتمر ، وكذلك تمت دراسة الوثائق المصرية المتصلة بالموضوع . وانتهى المجتمعون فيها الى كتابة تقارير مختصرة عن الوثائق المختلفة وابراز الاتجاهات العامة الرئيسية التى ينبغى التركيز عليها أثناء اجتماعات المؤتمر .

٤ - تمت دراسة نظام العمل داخل المؤتمر خلال مدة انعقاده ، والموضوعات الاساسية التى سوف يتعرض لها ، واللجان الرئيسية التى سوف ينقسم اليها ، كما تم تقسيم الأعضاء على اللجان المختلفة .

٣ - الوثائق المصرية المقدمة للمؤتمر :

- تقرير بشأن تطوير المناهج الدراسية بمراحل التعليم العام ٧٥/٥٢ « باللغة العربية » .

- دليل المركز القومى للبحوث التربوية « باللغة الانجليزية » .
- تقرير عن الدور المتغير للمعلم فى مصر ، وأثره على اعداده وتدريبه « باللغة الانجليزية » .

٢ - تقرير عن تطوير التربية والتعليم فى جمهورية مصر العربية عن عامى ٧٣/٧٤ ، ٧٤/٧٥ « باللغة العربية ، والانجليزية ، والفرنسية » .

٤ - نشاط وفد مصر فى المؤتمر :

ألقى رئيس الوفد كلمة تناولت عرضا موجزا للمعالم الرئيسية والمنجزات التربوية التى تمت فى السنتين الماضيتين فيما بين دورتى انعقاد المؤتمر . وبين أثر هذه المنجزات على الدور المتغير للمعلم ، وعلى التنبؤات المتوقعة للاستيعاب الكامل للتلاميذ حتى سنة ١٩٨٥ . وأشار الى مد سن الالتزام حتى نهاية المرحلة الاعدادية ، أى نهاية الصف الدراسى الثامن أو التاسع .

٥ - حضر أعضاء الوفد جميع جلسات المؤتمر الصباحية والمسائية طوال مدة انعقاده ، وشاركوا فى المناقشات والمداولات المختلفة التى تناولت المسائل الرئيسية المعروضة ، وحرصوا على استيعاب كل ما عرض من أفكار وآراء ، ومناقشتها فى اجتماعات خاصة يدعو لها رئيس الوفد .

٦ - اتبع الوفد نظاما كان يجتمع بمقتضاه صباح كل يوم لمناقشة جدول الأعمال ، والمسائل المعروضة ، وتوزيع العمل على الاعضاء ، والمواقف التى ينبغى الالتزام بها بشأن المسائل المختلفة . كما كانت هناك اجتماعات مسائية منتظمة لاستعراض ما استجد من أفكار واتجاهات ، وما ظهر من مشكلات داخل المؤتمر . وكتابة تقرير يومى عن نتائج نشاط الوفد ، تمهيدا لكتابة التقرير العام .

٧ - حضر رئيس الوفد اجتماعات مكتب المؤتمر ، وأسهم فى مناقشة موضوع « التجديد فى التربية » ، وألقى كلمة جمهورية

مصر العربية بالنسبة لهذا الموضوع، وفيها أوضح أهم مجالات التحديث ومشروعاته. كما اشترك في هذه المجموعة «السيمينار» الدكتور محمد الهادى عفيفى عضو الوفد بالتعليق على كلمات الوفود .

— وفى «لجنة الدور المتغير للمعلم» اشترك الدكتور ابراهيم نجا فى القاء كلمة عن دور الأزهر فى اعداد المعلم ، وأهمية الجانب الروحى فى هذا الاعداد ، كما اشترك الدكتور احمد حسن عبيد فى هذه اللجنة بالتعليق والمناقشة .

— وفى لجنة « التصنيف الدولى المقنن للتعليم » ، تناوب الدكتور فؤاد البهى ، والاستاذ حليم جريس ، والدكتور محمد عبد الهادى عفيفى الحضور والمناقشة ، حيث أسهموا فى ابراز أهمية التصنيف ، واقتراح التعديلات التى تجعله مناسباً لظروف البلاد العربية .

— حرص الوفد على تنسيق جهوده مع الدول العربية ، من أجل توحيد الاتجاهات ، والاتفاق على المشكلات التى يمكن إثارتها ، والمواقف التى يمكن اتخاذها بشأنها . وكان من أثر ذلك ، اتفق الوفود على عرض وجهة نظر عربية واحدة بشأن قضية : تعليم العرب فى الأراضى المحتلة ، والتنديد بسياسة اسرائيل فى هذا الشأن ، وتفنيد ادعاءاتها المغرضة .

— كما اشترك وفد مصر فى اعداد كلمة الوفود العربية التى أُلقيت فى نهاية المؤتمر ، وتناولت انطباع هذه الوفود ، وأشارت الى مغزى المؤتمر من وجهة النظر العربية . وقد اشترك الوفد أيضا — مع الوفود العربية الأخرى — فى ترتيبات اعداد حفل استقبال لجميع أعضاء المؤتمر ، بمناسبة اختيار رئيس وفد مصر كممثل للوفود العربية ، وبمناسبة اقرار استخدام اللغة العربية كلفة عمل فى المؤتمر ، والمؤتمرات القادمة .

- اشترك الوفد فى مناقشة اللجنة المسئولة عن اعداد مشروع تقرير المؤتمر وتوصياته ، واقتراح بعض التوصيات، وعدد من التعديلات الأساسية . ومن ذلك اقتراحه توصية بتخصيص عام لمناقشة شئون المعلم فى العالم ، يسمى « العام الدولى للمعلم » .

٥ - الأفكار والاتجاهات التربوية الرئيسية للمؤتمر :

أولا : تيسير التعليم :

أكد المؤتمر أن تيسير التعليم واقرار حق كل مواطن فى الفرص التعليمية ضرورة لكافة المجتمعات ، وبخاصة المجتمعات النامية - وفى هذا المجال برزت أهمية تيسير التعليم فى مستوى المرحلة الأولى كحد أدنى، ونقطة انطلاق أساسية لتحقيق التعليم المستمر . ومن توصيات المؤتمر فى موضوع التيسير :

- الاهتمام بالتعليم فيما قبل المدرسة ، وتوفير الامكانيات الفنية والمادية له .

- اطالة اليوم المدرسى ، والعودة لليوم الكامل .

- رفع سن الالتزام فى ضوء الامكانيات المتاحة لكل بلد .

- توفير الوسائل المساعدة تيسيرا للتلاميذ ، والقضاء على المواقف الاقتصادية والاجتماعية التى تعوق الكثير منهم عن متابعة الدراسة مثل : توفير التغذية ، ووسائل الانتقال ، المساكن .

- تعاون جميع قطاعات الخدمات مع قطاع التربية فى تحمل مسئولية تيسير التعليم .

- دراسة الوسائل الحقيقية التى تمكن من ربط المدرسة بالمجتمع ، بصورة فعالة ووظيفية ، وجعل البيئة معملا للمدرسة ، وتمكين المدرسة من ناحية أخرى من تطويرها .

- العناية بالمناطق النائية وبالفئات المحرومة سواء فى المناطق الريفية أو البدوية .

- لابد من احداث توازن بين : مطالب الفرد ، ومتطلبات المجتمع ، فى ضوء الامكانيات المتاحة .

- لابد من تطبيق نظام دقيق للتوجيه التعليمى حتى لا يحدث فاقد فى التعليم .

- القضاء على الفواصل والحواجز المختلفة بين التعليم العام والتعليم الفنى والمهنى . وقد تعددت الاقتراحات والبدائل فى هذا المجال ، ومن ذلك اقتراح ايجاد المدرسة الثانوية ذات الشعب المهنية ، واقتراح المدرسة الشاملة ، واقتراح نظام مرن يسمح بانتقال الطالب من نوع الى آخر من أنواع التعليم الثانوى ، واقتراح نظام للتوجيه، بحيث يوجه الطالب لما يناسب ميوله وقدراته، فى ضوء متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومنها اقتراح بالتوسع فى مواد الاختبار ، ا جانب قاعدة أساسية من المواد الاجبارية ، مع الأخذ فى الاعتبار دوافع الطالب وميوله ومتطلبات التنمية، ومنها ايضا اعادة النظر فى العلاقة بين التعليم الثانوى والتعليم العالى .

- النظر فى تيسير التعليم العالى فى ضوء اعتبارات أساسية أهمها : امكانيات الدولة المادية وحاجات المجتمع ، وحاجات التنمية الحاضرة والمستقبلية ، والتوجيه السليم لنوع التعليم العالى الذى يناسب الطلاب . وقد تعددت المقترحات بشأن صورة التعليم العالى ونظام الالتحاق به ، ومن ذلك تيسير القبول عن طريق زيادة المنح للقادرين عليه ، وتوفير الخدمات الجامعية ، وانشاء نظام التعليم بالمراسلة ، وايجاد نظام التعليم على فترات والذى يجمع فيه الطالب بين الدراسة والعمل ، واثاحة الفرصة للقادرين على التعليم

العالي من خريجي جميع المدارس الثانوية الأكاديمية والفنية،
والإفادة من الوسائل الحديثة كالإذاعة والتليفزيون . وفوق
هذا كله إعادة النظر في أهداف التعليم العالي ووسائل
التقويم فيه بحيث يحقق للمطالب نموا متكاملا من الناحية
العلمية والنفسية والخلقية ، وبحيث يزوده بالاتجاهات
الفكرية اللازمة للابتكار والتجديد وتطبيق الحقائق
وتوظيفها ، فضلا عن تزويده بالقدرة على البحث والاستمرار
في التعليم ذاتيا .

وقد برزت من المناقشات عدة مشكلات تعترض طريق
التيسير في التعليم ، وتختنق بها الدول النامية . وهي مشكلات
جديرة بالبحث والاستقصاء في ضوء الظروف المحلية لكل منها،
وامكانية التعاون بينها وبين المنظمات الاقليمية والدولية في
سبيل حلها . ومن أهم هذه المشكلات :

- مشكلة تمويل التعليم ، ورصد الميزانيات اللازمة لتيسيره ،
في كافة مستوياته وأنواعه ، فهناك دول نامية قليلة الموارد
وتحتاج الى معونات ومساعدات ، وهناك دول نامية كثيرة
الموارد وتحتاج الى ترشيد لحسن استغلالها وإفادة غيرها .
- مشكلة عدم توافر الاطارات الفنية التي تحقق للتعليم ادارة
سليمة وأساليب حديثة .
- مشكلة توفير المعلمين المؤهلين تأهيلا علميا ومهنيا بالنسبة
لجميع المستويات ، حيث أدى التوسع السريع في التعليم
لمسايرة النمو السكاني في الدول النامية الى عجز في
هيئات التدريس .
- مشكلة عدم توفر المباني المدرسية نتيجة التوسع السريع ، مما
يتطلب التفكير في وسائل جديدة تخرج عن المألوف ، لتقابل
الاحتياجات النامية والميزانيات المحدودة .

— مشكلة النهوض بالريف ، وتزويده بالخدمات التعليمية المناسبة لظروف البيئة الطبيعية والحضرية ، والتي ينبغي أن تعمل على رفع مستوى هذا الريف للقضاء على تخلفه والتمييز بينه وبين الحضر .

— مشكلة طرق وأساليب التدريس ، حيث أنها تعد من أهم وسائل تيسير التعليم وتحقيق فاعليته ، فعلى الرغم من النظريات والمبادئ الحديثة فى هذا المجال إلا أن التطبيق يعد متخلفا عن النواحي النظرية .

ثانيا : التجديد فى التعليم :

كان الاتجاه العام فى المؤتمر أن التجديد فى التربية أصبح ضرورة للأنظمة التعليمية فى البلاد النامية على السواء — على الرغم من التفاوت بينها فى الامكانيات ، والمستويات الحضارية، والمشكلات — وذلك على ضوء التحديات والمطالب التى تواجهها هذه الأنظمة . وقد أكدت جميع الوفود أن التجديد ليس عملية ترميم لنظم قائمة ، وإنما هو نظرية جديدة شاملة لتغيير نظمها التعليمية . ومن هنا فقد كانت الافكار والاتجاهات الأساسية فى هذا المجال كالاتى :

١ — ان التجديد لا ينبغي أن يكون غاية فى ذاته ، وإنما هو عملية متكاملة فى السياسة التعليمية . وتوجيهه يتطلب استراتيجية كاملة ، تستوعب المشكلات المختلفة التى تكمن فى النظام التعليمى ، والتى ينبغي مواجهتها . وعلى ذلك فإن أهداف هذه الاستراتيجية تنطوى على أبعاد كمية ونوعية على السواء ، وتشمل التغيير والتحديث فى البيئة التعليمية ، والمحتوى ، والبرامج ، والطرق ، والوسائل المختلفة ، وأساليب التقويم .

٢ - ان التجديد لابد أن يبدأ من الاسس العلمية السليمة حيث توجد هناك فجوة واضحة بين النظريات والأفكار التربوية من ناحية ، وبين واقع الأنظمة التعليمية من ناحية أخرى، ولهذا أكد المؤتمر ان الاخذ بالبحث العلمى والتجريبى الميدانى هو الطريق السليم لسد هذه الفجوة .

٣ - ان ضمان نجاح التجديد يرتكز على وجود رأى عام مستنير، من جانب القادة والمسؤولين والاباء والمعلمين والتلاميذ ، ومن هنا لابد أن تلعب وسائل الاتصال والاعلام دورا فعالا فى تبصير الرأى العام وتوجيهه .

٤ - أجمع أعضاء المؤتمر على أن الدور الأساسى فى التجديد ، ينبغى أن يضطلع به المعلمون . وقرر المؤتمر أن الادارة التعليمية الحديثة - التى يتسم نظامها بالجمع بين المركزية واللامركزية ، والذى يتيح حرية الحركة للمدارس والادارات والأقسام التعليمية - كفيلة بأن تدفع التجديد فى الاتجاه السوى .

٥ - ولاهمية هذين العاملين - المعلم والادارة - أكد المؤتمر ان نقطة البدء فى التجديد ، هى كليات ومعاهد اعداد المعلمين وبرامج تدريبهم فى أثناء الخدمة . وذلك فضلا عن ضرورة تطوير الأنظمة الادارية ، واتاحة فرص التنمية المهنية للقائمين على الادارة التعليمية فى شتى مستوياتها .

٦ - وكان للتقويم مكانة أساسية فى اهتمام أعضاء المؤتمر ضمانا لتحقيق عائد مناسب ، واستمرارا لعمليات التطوير فى ضوء تقويم يتصف بالشمول والتكامل .

٧ - وقد أشار كثير من أعضاء الوفود الى مجالات متعددة للتجديد ، منها اطالة مدة التعليم الاجبارى وما يتطلبه

ذلك من طرق جديدة ، وأنظمة تعليمية جديدة ، واشتراك المعلمين والطلاب وأولياء الأمور فى وضع المناهج، وفى ادارة التعليم ، وربط العملية التربوية باحتياجات البيئة ومطالبها ، وربط التعليم الفنى بالتعليم العام فى ضوء مفهوم التنمية الشاملة ، وتطوير نظم التقويم والاختبار، والتوجيه التعليمى فى مجال العلاقة بين التعليم الثانوى بأنواعه المختلفة والتعليم العالى والجامعى .

٨ - وقد أوضح الأعضاء من الدول النامية أن التجديد فى بلادهم يتطلب المعاونة وتبادل الرأى ، فى مجالات أساسية مثل : التمويل ، والتدريب ، واعداد المعلم ، والطرق ، والوسائل ، والتوثيق ، والاحصاء .

ثالثا - التعليم المستمر :

لاحظ أكثر الأعضاء أنه على الرغم من أن مفهوم التعليم المستمر قد طرح منذ عقدين ، وأن كثيرا من الدراسات النظرية قد تناولته بالبحث ، وأنه يجد قبولا عاما فى كل مكان ، الا ان هذا المفهوم مازال غامضا ويحتاج الى كثير من المناقشة والبحث، ولذلك اقترح أن يكون التعليم المستمر هو الموضوع الرئيسى للمؤتمر القادم . وفيما يلى أهم الاتجاهات والأفكار التى برزت فى هذا الشأن أثناء انعقاد جلسات المؤتمر :

١ - أن التعليم المستمر هو اتجاه عام ، يتضمن نظرة جديدة الى وظيفة المؤسسات التربوية ، وطرق التدريس ، ووسائله، كما يتضمن أيضا نظرة جديدة الى المتعلم نفسه . فالمؤسسات التربوية ينبغى أن تتعاون مع غيرها من مؤسسات المجتمع، تحقيقا لنمو الفرد وتمكينه فى متابعة الجديدم التطورات فى مجال المعرفة والمهارة . وأن المتعلم لاينبغى أن تتوقف جهوده عند مستوى انقضاء مدة تعليمه ، وانما يجب أن

يستمر تزويده بالمهارات ، مع تجديد خبراته ومعلوماته
وتطوير أساليب حياته •

٢ - أن المرحلة الابتدائية ينبغي أن تكون بداية حقيقية لتمكين
الفرد من التعليم المستمر • وهذا يتطلب إعادة النظر في
برامج هذه المرحلة ، وطرق التدريس فيها ، ووسائل
تقويم التلاميذ •

٣ - أن مفهوم التعليم المستمر ينبغي أن يتضمن نظرة جديدة
الى اعداد المعلم وتدريبه ، حيث أنه العامل الأساسى فى
تعليم الكبار والصغار على حد سواء •

٤ - أن تعليم الكبار ينبغي أن يتخذ مفهوما جديدا فى ضوء
التعليم المستمر ، فهو لا ينبغي أن يقف عند مجرد محو أمية
الكتابة والقراءة ، أو مكافحة الأمية الوظيفية ، وانما
ينبغي أن يتسع ليتضمن برامج وظيفية مستمرة لجميع
الكبار ، على اختلاف مستوياتهم التعليمية والثقافية •

٥ - أكد أعضاء المؤتمر أهمية الدور الخاص بوسائل الاعلام
والاتصال فى مجال التعليم المستمر •

٦ - تعددت الاشارات لبعض الضمانات التى تمكن الفرد من
الاستمرار فى التعليم مثل : حق الفرد فى الحصول على
أجازات دراسية بمرتب ، وتنويع البرامج أمام مختلف
الاستعدادات والميول وقدرات الدارسين ، واقرار حوافز
متعددة تشجع مختلف الأعمار على الاستمرار فى تطوير
تعليمهم ، وتعديل نظام التقويم والامتحانات ، والانتقال
من مرحلة الى أخرى من مراحل التعليم ، واسهام النقابات
والجمعيات والروابط فى عمليات التعليم المستمر •

رابعاً : الدور المتغير للمعلم :

أما عن الدور المتغير للمعلم ، وتأثيره فى الاعداد لمهنة التعليم ، وفى تدريب المعلمين أثناء الخدمة - فقد ناقشه المؤتمر من خلال أساسين عريضين هما :

(أ) فيما يختص بالدول النامية : -

١ - ما يزال اعداد المعلمين فى الدول النامية للعمل بالمرحلة الابتدائية متواضع فى جملته ، فمعاهد اعداد المعلمين لهذه المرحلة تختار تلاميذها من بين الذين أكملوا الدراسة الابتدائية أو المتوسطة ، وفى حالات قليلة تختارهم من بين من أكملوا الدراسة الثانوية .

٢ - ليست هناك مستويات متعارف عليها بالنسبة لمن يدرسون بمعاهد اعداد معلمى المرحلة الابتدائية .

٣ - ترى بعض الدول النامية أن وظيفة المعلم أو مهمته ينبغي أن يعاد تحديدها بطريقة تساعد المعلم على أداء وظيفته .

٤ - نظرا للحياة السائدة فى المجتمعات الريفية ، فإن الدول النامية تعلق أمالا كبرى على دور المعلم ، وتعتبر أن احدى ووظائف المعلم فى الريف هى : التبشير بالمكتشفات العلمية ووسائل الانتاج الحديثة ، وجعلها معروفة ومألوفة فى المحيط الريفى .

٥ - اتجه كثير من ممثلى الدول النامية الى الحديث عما تتطلبه ظروف الحضارة المعاصرة من المعلم ، من حيث ضرورة تغيير طريقته فى التفكير ، ومن حيث ضرورة أن ينظر الى نفسه باعتباره مؤثرا - أو عاملا - فى احداث التغيير الاجتماعى المطلوب .

٦ - فى بعض الدول النامية تمتد التطلعات التربوية للشعوب ، ويمتد ما يعلقونه من آمال على المعلم وعلى المدرسة ، امتدادا يتجاوز امكانات المدرسة وامكانات الدولة •

٧ - فى بعض الدول النامية يتم تدريب المعلمين فى أثناء الخدمة وفقا لتصورات السلطة التربوية ، ودون اعتبار لمستوى المدرسين وحاجاتهم الفعلية ، وطبيعة المشكلات الميدانية التى تواجههم •

٨ - نظرا للتكاليف والاعباء المالية التى يتطلبها تدريب المعلمين فى أثناء الخدمة - فان هذا التدريب فى معظم الدول النامية يقتصر على أعداد محدودة من المعلمين •

(ب) فيما يتصل بالدول المتقدمة : -

١ - ترى بعض الدول المتقدمة ضرورة العمل على تخفيض عدد التلاميذ فى الفصول، وفى ذلك عون للمدرسين على تطبيق الطرق التربوية الحديثة ، وعلى إتاحة فرص الابتداع والابتكار أمامه •

٢ - تواجه الدول المتقدمة صعوبات لا تعرف كل أبعادها ، وهى تعد الأجيال الجديدة لحياة مستقبلية ، لا تدرى كثيرا عن صورتها • وهذا أمر ينبغى أن تكون له انعكاساته على أعداد المعلمين وعلى تدريبهم أثناء الخدمة •

٣ - فى الدول المتقدمة يتصف أغلب سلوك الشباب بالتمرد ، وتحدث بالفعل تغيرات فى طريقة الحياة • وهذا أمر ينبغى أن تكون له ضوابط ، من بينها ما يقوم به المعلمون •

٤ - فى بعض الدول المتقدمة يوجد فرق بين الوضع العام للمعلمى المرحلة الابتدائية والوضع العام لمدرسى المرحلة الثانوية • وتأمل هذه الدول أن تعمل على التقريب بين مستويات المعلمين فى جميع المراحل ، وكذلك بين أجورهم •

٥ - أشارت بعض الدول المتقدمة الى العلاقة بين التربية والمجتمع ، والى أن المدارس تعمل فى حدود الاطار القومى العام مقدمة خدماتها لمختلف القطاعات . وهى ترى أن من معوقات ذلك عدم ترك الحرية الكافية للمدرس فيما يقدم الى تلاميذه ، فهو مقيد بمنهج فرضت عليه من خارج المدرسة . وتطالب الدول باتاحة مزيد من الفرص للمعلم كى يمارس حريته ، بل بمزيد من السلطة فى الحياة المدرسية ، وفيما يقدم الى التلاميذ . كما تطالب بأن تعمل السلطات التربوية على تطوير معرفة المدرسين، وتحديد نوع النشاط الذى يوكل اليهم فى ضوء تخصصاتهم .

٦ - أشارت بعض الدول الاشتراكية الى أن اعدادالمعلم، وتدريب المعلمين فى اثناء الخدمة ، أمر يتم فى حدود الاطار السياسى والفلسفة الاجتماعية للدولة ، والى أن هناك مقررات سياسية وفلسفية ضمن برامج اعدادهم تساعد المعلمين على زيادة الامام بدورهم . كما أشارت هذه الدول الى التسهيلات التى تجعل التدريب فى اثناء الخدمة يصل الى كل فرد ، فهناك البرامج الدورية ، وهناك الأجهزة والمكتبات ، والأدوات التى يمكن الاستعانة بها على تحصيل المعرفة أو تجديدها .

٧ - أشارت بعض الدول المتقدمة الى أن الاعتمادات التى تخصص للتربية - والتى يطرد التوسع فيها - تقصر دون المتطلبات اللازمة للتربية ، بسبب رفع السن الالزامى، وتيسير التربية ، والتوسع فى اعداد المعلمين . مما يترك فرصة محدودة للتوسع فى تدريب المعلمين فى اثناء الخدمة ، وتطوير برامج التدريب ذاتها .

٨ - أشارت بعض الدول المتقدمة الى أن تدريب المعلمين في أثناء الخدمة ، ينبغي أن تشرف عليه أكاديمية أو هيئة عليا تحدد محتواه ، وتختار الذين يقومون عليه .

خامسا - التصنيف الدولي المقتن للتعليم :

تكونت اللجنة الخاصة بالتصنيف الدولي المقتن للتعليم من وفود تمثل ٢٣ دولة ، من بينها مصر . وقد تولت مناقشة التصنيف المقترح ، كما ورد بالوثيقة رقم ٧/٢٥ ، والذي استغرق اعداده خمس سنوات . وكان من أهم الأفكار والآراء والتوصيات التي ناقشتها اللجنة ، وتم الاتفاق عليها ، ما يلي :

١ - ان الهدف من هذا التصنيف وضع النشاط التعليمي على أسس علمية ، لمقابلة التصنيف المهني للوظائف والاعمال . وكان ذلك تأكيدا لما دعت اليه هيئة العمل الدولية حتى يساير التصنيف التعليمي التصنيف المهني .

٢ - ان هذا التصنيف يتطلب تصنيف المهارات التعليمية ، وهو ما تسعى اليه منظمة العمل الدولية ، ومنظمة اليونسكو .

٣ - الاتفاق على اعتبار التصنيف الدولي المقتن أداة أساسية لجميع البيانات والاحصاءات ، والعمل به في البلاد المختلفة عند اجراء المقارنات ، أو متابعة التطوير .

٤ - الاتفاق على أهمية التصنيف في عمليات التخطيط والبحث والتوثيق ، وتبادل المعلومات والبيانات ومعادلة الشهادات والبرامج التعليمية .

٥ - ادراك أهمية التصنيف في مجال التعليم ، من حيث علاقته باعداد القوى البشرية ، والاحتياجات الاقتصادية المتطورة في البلاد المختلفة .

٦ - الاتفاق على المعايير العامة المستخدمة بالنسبة لمجالات التعليم ومراحلها ، كمؤشرات أساسية في التصنيف ، مع تأكيد

الحاجة الى دراسة المعايير الأخرى المتاحة التي يمكن استخدامها في التمييز بين مراحل التعليم العالي ، وذلك في ضوء تجربة تطبيق هذا التصنيف ، ومن خلال الدراسات المتخصصة في هذا الشأن .

٧ - توصية الأعضاء بأن يكون هذا التصنيف الدولي أساسا في معالجة الاحصاءات التربوية على المستوى الدولي، واستخدامه في الأغراض التعليمية على المستوى الوطني . وأن تقوم البلاد المختلفة بامداد منظمة اليونسكو - عند اللزوم - بمواصفات نظامها التعليمي وبيان العلاقات بينها وبين هذا التصنيف ، ليتسنى استخدام هذه المواصفات في مطبوعات اليونسكو .

٨ - توصية الأعضاء بأن يقوم اليونسكو بتزويد الدول الأعضاء بالمساعدة الفنية ، من أجل تحسين عمليات التصنيف المطلوبة في المجالات المختلفة . وبخاصة تحديد المستويات والمعايير المتعلقة بتطبيق التصنيف في التعليم العالي ، وتعليم الكبار .

٩ - مراجعة التوصية التي صدرت عام ١٩٥٨ عن المؤتمر الدولي للتربية ، والمتعلقة بالتقنين الدولي والاحصاءات التربوية ، مع اقتراح بأن يبدأ اليونسكو باعادة صياغة هذه التوصية من جديد بحيث تتفق مع المعايير الجديدة للتصنيف الدولي المقنن للتعليم .

سادسا - أهم توصيات المؤتمر :

(أ) مكانة العاملين في ميدان التعليم :

١ - يجب أن نسلم بأن المكانة الاجتماعية والاقتصادية «المادية» للمعلمين ، وكذلك مستوى تقدير دورهم - هي أمور هامة تتعلق بالتقدم والتطور الكيفي والكمي للتعليم .

كما يجب توجيه العناية الى مكانة ووضع المدرسات ،
وفرصهن فى مجال التربية والتعليم ، خاصة فيما يتعلق
بإعادة اندماجهن فى الخدمة التعليمية - بعد غياب كان
سببه ما ألقى عليهن من مسئوليات عائلية .

٢ - ومع ذلك فإنه من المرغوب فيه أن تسمح التطورات والتكيف
الذى يطرأ على مكانة المعلمين الادارية والاجتماعية
والاقتصادية والفنية - بالنسبة للمتطلبات الجديدة - أن
تسمح باتساع المجال ، بما يجعل الوظيفة التعليمية ميسرة
وفى متناول عدد أكبر وأشمل من الافراد الاكفاء المتاحين
فى المجتمع ، على الأقل ليشاركوا على أساس جزء من
الوقت فى الأنشطة التعليمية .

٣ - ولهذا الهدف ، فإنه من المرغوب فيه أن يمنح المركز الادارى
والاجتماعى والاقتصادى لهؤلاء المتخصصين ، بما يتناسب
ويتلائم مع الدور الذى يتصدون له ، وجسامة الوظيفة
التي يقومون بأعبائها .

(ب) معلمو المعلمين :

١ - مهما كانت الأهداف التى ترمى الى تطوير واصلاح عملية
تدريب المعلمين ، فإن تحقيق هذه الاهداف عمليا سيعتمد
الى درجة كبيرة - على الجودة والقدرة على المبادرة التى
يتميز بها من يستدعون للمشاركة فى عملية التدريب .
ولكى يتمكن معلمو المستقبل من الالمام بواجباتهم ، فلا بد
أن يتوفر لدى معلمى المعلمين بدورهم القدرة والكفاية فى
النواحى النفسية والعلمية والأكاديمية والعملية ، حتى
يكونوا قادرين بدورهم على تنشئة تلاميذهم من معلمى
المستقبل على نفس النمط .

٢ - ان اعداد معلمى المعلمين يعتبر - بصدق - موضوع حساس وهام ، يتعلق باستراتيجية التطور التعليمى . وهو بالتالى يبرر قيام الجامعات أو المعاهد المتخصصة بهذه المهمة . ان الموارد التى تخصص لاعداد معلمى المعلمين يجب أن تتضاعف . كما يجب بذل عناية أكبر نحو توفير فرص منتظمة ، تمكن معلمى المعلمين من أن يسايروا - باستمرار - التطورات الحديثة فى مجال التربية ، والطرق المستحدثة ، والاساليب الجديدة الخاصة بمهنتهم .

٣ - ان على « معلمى المعلمين » أن يكونوا من الكفاية بحيث يمكنهم اعداد المعلمين ، والاعضاء الآخرين العاملين فى الحقل التربوى ، ليمارسوا التخصصات المتنوعة والوظائف الموجودة فى الميدان التعليمى ، وليكتسبوا الايجابية فى عملهم . ان معلمى المعلمين عليهم أن يكونوا فى مركز يمكنهم من أن يكسبوا المعلمين الاتجاه الصحيح نحو التجديد ، ونحو مداومة التعليم طوال الحياة .

(ج) التعاون فى تدريب المعلمين :

١ - يجب أن يقوم التعاون فى ميدان تدريب المعلمين الاساسى أثناء الخدمة على مستويات ثنائية وإقليمية ودولية . ولهذا التعاون تأثير يتلخص فيما يلى :

(أ) لتعزيز خطوات التنفيذ فى السياسات والخطط الخاصة بتدريب المعلمين قبل الخدمة واعادة تدريبهم أثناءها . وكذلك تلك الخاصة باعداد وتدريب المتخصصين الآخرين على جميع المستويات ولجميع أنواع التعليم ، حتى تتمكن النظم التربوية من أن تساهم بشكل أفضل نحو التقدم الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى والاجتماعى والثقافى .

(ب) لتسهيل وضع البرامج والأنشطة الخاصة بتدريب المعلمين ومعلميهم ومختلف المتخصصين -سواء العاملين على أساس بعض الوقت أو كله ، وهم الذين يحتاج اليهم لتحسين التعليم النظامي وغير النظامي على جميع المستويات •

(ج) لتشجيع البنية التعليمية والبرامج والطرق التي تسهل ادخال التجديدات الملائمة في التدريب الاساسي والمستمر - لكل من يطالب بالقيام بأية مسؤوليات تعليمية •

(د) لتشجيع الدول الاعضاء على جمع واستيعاب كل المعلومات الممكنة عن سياستها وخططها ، وفيما يتعلق بتدريب المعلمين ، وكذلك للقيام بدراسة السياسات الفردية واجراء دراسات مقارنة لهذه السياسات والخطط •

(هـ) لتشجيع اجراء المزيد من الدراسات المقارنة حول ميدان تدريب المعلمين ، وأثره على تطور التربية • والعمل على وضع الاستراتيجية الملائمة في ميدان تدريب المعلمين ، وتكثيف السياسات الخاصة بتقديم المساعدة الاقليمية والدولية في هذا المجال •

٢ - يجب على المنظمات الاقليمية والدولية والمهتمة بتدريب العاملين بحقل التربية والتعليم -وعلى الأخص : اليونسكو، المكتب الدولي للتربية - المساعدة على اقامة شبكة عالمية من مراكز التوثيق والاستعلامات ، لتنشيط ومساندة الحركة التجديدية التي تنفذ في الدول المختلفة ، مع التركيز على تبادل المعلومات الخاصة بالتجديدات والمستحدثات بين المؤسسات والادارات المسؤولة عن التدريب الاساسي والمستمر للهيئات التعليمية •

٣ - ان اليونسكو مدعوة لأن تعطى الاولوية من خلال برامجها لمثل هذه الموضوعات الهامة والمتعلقة بتدريب العاملين في مجال التربية كما ذكرت في هذه التوصيات . وعليها أن تبحث عن استراتيجية جديدة ، ودور ، ووظيفة ، لهؤلاء العاملين في حقل التربية . وكذلك فان من واجبها الاهتمام بموضوع التربية المستمرة ، والمساهمة على نطاق واسع في تدريب الافراد الآخرين غير المعلمين النظاميين في حقل التعليم . الخ .

ويصبح من الواجب على اليونسكو بشكل خاص أن تزيد من تيار التحرك الدولي المنسق ، لمساندة الدول النامية في محاولاتها تقديم نظم مبتكرة للتدريب المستمر لمدرسيها .

٤ - وأنه لمن المستحسن كذلك، أن تقوم اليونسكو بالتعاون مع السلطات التعليمية ذات الكفاية بالدول الأعضاء - بدراسة امكانية توسيع نطاق هذه التوصيات الخاصة بمكانة المعلمين، بحيث تغطي أنواعا متعددة من العاملين بحقل التعليم على أساس كل الوقت أو بعض الوقت .

٣ - مشاركة وفد مصر فى الندوة التربوية العالمية السابعة ببرلين

عقدت فى الفترة من ٢٠/٩ حتى ٢٧/٩/١٩٧٦ ببرلين عاصمة جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، الندوة التربوية العالمية السابعة ، التى نظمتها وزارة التعليم الشعبى ، ولجنة اليونسكو فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية . وقد ضمت هذه الندوة بعض وزراء وكبار رجال التربية والتعليم الذين يمثلون أربعين دولة من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، فضلا عن ممثلى منظمة اليونسكو .

وقد ناقشت الندوة موضوع « مسئولية المعلم الاجتماعية فى تطوير الشخصية المتكاملة » . وجاء هذا الموضوع متفقا مع برنامج هيئة اليونسكو لعامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ - ومع التوصيات التى اتخذت فى الاجتماع الخامس والثلاثين لمؤتمر التعليم التابع لمركز التربية الدولى .

وكان وفد مصر فى هذه الندوة ، برئاسة السيد الدكتور يوسف خليل يوسف ، مدير عام الأمانات الفنية بالمركز القومى للبحوث التربوية ، وعضوية الأستاذ حسن الهراس مدير عام دور المعلمين بوزارة التربية والتعليم . وقدم الوفد ورقة عمل فى موضوع الندوة ، وشارك فى كافة مناقشاتها ، وكذلك فى وضع توصياتها وبيانها الختامى . هذا بالإضافة الى جمع كافة البيانات والخبرات عن المدرسة البوليتكنيكية فى ألمانيا الديمقراطية للاستفادة منها فى التجربة المصرية .

ثامنا
الاسهامات في مجال التوثيق التربوي

الاسهامات فى مجال التوثيق التربوى

اولا : الرد على الاستبيانات :

قام جهاز التوثيق التربوى فى المركز القومى للبحوث التربوية ، بالرد على الموضوعات الآتية :

- ١ - الاستبيان الخاص بالاستحداث أو التجديد .
- ٢ - الاستبيان الخاص بالتعرف على أوضاع التخطيط والبحوث والاحصاء والمناهج .
- ٣ - الاستبيان الخاص بأجهزة التوثيق ، والاعلام التربوى العربى .
- ٤ - الاستبيان الخاص بأوضاع الأمية فى البلاد العربية .
- ٥ - الاستبيان الخاص بتعليم اللغات الأجنبية فى ج . م . ع .
- ٦ - الاستبيان الخاص بمشكلة الجهل فى الدول الاسلامية .
- ٧ - الاستبيان الخاص بمنع التمييز وتحقيق تكافؤ الفرص .

ثانيا : الخدمات البليوجرافية والمكتبية :

قام الجهاز بتنفيذ عدة مشروعات فى هذا القطاع ، أهمها :

- ١ - خدمة القراء من رواد المركز الذين ترددوا على الجهاز .
- ٢ - تمت اعادة تنظيم وترتيب القسم العربى من مكتبة الجهاز .
- ٣ - تمت فهرسة وتصنيف وترتيب الوثائق المختلفة التى وردت للجهاز خلال العام .
- ٤ - تمت اعادة ترتيب بطاقات الفهارس الاجنبية بالمكتبة .
- ٥ - تم اعداد واصدار كل من القوائم البليوجرافية التالية :

- التعليم فى السودان •
- التعليم الابتدائى •
- تعليم الفتاة •
- التعليم الثانوى «بمناسبة انعقاد مؤتمر المدرسة الشاملة»
- ٦ - تم اعداد بطاقات التشريعات التربوية لعام ١٩٧٥ توطئة
لاصدار الكشف الخاص بها •
- ٧ - تم تحليل الدوريات التربوية العربية الواردة للجهاز عام
١٩٧٥ ، واعداد بطاقات مقالاتها، تمهيدا لاصدار الكشف
الخاص بها •

ثالثا : عمليات الارسال والتبادل :

- فى مجال الارسال تم تزويد الأجهزة الاتى بيانها بمعلومات
أو بوثائق ، وذلك بعد الاتصال بعدد من الادارات المعينة داخل
الوزارة أو خارجها - ويمكن اجمال هذه العمليات فيما يلى :
- باحثه بمعهد هايكازيان ببيروت بخصوص تقييم البحوث
التربوية فى العالم العربى •
- مواطنة مصرية بخصوص مدارس الزائرات الصحيات •
- مطبوعات الى كل من أثيوبيا - تركيا - يوغسلافيا - هولندا
- البرازيل ، وذلك تنفيذا لاتفاقيات ثقافية مع كل منها •
- جمعية تطوير التعليم اليونانية •
- معهد التربية للمعلمين « قسم الرسم » ، والوارد من مكتب
مدير عام الامتحانات •
- منظمة التحرير الفلسطينية ، والوارد من مكتب وكيل أول

- الوزارة لشئون العلاقات الثقافية الخارجية •
- ادارة الاحصاء بسكرتارية اليونسكو بباريس بخصوص التعليم فى الازهر •
 - جمعية المقاصد الاسلامية ببيروت بخصوص كتاب ترمع اصداره عن التربية والتعليم فى الوطن العربى ، وارد من مكتب الدكتور الوكيل مدير المركز •
 - وفد من أساتذة الجامعات الامريكية بخصوص نظم التربية والتعليم فى مصر ، وارد من مكتب الوكيل الاول للوزارة لشئون العلاقات الثقافية الخارجية •
 - مكتب التربية الدولى بجنيف بخصوص مراجعة المادة التى أتمها المكتب عن ملامح التعليم فى مصر •
 - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بخصوص برنامج المستحدثات التربوية من أجل الانماء ، وارد من مكتب الدكتور الوكيل مدير المركز •

رابعاً : التدريب :

- بدأ الجهاز فى تدريب العاملين الجدد به على بعض العمليات، وخاصة : الاستخلاص والببليوجرافيا •

خامساً : حضور اجتماعات :

- الاشتراك فى اجتماعات مؤتمر « تطوير التعليم الثانوى » ،
والذى عقد بالتعاون مع مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية
بالبلاد العربية •



تاسعا

الاسهامات الاخرى للمركز
في مجال الانشطة التربوية المختلفة

تتناول هذه الدراسة :

- ١ - المشاركة فى أعمال جهاز تنظيم الاسرة •
- ٢ - الاسهام فى مجالات الاحصاء التربوى •
- ٣ - التعاون مع الجمهورية الموريتانية الاسلامية ،
فى مجالات المناهج والتدريب •
- ٤ - الاسهام فى تطوير المناهج ونظم الامتحانات
بدولة البحرين •
- ٥ - التعاون مع مركز تطوير العلوم ، التابع
لجامعة عين شمس •
- ٦ - دعم العمل فى مجال ثقافة الطفل •
- ٧ - تطوير تدريس اللغة العربية بالتعاون مع
المجمع اللغوى •
- ٨ - المشاركة فى وضع نظام لامركزية امتحان
الشهادة الثانوية العامة •

١ - المشاركة فى أعمال جهاز تنظيم الأسرة

شارك المركز القومى للبحوث التربوية بجهوده فى بعض أنشطة جهاز تنظيم الاسرة ، من الناحية التربوية • وقد تمثلت هذه المشاركة فيما يلى :

١ - اعداد ونشر مجموعة مقالات فى مجلة « دراسات سكانية » التى يصدرها جهاز تنظيم الاسرة والسكان ، وذلك فى مجال التربية السكانية فى مصر ، وعلى ضوء السياسة القومية للسكان •

٢ - تخطيط بعض البرامج التدريبية للقادة العاملين فى ميدان التربية السكانية •

٣ - اقتراح خبراء المركز دراسة موضوعات : « التزايد السكانى فى مصر - والمشكلة السكانية فى العالم العربى - والأسرة والتربية السكانية » ، وذلك فى اللجان الموسعة للمناهج • وقد تم ادراج عدد من هذه الموضوعات بالفعل ضمن المناهج الدراسية المطورة فى مراحل التعليم العام •

٤ - اعداد كتاب « دليل المعلم فى التربية السكانية » ، وذلك لمساعدة المعلم على كيفية تناول وتدریس الموضوعات التى وردت فى المناهج التعليمية الجديدة ، والتى ترتبط بالمشكلة السكانية •

٢ - الاسهام فى مجالات الاحصاء التربوى

أسهم خبراء المركز القومى للبحوث التربوية بجهود متعددة ، فى كثير من مجالات الاحصاء التربوى . وفيما يلى أهم تلك الاسهامات :

١ - الاشتراك مع ادارة الاحصاء بالمجلس الاعلى للجامعات ، لوضع التقديرات الخاصة باعداد الخريجين من الكليات والمعاهد العالية ، والذين يمكنهم القيام بمهمة التدريس فى وزارة التربية والتعليم حتى عام ١٩٨٥ .

٢ - عمل احصاء مقارن عن ميزانية وزارة التربية والتعليم ، ونسبتها المئوية لموازنة الدولة ، وذلك منذ العام الدراسى ١٩٥١/٥٠ حتى نهاية عام ١٩٧٤ .

٣ - القيام بعملية مسح ميدانى لمشكلات التعليم الصناعى ، ودراسة نماذج الاستبيانات التى وصلت من المدارس ، وتوزيع هيئات تدريس المواد الفنية فى التعليم الثانوى الصناعى حسب تخصصاتهم .

٤ - اصدار نشرة احصائية عن اجمالى المكتبات المدرسية فى مراحل التعليم ، عدا التعليم الابتدائى .

٥ - دراسة احصائية لنتائج امتحانات الشهادات العامة ، والتعليق عليها « الابتدائية - الاعدادية - الثانوية العامة » . وذلك على مستوى مناطق الجمهورية فى العام الدراسى ١٩٧٤ / ١٩٧٥ .

٣ - التعاون مع الجمهورية الموريتانية الاسلامية

في مجالات المناهج والتدريب

وجهت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الدعوة للسيد الدكتور يوسف خليل يوسف ، بوصفه مديرا للأمانات الفنية بالمركز القومي للبحوث التربوية ، للسفر الى الجمهورية الموريتانية الاسلامية في المدة من ٢٠/٧/١٩٧٥ الى ٢٩/٧/١٩٧٥ ، وذلك للاسترشاد برأيه وتوجيهاته في المناهج والخطط الدراسية المطورة ، والتي أعدها خبراءؤهم محليا ، كجزء من خطة شاملة لاصلاح التعليم ، في الجمهورية الموريتانية الاسلامية .

وطلب المسئولون من سيادته كذلك ، المعاونة في تدريب مفتشى الاقسام بالتعليم الابتدائي الموريتانى ، وشرح وتوضيح كيفية تناول مقررات هذه المناهج الجديدة .

٤ - الاسهام فى تطوير المناهج والامتحانات

بدولة البحرين

كما وجهت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أيضا ، الدعوة لكل من الاستاذ الدكتور فؤاد البهى السيد، وكيل الوزارة مدير المركز القومى للبحوث التربوية ، والاستاذ الدكتور يوسف خليل يوسف رئيس الامانات الفنية بالمركز ، للسفر الى دولة البحرين .

وقد سافر أولا الاستاذ الدكتور يوسف خليل يوسف ، فى المدة من ١٦-١١-١٩٧٥ الى ٢٥-١١-١٩٧٥ وذلك للاسهام فى تطوير مناهج التعليم العام، وخاصة مناهج المرحلة الاعدادية بمناسبة تمديد الدراسة بها من عامين الى ثلاثة أعوام .

ثم سافر اليها بعد ذلك الاستاذ الدكتور فؤاد البهى السيد، فى المدة من ٢٥-١١-١٩٧٥ الى ١٠-١٢-١٩٧٥ للاسهام فى تطوير نظم الامتحانات هناك ، واستبدالها من الصيغ التقليدية الى صيغ الاختبارات التقييمية الحديثة . كما أشرف سيادته على عقد دورة تدريبية للمسؤولين البحرينيين ، للتدريب على كيفية وضع الاختبارات التقييمية فى صيغها الحديثة .

٥ - التعاون مع مركز تطوير تدريس العلوم

التابع لجامعة عين شمس

شارك المركز القومى للبحوث التربوية مشاركة ايجابية وفعالة فى عمليات تطوير تدريس العلوم بمركز تطوير العلوم بجامعة عين شمس ، وذلك بايفاد ممثل للمركز من أعضائه هو الاستاذ عبد المنعم محمود محمد الكاشف ، الموجه العام بالمركز وأحد خبراء العلوم به . وذلك بناء على دعوة من السيد الدكتور مدير مركز تطوير العلوم .

وقد تناول العمل دراسة فلسفة التطوير وأهدافه العامة. فى ضوء الاهداف العامة للمجتمع العربى والاهداف الخاصة بتدريس العلوم . والاشراف على اعداد القادة - على مستوى الجمهورية - من هيئات التوجيه الفنى والتدريس لمواد العلوم بوزارة التربية والتعليم ، وتدريبهم علميا وعمليا ، ليبثوا عند عودتهم الى أماكن أعمالهم روح التطوير وأسسها فى كل قطاعات الاعمال المنوطة لهم .

وقد اختيرت ثلاثة وحدات منهجية ، تمثل مواد العلوم الثلاث . وكلف القادة باعداد جميع متطلبات تدريسها ، وذلك من حيث المادة العلمية ، وطرق تدريسها ، والوسائل المعينة، مع تجربتها فى بعض المدارس المحددة . كما تم تقييم نتائج التجربة فى اللجان الاستشارية العليا لمواد العلوم الثلاث ، وأدخلت تعديلات فى بعض أجزاء الوحدات وفق ما أسفر عنه التقييم ، وكررت عمليات التجريب والتقييم والمناقشة ، بهدف الاستقرار على ما بها من حقائق ومعلومات علمية .

٦ - دعم العمل فى مجال ثقافة الأطفال

أسهم المركز بجهود كبيرة فى مجال دعم ثقافة الطفل بصفة عامة ، وكتب الأطفال بصفة خاصة ، وذلك عن طريق أحد أعضاء المركز المتخصصين فى أدب الأطفال ، هو الاستاذ أحمد نجيب والذى قام بما يأتى :

١ - الاشتراك فى الندوة الدولية التى نظمتها هيئة الكتاب عن « كتب الأطفال » بمناسبة انعقاد سوق القاهرة الدولى الثامن للكتاب ، واشتركت فيها وفود من اليونسكو والبلاد العربية وايران وايطاليا .

وقد قدم أحد البحوث الثلاثة التى نوقشت فى هذه الندوة ، وموضوعه « المضمون فى كتب الأطفال » .

كما أعد الورقة التى قدمتها مصر فى الندوة عن « موقف كتب الأطفال فى جمهورية مصر العربية » .

٢ - الاشتراك فى الاشراف على اصدار العدد التجريبي من « مجلة الأطفال » ، باعتباره أحد ممثلى وزارة التربية والتعليم ، فى اللجنة المشتركة المشكلة لهذا الغرض ، من الوزارة ومؤسسة فرانكلين .

٣ - الاشتراك فى الندوة التى عقدتها وزارة الشؤون الاجتماعية حول الرعاية المتكاملة للأطفال ، وقدم بحثا نوقش فى الندوة عن « الرعاية المتكاملة للأطفال من الناحية التعليمية ، من ٦ - ١٥ سنة » .

٤ - الاشتراك فى الندوة التى عقدها المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب ، بالاشتراك مع منظمة الشباب والطلّاع حول موضوع « التربية القومية للأطفال » ، وقدم بحثا نوقش فى الندوة عن : التخطيط لانسان المستقبل على المستوى القومى .

٥ - الاشتراك فى مؤتمر ثقافة الاطفال الذى عقدهته وزارة الثقافة فى نهاية عام ١٩٧٥ بمدينة الاسكندرية .

٦ - الاشتراك فى البحوث والدراسات التى نظمتها «دار البحوث العلمية» بالكويت عن الفنون التعبيرية للأطفال ، وأعد بحثا عن « تدريس الدين بالصوت والصورة » وقد فاز هذا البحث بالجائزة الاولى على مستوى الوطن العربى .

٧ - اعداد مشروع « مركز كتب الاطفال » الذى قدمه المركز القومى الى المنظمة العربية للثقافة والعلوم بمناسبة انعقاد دورتها الرابعة .

٨ - الاشتراك فى اللجنة التحضيرية المشكلة فى المجلس الاعلى للشباب والرياضة ، والخاصة بالتحضير لعقد مؤتمر « الطفولة مرحلة أساسية فى اعداد الشباب » المزمع عقده فى مطلع عام ١٩٧٧ .

وفى محاولة لارساء دعائم العمل فى مجال أدب الاطفال على أسس علمية مدروسة، بدلا من تركه للاجتهادات الفردية بطريقة عشوائية ، قام بتدريس مادة « كتب الاطفال » فى قسم المكتبات بكلية الآداب جامعة القاهرة ، ومادة « أدب الاطفال » فى دار معلمات العباسية ، وذلك بناء على طلب هاتين الجهتين .

٧ - تطوير تدريس اللغة القومية بالتعاون مع مجمع اللغة العربية

قام المركز القومي للبحوث التربوية بمبادرة طيبة في مجال تطوير تدريس اللغة العربية ، فقدم مذكرة في هذا الشأن الى وحدة البحث بمجمع اللغة العربية في القاهرة ، تتضمن بعض المقترحات المبدئية لتطوير تدريس اللغة العربية ، وذلك في الموضوعات التالية :

- ١ - تبسيط قواعد اللغة العربية .
- ٢ - دراسة الكلمات المستخدمة .
- ٣ - الارتقاء بالتعبير .
- ٤ - تحليل الاخطاء الشائعة .

وقد عقد الاجتماع الاول في ١٤/٥/١٩٧٥ برئاسة الاستاذ الدكتور ابراهيم بيومي مدكور ، وحضره الاستاذ الدكتور فؤاد البهى السيد مدير المركز ، مع لجنة من السادة أعضاء مجمع اللغة العربية والمركز القومي للبحوث التربوية ، وتدارسوا مذكرة المركز ، حيث استقر الرأى على بحث الموضوعات التالية في اطار عملية التطوير :

- أولا : النمو اللغوى « التعبير والاختفاء الشائعة » .
- ثانيا : دور المدرسة في تنمية المحصول اللغوى وضبطه .
- ثالثا : أساليب الكتابة « الاملاء والخط » .

وفى الاجتماع التالى قدم الاستاذ الدكتور فؤاد البهى السيد مدير المركز ، ورقة عمل للسادة الاعضاء تدور حول « مشروع النماذج اللغوية » تشتمل على : بيان أهمية المشروع ، وأهدافه ، والمصادر التى يقوم عليها ، مع توضيح أسس اختيار النماذج ومقترحات تنفيذ المشروع . وما زال هذا المشروع قيد الدراسة والبحث .

٨ - المشاركة فى وضع نظام لا مركزية امتحان شهادة الثانوية العامة

اشترك المركز مع المسؤولين بوزارة التربية والتعليم فى وضع نظام جديد ، يستهدف تطوير اجراءات امتحان شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة من المركزية الى اللامركزية . فقد لوحظ ان المركزية الشديدة لهذا الامتحان اصبحت لا تتوافق مع ظروف واتجاهات مجتمعنا الحالى ، خاصة أننا ندعو الى مركزية التخطيط العام للدولة ، ولا مركزية الادارة والتنفيذ ، توافقا مع قانون الحكم المحلى . بالاضافة الى ان ادارة مرفق التعليم تتجه نحو اللامركزية فى شتى الجوانب التعليمية ، والتي توزعت مسؤولياتها على المناطق والمديريات التعليمية فى المحافظات ، بما فى ذلك الاشراف الكامل على امتحانات شهادتى اتمام الدراسة الابتدائية والاعدادية .

وكانت هناك عوامل أخرى تدعو الى الاتجاه نحو اللامركزية فى امتحان الثانوية العامة ، من أهمها :

- ازدياد أعداد الطلاب المتقدمين للامتحان بنسبة كبيرة وسريعة ، حتى وصل عددهم عام ١٩٧٥ الى ١٧٦٠٧٧ طالبا ، الأمر الذى يشكل عقبة فى نظام مركزية الامتحان .

- التوسع فى انشاء الجامعات الاقليمية ، وضرورة مشاركتها فى الاشراف على امتحانات الطلاب فى القطاع الاقليمى الخاص بكل جامعة .

- ان تجميع اوراق اجابات الطلاب فى جميع مواد الامتحان

(وعددها يزيد على مليونين) ونقلها كلها الى القاهرة لتقدير درجاتها ، يعتبر عملية معقدة وخطرة ، تصاحبها حالة طوارئ فى كثير من أجهزة الدولة .

— كما أن ندب المعلمين للعمل فى لجان تقدير الدرجات (وعدد هؤلاء المتدربين أكثر من عشرين ألفا) خلال شهر يوليو فى مدينة القاهرة ، يؤدى الى تعذر توفير الاقامة الملائمة والمواصلات السهلة لهم — مما يؤثر على أحوال معيشتهم ، والتي قد تنعكس أيضا على عملهم فى تقدير الدرجات .

— يضاف الى ذلك كله مخاطر توزيع اوراق اسئلة الامتحان على مراكز التوزيع الرئيسية فى المحافظات (وعددها أكثر من خمسين مركزا) تمهيدا لتوزيعها على لجان الامتحان (وعددها أكثر من ٤٠٠ لجنة) وبالتالى قد يتأخر وصول أوراق الاسئلة ، أو تتعرض لتسرب محتوياتها .

وقد انتهى الأمر الى الصورة التالية لتحقيق لا مركزية امتحان شهادة الثانوية العامة : —

١ — تقسم الجمهورية الى أربعة مراكز رئيسية ، لكل واحد منها قطاع عام يضم مجموعة محافظات كما يلى : —

أولا : مركز القاهرة ، ويضم قطاعه محافظات : القاهرة ، القليوبية ، المنوفية ، الجيزة ، الفيوم ، بنى سويف .

ثانيا : مركز الاسكندرية ، ويضم قطاعه محافظات : الاسكندرية ، البحيرة ، مرسى مطروح ، الغربية ، كفر الشيخ .

ثالثا : مركز المنصورة ، ويضم قطاعه محافظات :

الدقهلية ، دمياط ، الشرقية ، بور سعيد ، الاسماعيلية ،
السويس .

رابعا : مركز اسيوط ، ويضم قطاعه محافظات : المنيا ،
اسيوط ، سوهاج ، قنا ، اسوان ، الوادى الجديد ،
البحر الاحمر .

٢ - تقوم الوزارة بتشكيل لجنة مركزية لكل مادة من مواد
الامتحان ، تتولى وضع اسئلة الامتحان لكل مركز من المراكز
الاربعة ، بحيث تكون هذه الاسئلة متكافئة المستوى . مع
مراعاة أن تمثل فى هذه اللجان : الجامعات الاقليمية ،
والمسؤولين فى مديريات التعليم بها ، الى جانب المعنيين
بالامتحانات فى ديوان الوزارة .

٣ - يتم تقدير درجات الامتحان لكل قطاع فى المركز المحدد له .
ويجب اعتماد نتائج امتحانات كل قطاع من وزير التربية
والتعليم قبل اعلانها .

ويلاحظ ان هذا الاسلوب اللامركزى لاجراء امتحان الشهادة
الثانوية العامة ، الذى قد بدأ تنفيذه عام ١٩٧٦ ، انما هو
أسلوب مرحلى وخطوة أولى ، يجب ان تعقبها خطوات أخرى
تدريجية لجعل هذا الامتحان على مستوى المحليات .

المركز القومي للبحوث التربوية

- قام باعداد المادة العلمية الدكتور/ يوسف خليل يوسف ، وعاونه الاستاذ/ سميح محمد
- اشرف على تنظيم هذا المطبوع واخرجه الاستاذ / حسن صبرى شعبان - الخير بالمركز